جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

قضية فلسطين

المرحلة الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٦)

تأليف

الدكتور صلاح العقاد

١٩٦٨

قضية فلسطين

المرحلة الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٦)

جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

قضية فلسطين

المرحلة الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٦)

تأليف

الدكتور صلاح العقاد

١٩٦٨

مقدمة

ما أكثر الكتب الصادرة بالعربية التى تعالج قضية فلسطين ، ولذا قد يتسائل القارىء ماذا يمكن أن نضيف جديداً فى هذا الكتاب معدود الصفحات. وللإجابة على هذا السؤال نقدم الملاحظات الآتية :

أولا : أن معظم الكتب العربية قبل سنة ١٩٤٨ كانت تتحدث عن حق العرب فى الاحتفاظ بفلسطين ثم صارت بعد ذلك تتحدث عن حق العرب فى استرجاعها .

ولم تكن هذه المسألة بحاجة إلى توضيح أو إقناع ، لأنه لا يوجد تقريباً أحد من بين المواطنين العرب من هو بحاجة إلى الإقناع بهذه الأفكار ، فقد أجمع العرب على استنكار التقسيم فى سنة ١٩٤٧ ، ثم على قيام إسرائيل فى العام التالى . أما نحن فقد قصدنا من هذه الدراسة عرضاً تاريخياً موضوعياً منهجه تفسير ما حدث وليس البكاء أو الاستعطاف على حق العرب المسلوب ، ولذلك سنميل فى مناسبات عدة إلى إبراز نواحى التقصير والضعف التى أصيب بها القادة العرب على الصعيدين السياسى والعسكرى .

كذلك لا يمكننا المرور مر الكرام على مسئولية الدول الكبرى فى ارتكاب هذه الجريمة فنحن نقر بها مع هذا الفارق وهو أننا لا نميل مع معظم الكتاب العرب فى تبرئة الزعماء والساسة من أخطائهم وذلك بالمبالغة فى مسئولية الدول الكبرى ، ونحن لا نستوحى هذه الأفكار مما حدث فى يونيو سنة ١٩٦٧ وإنما انتهينا إليها مقدماً ونتيجة وزن الأمور وزناً علمياً موضوعياً .

ثانياً : اخترنا فترة محدودة من تاريخ قضية فلسطين وبذا لم نتورط فى العموميات التى تميز معظم المؤلفات العربية وهذه الفترة تقع ما بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٦ ، أما نقطة البداية فهى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد سبق أن بيّنا فى كتابنا عن العرب والحرب العالمية الثانية الذى نشره معهد الدراسات والبحوث العربية، كيف أن الصهيونية استغلت الحرب لتخطو خطوة حاسمة فى تاريخها وهى التحول عن سياسة الوطن القومى إلى الدعوة الصريحة لبناء دولة يهودية . واستمرت تتخذ من اضطهاد النازيين لليهود النغمة المفضلة لكسب الأنصار ، ولذا تعد نهاية الحرب معلماً جديداً فى تاريخ القضية الفلسطينية .

أما النقطة التى تنتهى إليها هذه الدراسة فهى العدوان الثلاثى لسنة ١٩٥٦ وعندنا أن من أخطر النتائج التى ترتبت على هذا العدوان هو تجميد قضية فلسطين جزئياً بمرابطة قوة الطوارىء الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل، أى فى المنطقة التى كان ينتظر أن تبدأ منها أكثر من غيرها الانطلاقة لتحرير الأرض المحتلة . وبعبارة أخرى فإن قوى الطوارىء الدولية دعمت النظام الذى كان بداية التجميد. وقد استمر هذا الوضع أحد عشر عاماً ، أى مدة أطول من الفترة التى انقضت بين قيام إسرائيل وبين عدوان سنة ١٩٥٦ فاستغلها العدو فى تقوية نفسه عسكرياً وسياسياً .

ثالثاً : أطلعنا على وجهة نظر اليهود عن طريق المؤلفات التى أصدرها قادتهم العسكريون والسياسيون ، وقد كلفنا ذلك جهداً خاصاً نظراً لأن مثل هذه المؤلفات محظورة فى بلادنا . وهذا الحظر يمثل جانباً من الأخطاء التى ارتكبها العرب فى معالجة قضية فلسطين إذ جعل العرب يتصرفون دون معرفة الأساليب التى يتبعها العدو فى إقناع الرأى العام العالمى بوجهة نظره ، ويمكن أن نقارن ذلك

باهتمام الإسرائيليين بكل ما يصدر من مؤلفات فى البلاد العربية واقتنائها وترجمة الهام منها إلى العبرية .

— هذا ومن الطبيعى ألا نهمل المصـــادر العربية وخاصة تلك التى لها قيمة الوثائق ، وهى قليلة فى واقع الأمر ، ومعظمها مذكرات شخصية كتلك التى كتبها عبد الله التل أو الملك عبدالله أو أمين الحسينى وأحمد فراج طايع الذى كان قنصلا لمصر فى القدس أثناء وقوع الأحداث الرئيسية فى تلك الفترة . ويلاحظ أن أصحاب هذه المذكرات اهتموا بنقد خصومهم وتجريحهم بأقذع العبارات حتى يكاد يخيل للقارىء أن غرض التجريح له الأسبقية على معالجة قضية فلسطين .

أما الجانب الدبلوماسى من القضية ، فقد أتيح لنا الاطلاع على مصدر أصيل وهو المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة وفى مجلس الأمن عن قضية فلسطين، وتصدر الأمم المتحدة كتباً سنوية تلخص فيها هذه المناقشات بجانب النص الأصلى الذى ينشر أيضاً سنوياً فى مجلدات ضخمة وتودع هذه المنشورات فى مكاتب الأمم المتحدة بمختلف عواصم الدول الأعضاء بما فى ذلك مكتب الهيئة بالقاهرة .

أما وثائق الجامعة العربية التى يمكن أن تشكل مصدراً هاماً آخر فلم ينشر منها سوى القرارات ذات الأهمية الثانوية .

أما محاضر جلسات رؤساء الحكومات والدورات الخاصة وما دار فيها من مناقشات حول قضية فلسطين فما تزال محجوبة عن الجمهور شأنها فى ذلك شأن وثائق الدول الرسمية التى لا تنشر إلا بعد زمن كاف على وقوع الأحداث

ولا يسعنا فى ختام هذا التصدير إلا أن نوجه عظيم شكرنا لمعهد الدراسات والبحوث العربية الذى أتاح لنا نشر هذا الكتاب عن قضية فلسطين فى أعقاب كتاب آخر صدر لنا عن العراق وسوريا ولبنان ويدرس نفس الفترة تقريباً ، ونرجو بذلك أن تتكامل أمامنا بمضى الوقت دراسة وافية لتاريخ الشرق العربى المعاصر .

الفصل الأول

أطراف القضية فى أعقاب الحرب الثانية

(١) الموقف العربى

شنتت السلطات البريطانية الزعماء العرب منذ أن وقعت الثورة الوطنية الكبرى فى فلسطين سنة ١٩٣٨ وازدادت قبضة الأحكام العرفية شدة بمناسبة قيام الحرب وكانت وطأتها أشد بالنسبة للسكان العرب نظراً إلى أن الصهيونية تعمدت أن تبرز الحركة الوطنية العربية وكأنها بصفة عامة حليف لألمانيا النازية .

واستمرت تضرب على هذه النغمة حتى بعد نهاية الحرب مستشهدة بسلوك أمين الحسينى، وادعى أحدهم مثلا أن وزير الحربية المصرى سلم خطة الدفاع عن مصر إلى إيطاليا سنة ١٩٤١ [١] . وقد سبق لنا أن برزنا موقف عرب فلسطين من الحرب وبينا فى أحد مؤلفاتنا [٢] كيف أن هذا الموقف لا يمثل اتجاه الرأى العام العربى ولا ينبنى على أساس تشابه ايديولوچى بين الوطنية العربية والنازية.

وكانت نتيجة ذلك كله أن خرج العرب من الحرب وقد افتقدوا زعامة محددة يلتفون حولها ، ولعل هذا الوضع ساعد على انتقال القضية إلى أروقة الجامعة العربية بدل أن تستند على نضال أهل البلاد المسلح فوق أرض فلسطين فى هذه الحقبة الحاسمة .

واعتبار قضية فلسطين قضية عربية عامة ليس بالأمر الجديد ، وقد سلمت

---

(١) Sacher p. 21.

(٢) أنظر كتابنا : العرب والحرب العالمية الثانية .الفصل الرابع.

بذلك بريطانيا نفسها إذ دعت الدول العربية إلى عقد مؤتمر فى لندن سنة ١٩٣٩ لبحث هذا الموضوع، كما أن القضية شغلت دائماً المفكرين فى الوحدة العربية ، وكان الساسة العرب الذين يسميهم الإنجليز بالمعتدلين مثل نورى السعيد يرى فى مشروع الهلال الخصيب مثلا وسيلة لحل قضية فلسطين حلا وسطاً . ففى رأيه أن إقامة دولة اتحادية كبيرة تشمل العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين لا تتأثر بوجود أقلية يهودية داخل أراضيها حتى ولو تمتعت هذه الأقلية باستقلال ذاتى فى إدارة شئونها الداخلية .

ولكن الرأي العام العربى فى ذلك الحين كان يتهم أصحاب مثل هذه الآراء بالخيانة العظمى ويأبى إلا أن يحل قضية البلاد حلاً جذرياً، وهو قيام دولة عربية موحدة في فلسطين وعدم الاعتراف بأى حق للمهاجرين اليهود اللهم إلا بإمكان استخدام لغتهم العبرية فى التعليم وذلك على أساس تحديد عددهم بحيث لا يؤثر على كيان الدولة العربي.

على أن ميثاق الجامعة العربية لم يؤسس دولة موحدة أو حتى مجرد اتحاد فيدرالى بين الدول العربية ، بل على العكس أكد سيادة الدول الأعضاء واعتنق نظرياً الحلول الجزرية لقضية فلسطين كاورد فيالملحق المخصص لفاسطين، والذى صدر مع الميثاق فى مارس سنة ١٩٤٥ .

وعندما كانت المشاورات تجرى لتأسيس الجامعة ظنت الحركة الصهيونية أنها ستتمخض عن موقف عربى موحد من شأنه أن يعرقل خطط الصهيونية ، وعبّر وايزمان عن هذه المخاوف فىمقابلته لتشرشل فىنوفمبر ١٩٤٤ وكان المنطق الذى اتبعه تشرشل لطمأنة صديقه الصهيونى أن وجود دولة عربية كبيرة يجعل من الأهون التخلى عن جزء صغير منها ، بينما يصعب اقتطاع معظم فلسطين من أصحابها إذا كانت وحدة سياسية قائمة بذاتها .

ويرجح أن هذه الأفكار لم تكن قد بلغت بعد إلى عصابة شتيرن ، ولذلك صبت جام غضبها على اللورد موين وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط، والذى كان يبذل مساعيه الحميدة ! ! من أجل إزالة الخلافات العربية وإقامة الجامعة ، ولذلك تطوع اثنان من أتباع العصابة لاغتيال موين فى أحد شوارع القاهرة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

ورغم الخطر الذى كان يتهدد حياة فلسطين القومية فقد كانت المشكلة الأولى التى واجهتها الجامعة العربية عند معالجة قضية فلسطين هى التوفيق بين مختلف الزعماء والأحزاب وكانت هذه الانقسامات معروفة منذ الثلاثينات . ولا بأس من أن تتعدد الأحزاب السياسية فلدى اليهود أيضاً أحزابهم ومنظماتهم العسكرية المختلفة ، ولكن الاختلاف بالنسبة لهم كان سطحياً . وسنرى عند سرد الأحداث أنه أفاد القضية الصهيونية فى نهاية الأمر إذ كثيراً ما كانت الهاجاناه تتملص من مسئولية الأعمال الموجهة ضد الإنجليز بحجة أنها ارتكبت بواسطة جماعات أخرى لا تقع تحت نفوذها مثل شتيرن أو الأرجون زفاى لومى، مع أنه يكاد يكون من المؤكد وجود تواطؤ خفى بين هذه الجماعات . وإذاً فالفرق بين الانقسامات العربية واليهودية أن الأولى تدور حول الأشخاص والأسر وتضر بالحركة الوطنية بينما أن الانقسامات بين الجماعات اليهودية تمثل نوعاً من اختلاف الرأى حول الأساليب، للوصول إلى الهدف وهذا لا يضر عند الشعوب الواعية .

وأهم الأحزاب العربية التى كانت موجودة قبل سنة ١٩٣٥ هى الحزب العربى الفلسطينى برئاسة جمال الحسينى وبرنامجه هو الاستقلال التام لفلسطين والاحتفاظ بالصفة العربية دون منازع ، ثم حزب الدفاع الوطنى الذى تزعمه راغب النشاشيبى وهو يعطى الأولوية للقضايا الاجتماعية ويعتقد أن انخفاض مستوى

معيشة السكان العرب هو من أهم أسباب ضعفهم فى مقاومة الهجرة الصهيونية ، غير أن عدم التركيز على الشعارات القوية كإنهاء الانتداب حالا جعل كثيراً من الوطنيين يرتابون فى أخلاقيات أعضاء الحزب ، فاتهموهم بالإثراء عن طريق السمسرة فى عمليات نقل الأراضى من الملكية العربية إلى اليهودية . ويلاحظ علاوة على ذلك أن هذه الجماعة كانت تعتنق مبادىء متشددة فى العشرينات حينما كانت الأسرة الحسينية تسيطر على المراكز المسموح بتقلدها للعرب ثم انعكست الآية فى الثلاثينات حينما فقد الحسينيون مناصبهم ، فالصراع الأسرى الإقطاعى واضح فى هذا الانقسام الذى لا يمكن تشبيهه بتعدد الأحزاب فى البلاد الديموقراطية(١).

الحزب الثالث هو حزب الاستقلال ويرأسه عونى عبد الهادى وكان من أعوان فيصل الأول ولذلك كان يعتقد بأن إدماج فلسطين مع الأردن أو العراق من شأنه أن يحفظ لها عروبتها .

أما الأحزاب الآخرى فكانت أقل أهمية ، نذكر منها حزب الإصلاح ويرأسه حسين الخالدى ، الكتلة الوطنية وقد أسسها محام من نابلس يدعى عبد الله لطيف ، ثم الشبيبة الوطنية وتتشابه برامجها تقريباً ، ولذلك كان الأمر الحيوى هو القضاء على الخلافات الشخصية والظاهر أن اتساع الهجرة بعد قيام النازية فى ألمانيا أشعر العرب بمدى الخطورة التى تهدد كيانهم ولذلك تغلبوا مؤقتاً على خلافاتهم وكونوا اللجنة العربية العليا بقيادة أمين الحسينى إلا أنها اصطدمت بسلطات الانتداب أكثر مما اصطدمت مع المستعمرات اليهودية وكانت النتيجة هى فرار معظم الزعماء خارج فلسطين ، ثم توقفت الحياة السياسية أثناء الحرب . وحينما خفت قبضة السلطات البريطانية عن العرب تجددت الخلافات بينهم واتهم الحسينيون

---

(١) Härewitz ckip. 2.

حزب الاستقلال ورجال عونى عبد الهادى وأحمد حلمى باشا بالخيانة لأنهم قبلوا الكتاب الأبيض كحد أقصى للتنازلات .

وأحيا أنصار الحاج أمين الحسينى الحزب العربى الفلسطينى ، وكان على الجامعة العربية أن تسعى للتوفيق، لا بين هذين الحزبين فحسب، بل بين جميع الشخصيات المتطلعة للزعامة وهى غالباً من أبناء الأسر الإقطاعية ، وأوفدت جميل مردم سنة ١٩٤٥ للتوفيق بينها حتى تمكن فى نهاية الأمر من تكوين هيئة موحدة عرفت باسم الهيئة العربية العليا من ١٢ عضواً تمثل مختلف الاتجاهات ولكن مما يؤكد استمرار الانقسام[(١)] أن الجامعة العربية حاولت أولا أن تترك أمر اختيار رئيس الهيئة للفلسطينيين ، فلما لم يتفقوا على شخص معين قررت أن ترشح الهيئة عدة أسماء وتختار الجامعة[(١)] أحدهم لرئاستها وقد اختير جمال الحسينى نائباً للرئيس ، وترك منصب الرئاسة شاغراً احتراماً للحاج أمين الحسينى الذى كان ما يزال متخفياً فى أوربا لاتهامه بالتعاون مع النازيين .

ومهما قيل فى انتقاد الهيئة العربية العليا فقد سدت فراغاً فى حينها واعترفت بها الحكومة البريطانية والأمم المتحدة كممثلة للشعب الفلسطينى إلا أن حكومة لندن مثل المنظمة الدولية كانت تنظر إليها كطرف على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية، وذلك انطلاقاً من مبدأ خاطىء وضعه الانتداب البريطانى وهو أن لليهود حقوقاً فى فلسطين مثل العرب ويقتضى هذا المنطق الوقوف موقف الحكم بين الطرفين وكأنهما على قدم المساواة .

ومن أكثر الانتقادات التى وجهت إلى الهيئة اتباعها سياسة المقاطعة والوقوف موقفاً سلبياً أمام اللجان الدولية . مما أتاح لليهود فرصة أعظم لإظهار وجهة نظرهم كما حدث عند زيارة اللجنة الإنجليزية الأمريكية لفلسطين

---

(١) قرارات مجلس الجامعة العربية ص ٤٩ .

سنة ١٩٤٦ ومع ذلك فللمقاطعة ما يبررها وهو ما ذكرناه حالا من أن نظرة الهيئات الدولية للعرب واليهود على قدم المساواة كانت نظرة خاطئة من أساسها .

وبينما كانت الأحداث تجرى على أرض فلسطين ضد مصالح العرب نظراً لتدفق الهجرة اليهودية لم يتزحزح العرب عن مبادئهم النظرية ، وكانت أقصى التنازلات التى قبلوها هى ما عبرت عنه مذكرة الجامعة العربية إلى مؤتمر لندن فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ وملخص ما جاء فى هذه المذكرة قيام دولة عربية واحدة ذات سيادة فى فلسطين وقفل باب الهجرة نهائياً وفحص حالة اليهود المقيمين حاليا والاعتراف بحق الإقامة للذين كانوا يحملون جنسية البلاد حتى سنة ١٩٣٩ أو الذين مضى على إقامتهم فيها أكثر من عشر سنوات، ولكن لا يمكن أن يزيد عدد المقاعد المخصصة لهم فى أى حال عن الثلث ولهم أن يتمتعوا فقط بإدارة ذاتية فى شئون التعليم واستخدام اللغة العبرية والخدمات الاجتماعية .

(٢) الصهيونيون

تضافرت عوامل مختلفة جعلت الصهيونية تخطو خطوات سريعة إلى الأمام فى أعقاب الحرب فإن ربط الصهيونية مصالحها بقضية الحلفاء جعلها تطالب بجنى الثمار بعد انتصار هؤلاء، واكتسبت الوكالة اليهودية أثناء الحرب ميزات عدة وسيطرت العناصر المتطرفة متمثلة فى يهود فلسطين والولايات المتحدة على الحركة الصهيونية ، وذلك أن الحرب أوقفت نشاط المؤتمرات العالمية التى كان يعقدها اليهود من حين إلى آخر لبحث موضوع الوطن القومى . وحلت محل هذه المؤتمرات لجنة تنفيذية تخضع للعناصر المتطرفة وهذه اللجنة هى التى دعت فى ذكرى مضى ربع قرن على وعد بلفور إلى مؤتمر بلتيمور التاريخى الذى انعقد فى فندق بنيويورك سنة ١٩٤٢ وتخطى المطالب الصهيونية السابقة فبدل المناداة بالوطن القومى صار يطالب بإنشاء دولة وبعد أن كانت الصهيونية قد قبلت التقسيم الذى

وضعته اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ صارت تطالب بفلسطين كلها كثرات قومى لليهود بل أن بعض العناصر المتطرفة تجاوزت ذلك وطالبت بضفتى الأردن .

وعلى أرض فلسطين ذاتها استفادت الهاجاناه من ظروف الحرب ، والهاجاناه كلمة عبرية تعنى الدفاع، وقد تحولت إلى منظمة عسكرية تتبع الوكالة اليهودية المعترف بها من بريطانيا ويقول بن جوريون أن نواتها الأولى نشأت فى العصر العثمانى بقصد حماية المستعمرات الأولى من غارات البدو ثم اتسع شأنها بفضل غرات اليهود الروس الذين فروا من حوادث إحراق أحياء اليهود سنة ١٩٠٥ وأصبحوا يشكلون العنصر الفعال فى الهاجاناه ودرب بن جوريون على القتال فى صفوف تلك المنظمة، واشترك فى حملة الإنجليز لغزو فلسطين سنة ١٩١٧، وفى بداية عهد الانتداب سحبت السلطات البريطانية السلاح من أيدى الهاجاناه وما لبثت أن ردته إليها مع مزيد من المعونات بسبب ثورات العرب المتكررة والتى ترجع إلى سنة ١٩٢١(١) .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية نشأ تعاون أوثق بين الهاجاناه وبين السلطات العسكرية البريطانية وأدت هذه المنظمة بعض العمليات الهامة لحساب الحلفاء خاصة فى الحملة على سوريا ولبنان ، إذ قامت فرقة بقيادة موشى ديان بأعمال التجسس والإستطلاع قبل قيام الحملة فى ٨ يونيو سنة ١٩٤١ هذا مع أن ديان كان من المشاغبين للسلطات البريطانية قبل الحرب وقد اعتقل فى سنة ١٩٣٩ ثم أطلق سراحه مثل كثيرين من المشاغبين اليهود الذين أبدوا استعداداً لمحاربة الألمان وحلفائهم كمرحلة فقط فى سبيل بناء الدولة اليهودية — ولن تتردد هذه العناصر فى محاربة بريطانيا بعد هزيمة ألمانيا واستنفاد أغراضها من المرحلة الأولى — وكان لليهود فرقة حاربت بجانب القوات البريطانية وفرنسا الحرة أثناء الحرب القصيرة

---

(١) Ben Gurion p. 195. s. q.

مع حكومة ڤيشى فى سوريا ولبنان. وفى هذه العمليات فقد موشى ديان إحدى عينيه ولا شك أن هذه المشاركة فى السلاح أتاحت لليهود ميزتين هامتين أولهما التدرب على الحرب والقتال ثانياً إختزان كثير من الأسلحة لاستخدامها وقت الحاجة وقد افتقد عرب فلسطين هاتين الميزتين .

وفى نهاية الحرب كانت الهاجاناه قد دربت ستين ألف رجل على أحدث أساليب القتال وصاروا نواة الجيش الإسرائيلى الذى أقام الدولة فى سنة ١٩٤٨.

أشرنا إلى أن الانقسامات اليهودية خدمت فى النهاية مطالب الصهيونية وعلى ذلك فإن وجود عصابات متطرفة لا تعترف بها السلطات البريطانية كان يتيح للهاجاناه دائماً أن تتملص من المسئولية إذا ما احتاجت إلى الضغط على بريطانيا باستخدام وسائل العنف . ومن أشهر هـــذه العصابات الارهابية الأرجون زفاى لومى ومعناها بالعبرية جيش الحرس الوطنى وشتيرن التى تنسب إلى مؤسسها ابراهام شتيرن البولندى الأصل . ومعظم أعضاء هذه العصابات هم من مهاجرى دول أوربا الشرقية الذين عاشوا فى ظل الأنظمة الدكتاتورية فحملوا معهم نزعة التعصب والنفسية الثائرة على كل نظام قائم والاعتقاد بأن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف . ويقول مناحم بيجين مؤسس الأرجون(١) إنه استوحى أفكاره من جابوتنسكى اليهودى البولندى الذى نادى بتوحيد ضفتى الأردن وإنشاء دولة يهودية مدعيا إنها تتسع للملايين المهاجرين من اليهود دون الحاجة إلى إخراج العرب، بل ذهب فى إدعاءاته إلى أن العرب سيعيشون فى مستوى أعلى فى ظل هذه الدولة اليهودية وستوجه الأرجون بالفعل نداء بهذا المعنى للعرب فى ١٩٤٤ .

بدأت هذه العصابة أعمالها الإرهابية بمناسبة وقوع الثورة العربية الواسعة

Begin p. 183. (١)

النطاق سنة ١٩٣٦ وفى سنة ١٩٣٩ حولت سخطها على الإنجليز نتيجة صدور الكتاب الأبيض الذى يحدد رقماً نهائياً للهجرة . ولكن بعد أن تبين أن السلطات العسكرية البريطانية فى فلسطين لا تضع قرارات الكتاب الأبيض موضع التنفيذ قبل الأرجون مهادنة البريطانيين مؤقتاً ريثما يتحقق النصر على النازيين خصوم الصهيونية الألداء — ومع ذلك لم تمتنع بصورة قاطعة عن مهاجمة المنشآت المدنية قائلة بأنها تريد تحطيم الانتداب دون أن تضر بالمجهود الحربى للحلفاء بينما لم يقبل ابراهام شتيرن المهادنة أصلا ، واستمر فى صراع مع الإنجليز حتى قتل برصاص الشرطة فى سنة ١٩٤٢ وظل أتباعه المتعصبون يحملون إسمه حتى اندمجوا فى الأحزاب المتطرفة عند قيام إسرائيل .

وعندما ابتعد الخطر النازى عن الشرق الأوسط عاودت عصابة الأرجون الاتصال بمثيلتها شتيرن واتفقتا على استئناف الإرهاب ضد السكان العرب والمنشئات البريطانية على السواء والدافع من وراء هذا التحول هو أن بيجين الذى فر من بولندا كان يكن الولاء لحكومة المنفى البولندية المقيمة فى لندن فلما لاحظ أن بريطانيا تخلت عن تأييد هذه الحكومة وأن الجيوش السوفيتية ستدخل البلاد وتقيم فيها نظاماً آخر، قرر أن يستأنف القتال ضد البريطانيين واستفاد كثيراً من وجود الفرقة البولندية فى الأردن فأمدته سرا بالأسلحة ومن الراجح أن جزءا من هذه الأسلحة كان ينقل إلى الهاجاناه لوجود تواطؤ أكيد بينها وبين تلك العصابات ـ وأخذت كل من شتيرن والأرجون تصدر مجلة سرية منذ يوليو سنة ١٩٤٣ وشعارها هو أنها تريد « تحرير فلسطين والأردن من الحكم الاستعمارى البريطانى[1] وقد استخدم الزعماء اليهود هذه الشعارات المضللة فى السنوات القليلة التى سبقت قيام إسرائيل فانتسبوا أحياناً

---

(١) Hurewitz p. 198

إلى النظام الديمقراطى وأحياناً أخرى إلى الإشتراكية والأغرب من ذلك أنهم وصفوا حرب سنة ١٩٤٨ بأنها حرب الاستقلال كأن اليهود شعب أصيل فى فى المنطقة استعمره البريطانيون ، بينما أن الحقيقة هى أن الإنتداب البريطانى جلب اليهود ولم يستعمرهم وكانت الصحف الغربية تنشر أنباء فلسطين متأثرة بهذه المفاهيم المضللة[١] .

وعند نهاية الحرب طرح موضوع إعادة فتح باب الهجرة دون قيد إلى فلسطين ولما لم تستجب بريطانيا لهذا المطلب مال كثيرون من أعضاء الوكالة اليهودية إلى التعاون مع العناصر المتطرفة صراحة ومما مهد لهذا التعاون تولى قائد جديد للهاجاناه يدعى سنيخ . وكان ميالا لعصابة الأرجون وهكذا عنيت الوكالة لجنة للتنسيق ومسئولا خاصاً للاتصال ، بتلك العصابات ويعترف ساشر[٢] الكاتب الصهيونى الذى وضع مؤلفاً عن قيام إسرائيل ، بأن سنيخ كان على علم بحادث تدمير فندق الملك داود بالقدس وهو مقر مكاتب الإدارة البريطانية فى فلسطين. وقد وقع الحادث فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦ وتنصلت الوكالة من المسئولية وحقيقة الأمر هو أن الخلاف بين الهاجاناه وبين أرجون لم يكن على حادث النسف بل على توقيته فأرادت الهاجاناه أن يتم التدمير وقت غياب الموظفين واستخفت الارجون بهذه الدعوة لأنها كانت واثقة من أن الهاجاناه تتستر على أعمالها وعلى كل فإن الوكالة نفسها وافقت على مبدأ الإصطدام بالإنجليز منذ اكتوبر سنة ١٩٤٥ وخلاصة القول أن الارجون. اكتسبت قوة متزايدة فى السنوات التى سبقت قيام إسرائيل وقدر عدد الفدائيين الذين يعملون لحسابها بعشرة آلاف[٣]

---

(١) أنظر مثلا الفصل الذى كتبه بن جوريون عن الحرية والاستقلال سنة ١٩٤٨ **Ben gurion p.274,**

(٢) Sacher p. 190

(٣) Survey of Palestine Vol. 2 p. 600 5. q.

ولم يكونوا قد تجاوزوا ألفين عند نهاية الحرب وستصبح الأرجون نواة لحزب حيروت المتطرف فى إسرائيل، وبجانب هذه المنظمات العسكرية ظهرت بين اليهود إتجاهات متباينة متباينة اختلفت آراؤها حول مستقبل وضع اليهود فى فلسطين

كان هناك عصبة حاييم جالفيرسكى التى تعتنق الماركسية رسمياً وجماعة هاشومير هاتساعير أو الحارس الشاب اليسارية وكلتاهما تعتنقان فكرة إقامة دولة ثنائية فى فلسطين تشترك فى تأسيسها العناصر التقدمية من العرب واليهود ، ويدعى المؤلفون الصهاينة أن هذه الأفكار لم يتسع نطاقها لأنها لم تجد أية استجابة لدى العرب ، وحقيقة الأمر إنها نشأت ضعيفة ولم يكن يعتنقها سوى عدد قليل من اليهود ربما من قبيل التأثير والدعاية والظهور أمام الدول الاشتراكية بمظهر التسامح ، وقد خُدع بعض الشيوعيين العرب فاستجابوا لهذه الفكرة، واعترضوا على الحرب ضد إسرائيل فى ذلك الحين ، كذلك ظهرت بين اليهود أحزاب دينية بعضها اتخذ من الدين منطلقاً للدعوة إلى المساومة واتهم الوكالة بالإلحاد ، بينما كان الدين بالنسبة لآخرين دافعاً إلى التعصب والتطرف وعلى كل فإن هذه الجماعات الدينية لم ترق إلى مركز القيادة فى الحركة الصهيونية .

اتجهت الحركة الصهيونية فى أعقاب الحرب إلى طلب فتح باب الهجرة دون قيد وأعطت لذلك الأولوية على طلب إنهاء الإنتداب البريطانى لأن خطتها هى إيجاد مبرر للمطالبة بقسم أكبر من فلسطين أو كلها باعتبار أن اليهود سيصبحون فى وقت ما أغلبية . واتخذوا من وجود بعض اللاجئين اليهود فى أوربا نتيجة الحكم النازى مبرراً لهذا المطلب وبالغوا فى تقدير عدد هؤلاء « المشردين » فادعوا أنه يصل إلى ستة ملايين بينما لم يزد فى حقيقة الأمر عن مليون وربع .

وسبق ذلك بقليل نشر تقرير لعالم يهودى فى الهيدروليكا يدعى لودر ميلك كان قد سافر إلى فلسطين سنة ١٩٤٤ ووضع تقريراً ادعى فيه أن استخدام الوسائل الحديثة فى الرى يمكن أن يجعل وادى الأردن متسعاً لملايين المهاجرين ، واعترفت الحكومة البريطانية رسمياً بعدم جدية هذا التقرير ، بل إن قصة التشريد ، وهى نغمة الصهيونيين المفضلة التى كسبوا من ورائها الرأى العام العالمى، قصة مخترعة لعبت فيها المبالغة والدعاية دوراً كبيرا ، ونحن نعتمد عند تقرير هذه الحقيقة على شهادة أصدقاء اليهود أنفسهم .

فقد ذكر جارسيا جرانادوس(١) رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الذى عمل كثيراً من أجل إصدار قرار التقسيم ، ذكر فى كتابه عن قيام إسرائيل أن اليهود الذين تدفقوا من شرق أوربا إلى المناطق التى احتلها الحلفاء الغربيون فى ألمانيا ، كانوا يرتدون ملابس أنيقة ويحملون معهم ما أمكن حمله من الثروات المنقولة وفيهم كثيرون من مقاولى رومانيا الذين نزحوا فرارا من الزحف الشيوعى، خوفا على ثرواتهم . واذن لم يكن هؤلاء هم ضحايا النازية ، بل إنهم يمثلون الطبقة البورجوازية التى كانت تستغل أوربا الشرقية والتى فرت محافظة على ثرواتها بعيدا عن الأنظمة الاشتراكية التى أقيمت هناك .

غير أنه كلما فكر أحد من رجال الإعلام الغربيين فى تقرير هذه الحقيقة كانت تثار حوله ضجة من الاتهامات كما حدث لمراسل أسوشيتد برس الذى نقل هذه الأوصاف إلى جريدة أمريكية فإذا به يتهم بالنازية. وها هنا يجدر بنا أن نتساءل هل كان هؤلاء اليهود الذين انتقلوا من أوربا الشرقية الاشتراكية إلى أوربا الغربية الرأسمالية يريدون حقاً الهجرة إلى فلسطين .لقد أمّل كثيرون

(١) Garcia-granados p, 226.

منهم فى أن يهاجروا إلى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية حيث يوجد مجال أوسع لاستثمار الأموال ولـكن بنى دينهم فى تلك الأقطار خشوا من أن يزداد عدد المهاجرين اليهود فيثير عليهم سخط البلاد التى يقيمون فيها. ولذلك ارتبطت مصالح يهود الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بالحركة الصهيونية وسيظهر أثر ذلك فى مواقف أمريكا اللاتينية عند مناقشة قضية فلسطين فى الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى نشـأت فى أوربا الغربية نفسها حكومات جديدة على انقاض النازيين شارك بعض اليهود فى تشـكيلها ، وتهيأ الجو لـكى يعيشوا فيها عيشة رغدة لاشك أن اقتصاديات أوربا أقدر على امتصاص هذا العدد البسيط من فلسطين غير أن بن جوريون يبرز العامل القومى فيدعى بأن المسألة لا تتعلق بعوامل اقتصادية بل بمبدأ قومى ، فاليهود يريدون الهجرة إلى فلسطين لأنهم يرون فيها وطنهم القومى[1] بحكم العوامل التاريخية والدينية ولاحاجة إلى البحث فى صحة أوخطأ تقرير لودرميلك واحتج بن جوريون لمجرد أن اللجنة الانجليزية الأمريكية تخيّر اليهود بين فلسطين وبين غيرها من الأقطار حينما توجه إليهم أسئلة التحقيق.

ويتضح من ذلك أن رجال الوكالة اليهودية فى فلسطين اعتبروا أن الانتداب البريطانى استنفد أغراضه وأنهم صاروا قادرين على تأسيس دولة بدون مساعدة بريطانيا بينما استمر فريق آخر من جيل أسبق يمثله وايزمان يعتقدون بأن الدبلوماسية والتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة على الصعيد الدبلوماسى خير وسيلة لإنشاء الدولة .

وتبين هذا الخلاف عند انعقاد المؤتمر الصهيونى فى لندن أغسطس سنة ١٩٤٥، وقد أبدى وايزمان تفاؤله لقيام حكومة العمال فى انجلترا ، وهى المعروفة بميولها الأقوى نحو الصهيونية ولـكن بن جوريون لم يشاركه هذا التفاؤل، وعندما انعقد

---

(١) Ben gurioa p. 142.

المؤتمر الصهيونى العام فى مدينة بال بسويسرا ديسمبر سنة١٩٤٦ تغلب المتطرفون أعضاء مؤتمر بليتمور وسخروا من وايزمان الذى قبل فكرة التقسيم وقالوا إن هذه الفكرة كانت تلائم الثلاثينات، أما الآن فلا أقل من جعل فلسطين بأسرها تراثا مشتركا لليهود وكان اليهود الامريكيون وعلى رأسهم أبا هولد ورابى سيلفر قد أتوا بأعداد وفيرة إلى هذا المؤتمر ووجهوا عبارات قاسية إلى وايزمان «وسياسته المعتدلة » مما جعله يقف موقف المدافع عن نفسه[1].

وادعى رابى سيلفر أن التعاون مع الانتداب البريطانى يخمد روح النضال وأخيراً يتخلى وابزمان بعدما ينوف عن أربعين سنة متتالية عن رئاسة المؤتمرات الصهيونية ورغم احتدام الخلاف فلم يفكر أحد من خصومه فى الحلول محله فى رئاسة المؤتمر فتركت شاغرة إجلالا لماضى وايزمان فى خدمة الحركة الصهيونية وحينما تأسست إسرائيل دعى إلى رئاستها وظل الصهيونيون يلجأون إليه كلما احتاجوا إلى مهمة دبلوماسية خاصة للاتصال برؤساء الدول الغربية ، فلكل رجل مهمة معينة يؤديها حسب الشخصية التى تميز بها على أساس أن الجميع يعملون فى نهاية الامر من أجل هدف واحد .

(٣) بريطانيا تتخلى عن المسئولية

رغم أن تشرشل[2] كان صديقاً شخصياً للحركة الصهيونية ، فإن حزب العمال يعتبر منذ زمن طويل أكثر تحيزاً للصهيونيين من حزب المحافظين ، فيوجد بين قيادته كثير من اليهود ، كما أن له صلة بالهستدروت أو النقابة العمالية اليهودية ، وقد اعترض الحزب بشدة على الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المحافظين سنة ١٩٣٩ فقال موريسون النائب

---

(١) weizmann p. 507 S.9.

(٢) ادعى مناحم بيجين أن تشرشل وعد سنة ٤٤ بمنح اليهود $\frac{7}{8}$ فلسطين وترك الـ $\frac{1}{8}$ فقط للعرب Begin p. 138

العمالى أننا ننظر إلى الكتاب الأبيض على أنه نكث مخجل للوعود التى قطعتها بريطانيا على نفسها .

وقبيل إجراء المعركة الانتخابية فى بريطانيا سارع حزب العمال إلى توضيح موقفه من موضوع فلسطين وذلك فى مؤتمر الحزب العام المنعقد سنة ١٩٤٥ .

وسيتضح من قرارات اللجنة التنفيذية كيف أن الحزب توقع أن تؤدى الهجرة اليهودية بدون قيد إلى إخراج العرب من ديارهم ، ولم يجد فى ذلك ما يتنافى مع العدالة والإنسانية ونحن ننقل بعض الفقرات الرئيسية والمهمة فى هذا القرار « ليس ثمة من أمل ولا معنى فى الوطن القومى اليهودى إلا إذا كنا على استعداد للسماح لليهود ، إذا أرادوا ، أن يدخلوا هذه البلاد الصغيرة بأعداد تسمح لهم بأن يصبحوا أكثرية ، وكانت قضية اليهود فى هذا الصدد قوية قبل الحرب ، ولكن هذه القضية أصبحت حتمية الآن ، بعد الفظائع التى لا يمكن وصفها التى ارتكبها النازيون الألمان طبق خطتهم المدروسة والمستمدة لإبادة جميع اليهود فى أوربا ، وهنا فى فلسطين أيضاً ، قضية أخرى تقوم على أسس إنسانية تدعو إلى إيجاد تسوية مستقرة لعملية تبادل السكان وعلينا أن نشجع العرب على الخروج من البلاد فى الوقت الذى نشجع فيه اليهود على دخولها وعلينا أن نعوضهم تعويضاً طيباً عن أراضيهم وأن نقوم بإسكانهم فى أماكن أخرى إسكاناً منظماً يشرف عليه تمويل سخى ، فللعرب أراض شاسعة يملكونها وعليهم أن لا يحرموا اليهود من هذه المساحة الضيقة من فلسطين والتى يقل اتساعها عن اتساع ويلز ، وعلينا فى الواقع أن نعيد النظر فى احتمال توسيع الحدود الفلسطينية الراهنة عن طريق الاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن[١]

---

(١) كريستوفر سايكس : الترجمة العربية ص ٤٢٦ .

فلا غرو إذن بعد اتخاذ هذا الموقف أن تزداد أصوات المتطرفين اليهود صموداً ، يدل على ذلك أن المؤتمر الوطنى اليهودى أو القادلومى انعقد فى فلسطين فى مارس ١٩٤٥ وقرر العمل من أجل تنفيذ قرارات بلتيمور .

ومن الناحية الرسمية كانت بريطانيا حتى سنة ١٩٤٥ ما تزال ملتزمة بالكتاب الأبيض ، وإذن فقد كان عليها أن توقف الهجرة سيما وأن الهجرة غير الشرعية انتشرت أثناء الحرب وتجاوزت العدد المقرر فى هذا الكتاب ، وبدلا من ذلك ارتفعت الأصوات فى الولايات المتحدة وغرب أوربا تنادى بفتح باب الهجرة ، وسعت الصهيونية لطرح القضية أمام مؤتمر بوتسدام ، ولم تكن الحرب مع اليابان قد انتهت بعد ، فلم يظهر ترومان استعداداً لمشاركة بريطانيا فى تحمل مسئولية الأمن التى لابد وأن تنشأ عن تهجير مزيد من اليهود . ومع ذلك فقد كلف أحد الخبراء الأمريكيين لبحث حالة اليهود فى أوربا ، وهو الذى اقترح تهجير مائة ألف يهودى فوراً إلى فلسطين ، وظل هذا الرقم هو محور البحث نحو عامين . ولم ينظر حزب العمال إلى المشكلة من خلال مبادىء العدل أو الحق بل كان ما يعنيه هو النتائج المالية التى قد تترتب على تهجير هذا العدد . وقدر بيڤن وزير الخارجية ما قد تخسره بريطانيا من أجل المحافظة على النظام بنحو ٢٠٠ مليون دولار ، أما ما سيخسره العرب نتيجة تهجير هذا العدد الهائل دفعة واحدة فلم يكن موضع بحث حزب العمال البريطانى .

وعلى العكس أعلن هارولد لاسكى فيلسوف الحزب — والذى اهتم بعض المفكرين العرب بترجمة مؤلفاته عن الاشتراكية — عن رأيه فى هذه المشكلة على النحو التالى :

أن الإنسانية لا تستطيع أن تقف جامدة أمام مائة ألف من اليهود المشردين فى أوربا وأشاد بفكرة الوطن القومى على أنها نشر للعنصر التقدمى الديموقراطى فى الشرق الأوسط .

كانت وزارة المستعمرات هى المختصة بمعالجة شئون فلسطين، ومن حسن حظ الصهيونية أن حل كرتشى جونس الأكثر تحيزاً محل هول فى تلك الوزارة، غير أن وزارة الخارجية أصبح لها دور أساسى فى قضية فلسطين منذ أن حاولت بريطانيا إشراك الولايات المتحدة، فى المسئولية وقد صار إيرنست بيفن وزيراً للخارجية فى حكومة العمال الجديدة ، وأثارت الصهيونية عاصفة حول هذه الشخصية فادعت بأنه خصم لليهود وأنه عرقل كثيراً من مخططات الصهيونية. وحقيقة الأمر هو أن بيفن كان يختلف أحياناً مع قادة الصهيونية ومن طبع المتعصب أن يعتبر المخالف فى الرأى خصماله وإلا فإنه كان مثل معظم الزعماء العماليين وثيق الصلة بالصهيونية، فحينما كان وزير عمل فى الحكومة الائتلافية أثناء الحرب شجع الهستدروت ولكنه كان يرفض الرضوخ لسياسة الصهيونية دون مناقشة ،يدل على ذلك قوله لوايزمان إذا كنتم تريدون إجبارنا على الدخول فى صراع فنحن مستعدون له . كما أن بيفن حذر الصهيونية من أن سياستها ستؤدى باليهود إلى العيش كجماعات منفصلة فى الأقطار المختلفة، ولم يوافق على رفع قيود الهجرة لأنه لم يقتنع بصحة ما جاء فى تقرير لودر ميلك عن إمكانيات استيعاب المهاجرين فى فلسطين . على أن إشراك الولايات المتحدة فى لجنة التحقيق التى أعلن عن قيامها فى ١٣ نوفمبر يعد فى حد ذاته خطوة جديدة لتأييد الصهيونية فهى تعنى قطع التباحث مع العرب واللجوء إلى البيئات المعروفة بتحيزها التام للصهيونية . وفى الماضى كانت بريطانيا تشكل لجانا ملكية إثر وقوع أية اضطرابات فى فلسطين أما فى هذه المرة فقد تكونت اللجنة الإنجليزية الأمريكية على أثر قرار الهاجاناه باللجوء إلى العنف بالاشتراك مع الأرجون . وسنناقش فيما بعد أعمال اللجنة وتوصياتها ويكفى أن نشير الآن إلى أن بيفن صرح بأنه سيلتزم بقرار اللجنة إذا كان إجماعياً(١) . ولم تقتنع الحكومة البريطانية بأن

---

(١) Kirk p 1985 S. q.

تهجير المائة ألف الذى أجمعت عليه اللجنة سيحل مشكلة اليهود ، ولذلك كان من بين الاقتراحات التى تقدمت بها هى دعوة الأمم المتحدة إلى إصدار أنظمة لحماية الأقليات باعتباره حلاً أنجح للمشكلات اليهودية وفى رأينا أن اليهود ليسوا فى حاجة إلى مثل هذه الأنظمة لأنهم لا يتمتعون بالحرية التامة فى غرب أوربا والولايات المتحدة فحسب، بل أنهم يسيطرون على كثير من دوائر المال والدعاية هناك ،فاليهودى يستطيع أن يمارس نشاطه السياسى بوجهين ، وجه الولاء للوطن الذى يعيش فيه وهو مجرد واجهة يحقق بواسطتها الوجه الآخر الحقيقى وهو الولاء للصهيونية . ولا يستطيع العرب بأية حال من الأحوال أن ينافسوا اليهود فى هذا المضمار لأن لهم شخصية معروفة متميزة لا تتيح لهم أن يعيشوا كمواطنين كاملى المواطنة فى دول أوربا الغربية أو الولايات المتحدة .

ومن هنا اختلفت معاملة السلطات البريطانية للإرهاب اليهودى عنها للهيئات الوطنية العربية التى قامت قبل الحرب العالمية الثانية ، فإن الإرهاب اليهودى كلف بريطانيا بالفعل أعباء كثيرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ فأرسلت فرقة مظلات كاملة للمحافظة على الأمن ، وكثيراً ما لجأ اليهود إلى اختطاف الضباط وأخذ فدية عنهم ، واختطفوا القضاة الذين أصدروا أحكاماً ضد المشاغبين اليهود وقد أثاروا عاصفة حول محاكمة أحد الإرهابيين اليهود ويدعى جرونر واختطفوا القضاة الذين حاكموه مما اضطر بريطانيا إلى إعلان الأحكام العرفية فى تل أبيب، وبعد مساومات وعدت بريطانيا بأن تنقل قضيته إلى مجلس الملك الخاص . حقيقة أبدت حكومة لندن الحكم محافظة على كبريائها ولكنها لم تتخذ إجراء رادعاً ضد المسئولين عن اختطاف القضاة ، وتشير الوثائق الإنجليزية إلى وجود صلة قوية بين الوكالة الرسمية اليهودية وبين الأرجون التى ارتكبت الحادث ، ومع ذلك فقد اكتفى باركر القائد العسكرى بأن أصدر الأوامر إلى ضباطه

بألا يقيموا علاقات اجتماعية مع اليهود[1] كذلك كثيراً ما كانوا يلجأون إلى وساطة وايزمان وغـــيره من الدبلوماسيين أصدقاء الإنجليز لـكى يفرج عن المعتقلين .

وكان واضحاً منذ عجزت لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية عن إيجاد حل سياسى واضح للقضية أن بريطانيا ستتخلى عن مسئوليتها فى الوقت الذى يصبح فيه اليهود قادرين على الدفاع عن أنفسهم ، وقد صرح إتلى على أثر نشر التقرير فى أوائل مايو سنة ١٩٤٦ بأن بريطانيا لا يمكن أن تتحمل وحدها المسئولية . ولـكن إلى أن تحين الساعة التى تحول فيها بريطانيا القضية إلى الأمم المتحدة أمضت الوقت فى التقدم بمشروعات مختلفة . وقالت أنها مستعدة لتنفيذ ذلك المشروع الذى يقبله الطرفان المعنيان فى فلسطين : العرب واليهود ، وهى على علم أكيد بأن الطرفين لن يتفقا على أى مشروع .

ومن أبرز تلك المشروعات ذلك الذى يعزى إلى هربرت موريسون . فقد أراد أن يتغلب على مشكلة التقسيم التى لا يحتملها بلد صغير مثل فلسطين واقترح بدلا من ذلك تقسيم البلاد إلى أربع ولايات .

ومن شأن هذا المشروع أن يبقى حكومة مركزية تخضع للنفوذ البريطانى وتـكون مسئولة عن الدفاع والأمن ، وفوق ذلك كله تصبح حكما بين الولايات الأربع التى تتمتع باستقلال ذاتى واسع . وفى داخل كل ولاية تنشأ وحدات أصغر تعرف بالـكانتونات حسب عنصر السكان ، فإذا كانت غالبية المنطقـــة من اليهود تـكون مجالس محلى يهودى ، وإذا كانت غالبيتها من العرب تـكون مجلس محلى عربى . وبهذه الطريقة تحل مشكلة الهجرة فى رأى موريسون .

---

(١) Great Britain, Colonial office : Palestine. Statement of Information, relating, to Acts of violence cmd 6873.

ذلك لأن الهجرة ستصبح من اختصاص مجلس الولاية الذى يمثل الكانتونات فإذا حدث وأن أغلبية ولاية كانت من اليهود فإنها تستطيع أن تفتحها للهجرة دون قيد ، كما تبيح فيها نقل ملكية الأراضى . واعتمد المشروع على مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية ، ولا سيما القسم العربى الأكثر فقراً ، ويمكن فتح باب الهجرة للمائة ألف بعد تقسيم فلسطين إلى هذه الولايات الأربع ، وتصور اليهود أن الولاية الرابعة وهى النقب ستخرج من أيديهم ، ولذلك عارضوا المشروع بشدة ، كما أنه ليس من شأنه أن يمهد لقيام الدولة اليهودية ، ولذلك صرح ترومان فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ باعتراضه على مشروع موريسون وقال إنه يريد إنشاء دولة يهودية ، تستطيع البقاء والاستقلال فى جزء مناسب ، من البلاد ، ويقال إن أصدقاء الإنجليز من العرب من أمثال نورى السعيد كانوا من وراء هذا المشروع الذى رفضه العرب أيضاً عندما دعوا إلى التفاوض مع الحكومة البريطانية فى مؤتمر لندن يناير سنة ١٩٤٧ ثم رفضه المؤتمر الصهيونى صراحة بحجة أنه يجعل القدس مقر الحكومة المركزية ، وهم يعتبرونها قلب الدولة اليهودية المقترحة .

أما العرب فكان احتجاجهم مبنياً على أساس بقاء الانتداب بدون أجل بينما لم يثر اليهود هذه النقطة من الناحية النظرية حتى لا يقطعوا سبل الاتصال بينهم وبين بريطانيا ، إنهم يتحدون الانتداب عملياً دون أن يتمسكوا بنظريات محددة تضر فى هذه المرحلة ، بل قالوا إنه يكفى تهجير المائة ألف ، كما أوصت بها اللجنة الإنجليزية الأمريكية لكى يكفوا عن معارضة الانتداب ، فهم إذن يتبعون سياسة المراحل التى رفضها باستمرار الزعماء العرب فتخطتهم الأحداث .

ونلاحظ مثلا أن المؤتمر الصهيونى العالمى الذى انعقد فى بال تمسك بعبارة

ترومان وهى إقامة دولة قادرة على البقاء فى جزء مناسب من فلسطين وهـذا تراجع عن قرارات بلتيمور التى طالبت بفلسطين كلها ، وإذن فإن الصهيونية ظهرت بمظهر المستعد للتنازل وذلك بعد أن وقفت موقفاً متشدداً فى بلتيمور ومن المؤكد أنها تعمدت هـذا الأسـلوب للظهور أمام العالم بمظهر المستعد للتفاوض .

جدد بيفن دعوته للعرب واليهود إلى الاستماع لمقترحات بريطانية جديدة والتفاوض المباشر بين الطرفين لتنفيذها . وكان آخر مشروع تقدم به مستمداً من فـكرة الكانتونات التى ابتدعها موريسون بعد أن أضاف إليها تفصيلات كثيرة . من ذلك مثلا تعهد كل وحدة إدارية بالمحافظة على الأقليات فيها وتهجير مائة ألف تدريجياً ، وذلك بتخصيص أربعة آلاف شهادة هجرة شهرياً وبعد إتمام هذه العملية فى غضون سنتين يبحث المندوب السامى البريطانى مع لجنة فنية خاصة ما إذا كان من الممكن الاستمرار فى الهجرة أو إيقافها وتسترشد اللجنة بقدره البلاد الاقتصادية وفى حالة عدم الاتفاق تحكم محكمة من الأمم المتحدة .

وحسب الاقـتراح الجديد تحل الوكالة اليهودية بمجرد أن تنشأ المجالس المحلية وبعد أربعة سنوات والبت فى قضية الهجرة وملـكية الأراضى يمـكن تأسيس دولة واحدة فى فلسطين ويتولى مجلس تأسيس منتخب بواسطة الـكانتونات وضع دستور هـــذه الدولة ، وفى حالة عدم الاتفاق على المستقبل السياسى تطرح القضية أمام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لتخطيط هـذا المستقبل . وأعلن بيفن أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل فسيضطر إلى رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة ، أما التقسيم فلا بد من موافقة العرب عليه ولن تفرض بريطانيا أية سياسة بالقوة[١] . واعتبر الصهيونيون هذا الموقف تحيزاً

(١) Sacher p: 69

من جانب بيفن للعرب ، وكأن العرب كانوا يقبلون بالتقسيم وهى مجافاة تامة للوقائع :

يتضح من ذلك أن بريطانيا بعد أن خلقت الوطن القومى لليهود خلال ربع قرن من الانتداب فكرت فى التملص من مسئوليتها أزاء السكان الأصليين وذلك بنقل القضية إلى الأمم المتحدة .

(٤) دور الولايات المتحدة

أعلنت الولايات المتحدة تأييدها الرسمى لمبدأ الوطن القومى وذلك منذ سنة ١٩٢٢ حينما أتخذ الكونجرس قراراً بهذا الشأن . ولولا أن الولايات المتحدة كانت تلتزم بمبدأ العزلة فى السياسة الخارجية فى فترة ما بين الحربين لقدمت مساعدات أعظم للصهيونية .

وكان الأمريكيون يدركون هذه الحقيقة حتى أن لجنة التحقيق الأمريكية التى أوفدت إلى سوريا سنة ١٩١٩ أوصت بعدم الاستجابة لفكرة وصاية أمريكية فى سوريا نظراً لتأثر حكومة واشنجتن بالصهيونية .

وفى أثناء الحرب توثقت علاقة وايزمان مع روزفلت غير أن الرئيس الأمريكى كان يود لو استطاع أن يستجيب لأصدقائه الصهيونيين عن طريق إقناع العرب، وعلى رأسهم عبد العزيز آل سعود ، بفكرة الدولة اليهودية أو على الأقل الوطن القومى وهو يظن أن دخل البترول سيجعله ليناً أمام النصائح الامريكية ويقال أن روزفلت بعث برسالة قبيل وفاته إلى ابن سعود جاء فيها «... تتذكرون جلالتكم أنه فى مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يختص بالوضع الاساسى فى تلك البلاد بدون استشارة تامة مع العرب ، ولا شك أن جلالتكم تذكرون

أيضاً أنه خلال محادثاتنا الأخيرة أكدت لكم إنى سوف لا أتخذ أى عمل بصفتى رئيساً للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن إنه عدائى للشعب العربى[1]

وطالما كانت الحرب قائمة فإن الولايات المتحدة امتنعت عن إتخاذ موقف رسمى ففى سنة ١٩٤٤ تقدم بعض الشيوخ فى الكونجرس بإقتراح لإصدار تصريح بأن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين فاعترض جورج مارشال وزير الحربية بأن ذلك يعطل المجهود الحربى للحلفاء فى الشرق الأوسط وإذن فقد زال هذا الحاجز بإنتهاء الحرب — وقد أشرنا كيف أن ترومان تردد فى مؤتمر بوتسدام فى إتخاذ موقف صريح يؤيد الصهيونية لأن الحرب لم تكن قد انتهت بعد مع اليابان .

وصرح عند عودته إلى واشنجتن أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإرسال نصف مليون جندى إلى فلسطين للمحافظة على أرواح المهاجرين . وسرعان ما تبدل هذا الموقف وصار ترومان من أشد ساسة الولايات المتحدة المتحيزين للصهيونية والذين قدموا لها خدمات جليلة . والشائع انه كان يختلف فى سياسته هذه عن وزارة الخارجية الأمريكية التى كانت تتأثر بمصالح الولايات المتحدة النفطية فى العالم العربى ، وقد علق وايزمان[2] على ذلك بأنه قدم خبرته العلمية لكى يوجد للعالم بديلا عن البترول فى توليد الطاقة ، وبالتالى يقضى على التردد الذى تواجهه السياسة الأمريكية أو غيرها من دول أوربا الغربية عند معالجة قضية فلسطين — هذا على افتراض أن البترول كان فى وقت ما سلاحاً فعالا فى أيدى العرب .

---

(١) سامى حكيم . ص ٢٨ .

(٢) عبر عن ذلك wiezmann بفصل عنوانه : خدمة الصهيونية عن طريق العلم Wiezmann p. 500.

والواقع أن عدة عوامل تدخلت لـكى تحول ترومان إلى سياســة التحيز التى اشتهر بها ، منها اجتماع ٣٨ حاكما من حكام الولايات ومطالبتهم بفتح باب الهجرة لليهود وليس من المألوف أن ينعقد مؤتمر لحكام الولايات بقصد البحث فى قضية من قضايا السياسة الخارجية(١) .

ثانياً : وصل ترومان إلى السلطة لا عن طريق الانتخاب ، بل لأنه كان نائب رئيس ولذلك كان يسعى للحصول على شعبيه وهو يعترف بأنه أراد أن يسبق منافسه ديوى إلى إصدار تصريح ممالىء لليهود فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وهو التصريح الذى أشرنا إليه آنفاً ، والذى تضمن رفض مشروع موريسون ، وقد صدر هذا التصريح قبيل إجراء انتخابات مجلس النواب والتجديد الجزئى لمجلس الشيوخ ، يضاف إلى ذلك أن الحزب الديمقراطى بصفة عامة يمتص الأقليات الدينية والعنصرية وكثيراً ما قدم اليهود له مساعدات مالية فى الحملات الانتخابية .

إذن فإن بيفن حينما قرر فى ١٣ نوفمبر أن يشرك الأمريكيين فى التحقيق بقضية فلسطين انطوى هذا القرار على إخضاع مستقبل البلادللتحيز الأمريكى . حقيقة أنه أعلن أن بريطانيا لن تلتزم بقرارات اللجنة الإنجليزية المشتركة إلا إذا كانت جماعية ، وهو يعلم مقدما أن مثل هذا الإجماع متعــذر ، وبالفعل ستختلف اللجنة حول فـكرة التقسيم فتـكتفى بإصدار توصيات تخدم مصالح الصهيونية مؤقتاً وتتمشى مع منطقها القائم على سياسة المراحل . وقدترك لـكل حكومة أن تختار أعضاءها الست فى اللجنة ، وبطبيعة الحال كان بين الأعضاء الأمريكيين غالبية من أنصار الصهيونية مثل چيمس ماكدونالد الذى سيصبح أول سفير للولايات المتحدة فى إسرائيل ، كذلك ظهر بين الأعضاء الإنجليز

(١) Lilienthal The Other Side of the Coin

أحد النواب العماليين الذين اشتهروا بالتحمس للصهيونية وهو ريتشارد كروسمان الذى كان أستاذاً فى الجامعة ثم استقال ورشح نفسه فى مجلس العموم كى يتسنى له الدفاع بصورة أفضل عن تحقيق الوطن القومى لليهود فى فلسطين .

التقى أعضاء اللجنة أولا فى نيويورك وكانت تلك بداية غير عادلة[١] ، لأنها تمت فى أكثر مدن العالم تأثراً بالصهيونية ، ومنها انتقلت إلى أوربا لكى تدرس أحوال اليهود المشردين ، أى أنهاجاءت . إلى أقطار الشرق العربى وهى واقعة تحت تأثير الدعاية الصهيونية التى أحسن استخدامها فى أوربا .

وفى الشرق العربى قابلت اللجنة الحكومات المسئولة وبعض الهيئات غير المسئولة وواجه بعض الساسة العرب اللجنة بمنطق سليم ، فقالوا أن أوربا هى المسئولة عن تشريد اليهود فلماذا يسأل العرب عن إيجاد حل المشكلة[٢] . وفضلت الهيئة العربية العليا وهى المعنى الأول بالقضية ، مقاطعة اللجنة . أما عبد الله أمير شرق الأردن فأخذ يذكر بحقه فى عرش سوريا الكبرى وكيف أن إيجاد دولة كبيرة فى المنطقة يمكن أن يساعد على التوفيق بين مبدأ الوطن القومى وبين حق العرب فى فلسطين ، أى أنه ابتعد عن الموضوع الأصلى للقضية . ومما هو جدير بالملاحظة أن اللجنة اتصلت باليهود الذين يعيشون فى البلاد العربية . وسجلت إجماعهم تقريباً على معارضة قيام دولة يهودية فى فلسطين . والواقع أنهم لم يتخذوا هذا الموقف نتيجة ضغط أو خوف من الحكومات العربية وإنما كانوا بالفعل يدركون خطورة قيام هذه الدولة على مصالحهم الاقتصادية الهائلة التى حققوها فى تلك البلاد . واتصلت اللجنة كذلك بزعماء اليهود فى فلسطين ، وكانت حريصة على التعرف على حقيقة الجيوش غير الرسمية ، وقد راوغ بن جوريون

---

(١) اعترف بذلك كروسمان . Crossman, Diary p. 47.

(٢) أنظر سايكس : مفارق الطرق إلى إسرائيل ص ٤٧٩ وما بعدها .

اللجنة بحيث لم يكشف لها طبيعة العلاقات بين الوكالة اليهودية وبين الهاجاناه .

وعندما استعدت اللجنة لصياغة التقرير لم يوافق سوى عضوين على فكرة التقسيم ، ورأت الأغلبية أنه من المستحيل أن تستوعب فلسطين جميع ضحايا اليهود ولذلك اتفق الأعضاء على إصدار توصيات لحلول مؤقتة ورسم خطوط عريضة للسياسة التى يمكن أن تتبع فى المستقبل ، وعلى رأس هذه التوصيات المطالبة بتهجير ١٠٠ ألف يهودى من أوربا تواً . أما مستقبل البلاد فقد قالت اللجنة أن فلسطين لا يمكن أن تكون عربية أو يهودية ، وعلى ذلك تبقى الوصاية البريطانية طالما بقى الخلاف عميقاً بين العنصرين وطالبت اللجنة الحكومة البريطانية بأن تعمل أثناء انتدابها على رفع مستوى المعيشة للسكان العرب حتى يصلوا إلى نفس المستوى الذى وصل إليه اليهود ، ثم تحدد الهجرة بعد دخول المائة ألف فى الإطار الذى رسمه صك الانتداب البريطانى أى مراعاة إمكانيات البلاد الاقتصادية لامتصاص هذه الهجرة ، وأوصت اللجنة أيضاً بأن ترفع القيود التى فرضها الانتداب البريطانى على انتقال ملكية الأراضى وهذا النص فى صالح اليهود ويستهدف إفساح المجال لهم لشراء المزيد من الأراضى ، ثم عادت اللجنة فانتقدت الإجراءات التى يتخذها اليهود فى مزارعهم وهى حظر العمل داخل تلك المستعمرات على العمال العرب ، وكرست اللجنة بقية توصياتها للاصلاحات التى يجب على الإدارة إدخالها فيما يتعلق بالتعليم والحياة الاقتصادية(١) .

---

(١) نشر هذا التقرير فى الولايات المتحدة إثر عودة اللجنة إليها بعنوان :

Report of the Anglo - Amierican Comity of enquairy : Departement of Stare U.S.A. 1946.

كما كتب كروسمان المتحيز للصهيونية انطباعاته عن المهمة التى قام بها بعنوان :

Palestine mission - London 1947.

أعلن ترومان اغتباطه بتوصيات اللجنة ، ولـكنه أكد فى نفس الوقت التزامه بوعد سلفه روزفلت وهو ألا تتخذ الولايات المتحدة موقفاً نهائياً دون موافقة الطرفين ، ولذلك دعى ممثلى العرب واليهود إلى تقديم مقترحاتهم إلى حكومة الولايات المتحدة .

وكان اليهود هم الذين استجابوا وحدهم لهذه الدعوة فقدموا إقتراحاً على أساس إنشاء دولة تطابق حدودها تقريباً الشكل الذى استقرت عليه إسرائيل أثر عقد إتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩ أى أنهم طالبوا بقسم أوسع مما خصصته لهم لجنة بيل الإنجليزية سنة ١٩٣٧ وهى أول لجنة تقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين . أما العرب فأخذوا يتحدثون عن أساليب مقاومة قيام تلك الدولة . وفى سنة ١٩٤٦ بادر ترومان إلى إعلانه تأييد المقترحات الصهيونية حتى يسبق منافسة ديوى زعيم الحزب الجمهورى إلى إرضاء يهود نيويورك وأثار هذا التصريح سخط بيفن لأن الحـكومة البريطانية لم تستشر فيه ومع أنها كانت ما تزال تبذل محاولات أخيرة لإيجاد تسوية يقبلها الطرفان ، وكان آخر اقتراح قدمه وزير الخارجية ينبنى على فـكرة إقامة منطقتين تتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتى على أساس أن يقبل فى المنطقة اليهودية أربعة آلاف مهاجر شهريا خلال سنتين ، وهذا يعنى تنفيذ ما أوصت به اللجنة المشتركة عن هجرة المائة ألف ولـكن بصورة تدريجية . وبعد مضى سنتين تستشار هيئة تابعة للأمم المتحدة فيما إذا كان من الممـكن استمرار الهجرة .

ولم يكن اليهود متصلبين فى التمسك بمبادىء نظرية ، بل كان يعنيهم قبل كل شىء تنفيذ الهجرة على أوسع نطاق ، لأن الهجرة والاستيطان هى أقوى دعامة لتأسيس الدولة وإذن لا بأس من انتظار الإنتداب البريطانى فترة أخرى طالما أن نظام الإنتداب يتيح مزيداً من المهاجرين .

ويدل إقتراح بيفن على أن بريطانيا أخذت تتجه إلى التفكير فى نقل القضية إلى الامم المتحدة، والواقع أن عديداً من الساسة البريطانيين مثل تشرشل توقع أن تحال قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة بعد أن حقق الإنتداب فى رأيهم هدفه الاكبر ألا وهو إنشاء وطن قومى لليهود ، وهكذا تملصت بريطانيا بعد حكم دام ثلاثين عاماً من مسئوليتها إزاء العرب ، إذ كان ينبغى عليها ، كما جاء فى صك الانتداب ، عدم الإضرار بمصالح السكان الأصليين السياسية والإقتصادية والمدنية .

الفصل الثاني

التقسيم

لقد وضع مستقبل العرب فى مهب الرياح حينما تقرر رفع القضية أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ؛ ذلك لأنه بدل أن يطبق مبدأ تقرير المصير على أهل البلاد وهو الحل المنطقى لإنهاء الانتداب البريطانى ، ترك هذا المستقبل لأهواء مندوبى الدول الذين لا يعرفون عن حقيقة القضية شيئاً يذكر .

هذا ومن المعروف أن العرب لم يصلوا إلى درجة اليهود فى التغلغل بأجهزة الدعاية فى مختلف أنحاء العالم ، بل وفى الأجهزة الإدارية التابعة للأمم المتحدة ذاتها . وقد سبق لليهود أن تسللوا إلى أجهزة عصبة الأمم وقد ورثت المنظمة الدولية الجديدة كثيراً من تلك الأجهزة .

أما الحجة التى برر بها بيفن نقل القضية إلى الأمم المتحدة ، فهى أن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ وثيقة دولية ولا يستطيع إلغاءه إلا بواسطة هيئة دولية . وقد ذكر ذلك ضمن خطاب ألقاه فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٧ ومما جاء فيه ... « لقد عجزت بريطانيا عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين ، وبين مراعاة صك الانتداب فى عدم الاضرار بمصالح سكانها الآخرين . وقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذى حدد الهجرة لفلسطين ليوقفها فيما بعد ، وأقر المجلس الموقر هذا الكتاب الذى أثار معارضة اليهود وتشدد العرب وإصرارهم على الاستقلال الناجز . ومما زاد فى تعقيد القضية أن أمريكا قد زجت بنفسها فيها وأخذ الرئيس ترومان يوالى تصريحاته عنها ، ولو وقف أمر هذا التدخل الأمريكى عند حد إدخال مائة ألف

مهاجر يهودى إلى فلسطين لكان فى الإمكان معالجته ، ولكن الحديث يدور حول المجىء بالملايين ، وليس من العدل المساواة بين مصالح العرب أصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين على فلسطين إلا أن بريطانيا ، لا تستطيع أن تفرض حلا نهائيا بالقوة ، لأنها دولة منتدبة ولذا فقد أصبح من واجبها أن ترفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، لتقرر وتفرض الحل الذى تراه »[1].

دعيت الجمعية العامة بناء على طلب الحكومة البريطانية إلى عقد جلسة خاصة فى أبريل سنة ١٩٤٧ ولم تتعمق الجمعية فى مناقشة الموضوع ذاته إبان تلك الجلسة وإن ظهر منذ البداية عطف الدولتين الكبريين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على فكرة التقسيم . وقررت الجمعية تكوين لجنة خاصة من أحد عشر عضوا لإجراء تحقيق فى الموضوع على أن ترفع تقريرها عندما تنعقد الدورة العادية الثالثة للجمعية فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ورغب الاتحاد السوفييتى فى أن تشترك الدول الكبرى بهذه اللجنة فلم توافق الأغلبية على ذلك وتكونت اللجنة من إيران وبيرو والسويد وأورجواى وهولندا والهند وجواتيمالا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستراليا وكندا . وعندما اجتمعت اللجنة فى ١٩٤٧/٦/٢ انتخب ممثل السويد ، أميل ساندستروم ، رئيسا لها وهو عضو سابق فى محكمة العدل الدولية . ولكن يلاحظ وجود عدد كبير من مؤيدى الصهيونية بين ممثلى الدول وعلى رأسهم جراشيا جرانادوس ممثل جواتيمالا وصاحب كتاب «مولد إسرائيل» ، كذلك كانت أورجواى متأثرة بالجالية اليهودية الضخمة التى تعيش فى عاصمتها ، فإذ أضفنا إلى ذلك أن دول أوربا الشرقية كانت فى ذلك الحين أميل إلى الصهيونية ، علاوة على وجود كندا

(١) Kirk p. 237. نقلا عن المناقشات البرلمانية البريطانية .

واستراليا وهولندا المتأثرة بالصهيونية العالمية تبين لنا أن كفة المتحيزين لليهود كانت راجحة .

انتقلت اللجنة إلى الشرق العربى ، وأمضت بفلسطين أكثر من شهر ثم قابلت رؤساء الحكومات العربية وأمين الجامعة . أما الهيئة العربية العليا فاستمرت على موقف المقاطعة . وفى أثناء وجود اللجنة بفلسطين وقع حادث يدل على براعة اليهود فى استخدام أساليب التأثير النفسى على المسئولين . فقد أجرت الوكالة اليهودية سفينة أمريكية وكدست بها ٤٥٠٠ مهاجر ، وعندما وصلت السفينة إلى ميناء حيفا منعت السلطات البريطانية نزول الركاب لأن هؤلاء اليهود لم يكونوا يحملون شهادات هجرة معتمدة ومع أن ظروف السفر تحسنت،إذ منح اليهود ثلاث سفن صغيرة حتى تخف وطأة تكدسهم بالسفينة الأولى . فقد نشر اليهود فى صحف العالم صورة طفل مات أثناء الرحلة وكان من المقرر أن يعاد المهاجرون من حيث أتوا فى مكان قرب مارسيليا ، فاتصلت الوكالة اليهودية بالسلطات الفرنسية وتعهدت لهم هذه السلطات بألا تجبر المسافرين على النزول ، وإن كانت قد أعلنت رسمياً استعدادها لقبولهم ، غير أن موظفى الميناء تركوا لليهود حرية استخدام مكبرات الصوت حتى يحضوا المسافرين على عدم النزول . . ولما شعرت بريطانيا بهياج الرأى العام فى أوربا اضطرت لنقلهم إلى هامبورج الواقعة فى منطقة الاحتلال البريطانى بألمانيا وكانت تلك مناسبة ملائمة للدعاية الصهيونية إذ أنها استطاعت أن تشبه أساليب الإنجليز بالنازيين وكيف أن بريطانيا أعادتهم إلى نفس المكان الذى عانوا فيه من الاضطهاد الفظيع[١] .

أما تأييد فرنسا لليهود فيرجع إلى رغبة فى الانتقام من بريطانيا التى عملت

(١) قرر جرانادوس تأثر بعض أعضاء اللجنة بهذه الحادثة .

Grandos p. 233 - 249.

على إخراج الفرنسيين منذ قليل من سوريا ولبنان فأصبحت فرنسا تعتقد أن التعجيل بقيام دولة يهودية معناه إنهاء الانتداب فى فلسطين ، كذلك شكى اليهود من أن بريطانيا تمنع تزويدهم بالأسلحة بينما تترك الدول العربية تقدم الأسلحة إلى عرب فلسطين .

عادت اللجنة إلى نيويورك حيث رفعت تقريرها إلى الجمعية العامة فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ ولم تستطع أن تضع تقريرا اجماعيا إذ انقسم الأعضاء إلى فريقين :

ضم أولهما ممثلى كندا واستراليا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والسويد وأورجواى وقدم مشروعاً سمى بمشروع الأكثرية ، وضم ثانيهما ممثلى الهند وإيران ويوغوسلافيا وقدم مشروعاً ثانياً دعى بمشروع الأقلية . ويدعو المشروع الأول إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، ويقضى ثانيهما بإنشاء دولة اتحادية فلسطينية تشمل البلاد كلها . واتفق الفريقان على بعض الأسس المشتركة منها وجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وإعطائها الاستقلال بعد فترة انتقال قصيرة ، على أن ينتهى الانتداب والجلاء عن البلاد قبل اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩٤٨ وعلى أن لا يتعدى قيام الدولة الاتحادية أو الدولتين اليوم الأول من أكتوبر ١٩٤٨ وأن تتولى لجنة خماسية تختارها الأمم المتحدة من الدول الأعضاء ، ويراعى فى اختيارها التوزيع الجغرافى ، إدارة البلاد بالتعاون مع السلطات المحلية وتحت إشراف مجلس الأمن الدولى وأن تقيم اللجنة حكومة اتحادية مؤقتة أو حكومتين مؤقتتين فى الدولتين تتوليان إجراء الانتخابات العامة فى غضون شهرين من جلاء قوات الدولة المنتدبة . . .

وتنص القواعد المشتركة فى التقريرين أيضا على الاحتفاظ بالحقوق الراهنة

فى الأماكن المقدسة والأبنية الدينية والمواقع الأخرى وعلى تأمين حرية المرور والزيارة إلى هذه الأماكن المقدسة بالنسبة إلى جميع الطوائف وعلى اعتماد الوسائل السلمية لإقرار أى حل بالنسبة إلى أية مشكلة من المشاكل وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها .

ويقع تقرير الأغلبية الذى أقرته الجمعية العامة فى نحو من أربعين صفحة من القطع الكبير ويتضمن بعض القواعد العامة وأربعة أقسام(١) . يتناول القسم الأول منها الدستور المقبل وشكل الحكومة فى كل من الدولتين العربية واليهودية. وقد تضمن عدة أجزاء فرعية منها إنهاء الانتداب والخطوات التمهيدية للاستقلال والأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية والحقوق الدينية وحقوق الأقليات والرعوية والمواثيق الدولية والالتزامات المالية والاتحاد الاقتصادى وحرية المرور والزيارة وموجودات الحكومة والعضوية فى الأمم المتحدة .

ويتناول القسم الثانى منها الحدود وقد نص على أن تشمل المنطقة العربية ، الجليل الغربى ولواء نابلس والسهل الساحل الممتد من قرية أسدود حتى حدود مصر ، ولواء الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبى وتبلغ مساحة هذه المنقطة ١٢ ألف كيلو متر مربع يسكنها ٦٦١ ألف نسمة منهم ١١ ألف يهودى و ٦٥٠ ألف عربى ، ويملك اليهود فيها مائة ألف دونم(٢) بينما يملك العرب ما تبقى من أراضيها . وتشمل المنطقة اليهودية الجليل الشرقى ومرج بن عامر والقسم الأوسط من السهل الساحلى ومنطقة النقب وتبلغ مساحة هذه المنطقة

---

(١) Report to the General Assembly : By The U. N. Special Committee on Palsline. official Records of the 3rd Setion 1947 — 48 Supplment N. 11.

(٢) الدونم ¼ فدان .

١٤٫٢٠٠ كيلو متر مربع يسكنها ٩٩١ ألف نسمة منهم ٤٩٦ ألف من اليهود و ٤٩٥ ألف من العرب ، ويملك العرب ثلثى مجموعة مساحة أراضى هذه المنطقة . وتشمل المنطقة الدولية مدينة القدس .

ويتناول القسم الثالث مدينة القدس ، وقد نص على إقامة نظام دولى خاص بها تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه عن طريق مجلس وصايتها ، على أن تمتد المنطقة من شمال قرية شعفاط شمالا إلى جنوب بيت لحم وبيت ساحور جنوبا ، ومن شرق العزيرية شرقا إلى غرب عين كارم ودير ياسين غربا . وتناول هذا القسم طريقة الحكم فى المنطقة وأهدافه وإجراءات الأمن وحرية النقل والزيارة والرعوية وحماية الأماكن المقدسة على أن يستمر هذا النظام بصورة أولية مدة عشر سنوات تعود بعدها الأمم المتحدة إلى إعادة النظر فيه . ويتناول القسم الرابع قضية الامتيازات والحصانات وما شابهها .

أما تقرير الأقلية فيقترح قيام حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية تتمتعان بالاستقلال الذاتى على أن تتألف من كليهما دولة اتحادية باسم دولة فلسطين . ويتولى إدارة الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية فيها مجلس اتحادى يتولى انتخاب رئيس الدولة الاتحادية ويضع الدستور الواحد ويقرر الرعوية الفلسطينية الواحدة ويعالج شئون الهجرة إلى المنطقة اليهودية فقط .

وبمقارنة المشروعين نلاحظ الآتى : أن مشروع الأقلية ينص على إقامة دولة فيدرالية يكون لسكانها جنسية واحدة وهيئة مشتركة للدفاع والخارجية وشئون الهجرة والنقد وتوزيع المياه والمواصلات ، مع التسليم بالاستقلال الذاتى لليهود والعرب فيما عدا ذلك . ويتفق المشروعان على أنه يجب المرور بمرحلة انتقالية ، ولكن يختلفان فى التفاصيل ، فالأغلبية ترى أن تكون هذه المرحلة الانتقالية مدة سنتين تتحمل بريطانيا أثناءها مسئولية الإدارة بمساعدة عضو

أو أكثر من الأمم المتحدة ، بينما ترى الأقلية امتداد المرحلة الانتقالية إلى ثلاث سنوات تمارس أثناءها الأمم المتحدة السلطة .

وفيما يتعلق بالهجرة ترى الأغلبية أن يفتح باب الهجرة لـ ١٥٠ ألف يهودى خلال السنتين ، وإذا رؤى مد النظام الانتقالى تستمر الهجرة بواقع ٦٠ ألف سنوياً وتشرف الوكالة اليهودية على ذلك .

أما الأقلية فترى أن تحدد الهجرة أثناء المرحلة الانتقالية حسب قدرة البلاد الاقتصادية وستخضع بطبيعة الحال للرقابة الدولية ، باعتبار أن الأمم المتحدة هى صاحبة السلطة ثم ينتقل اختصاص الهجرة إلى الحكومة الفيدرالية التى سيكون للعرب فيها مركز راجح .

كذلك اختلف المشروعان بصدد الحدود ، فأدخلت الأغلبية النقب ويافا فى الدولة اليهودية ، بينما وضعت الأقلية معظم النقب ويافا ضمن القسم العربى .

ورغم اتفاق الجميع على تأمين الزيارة والمرور للأماكن المقدسة ، فقد اختلف حول الوضع القانونى لمنقطة القدس . فطالب مشروع الأغلبية بتدويل منطقة القدس كجزء قائم بذاته منفصل تماما عن الدولتين Corpus Separtum بينما ترى الأقلية أن تكون القدس هى عاصمة الدولة الفيدرالية ، وانفرد مشروع الأقلية بوضع نظام للتحكيم فى حالة الخلاف بين الإقليمين العربى واليهودى فتنشأ محكمة دستورية تتكون من أربعة من العرب وثلاثة من اليهودية وفى حالة الخلاف حول الهجرة ومدى قدرة البلاد على استيعابها تتكون لجنة خماسية من ٢ من العرب و ٢ من اليهود وممثل عن الأمم المتحدة .

رفض العرب كلا المشروعين واقترحوا على الجمعية العامة مشروعاً آخر لم يحز القبول ، وهو إقامة حكومة انتقالية مركزية مع بقاء الانتداب البريطانى

سنة واحدة ريثما تنتخب جمعية تأسيسية على أسس ديموقراطية تضع دستوراً للبلاد . والمقصود بالأسس الديمقراطية هو أنه سيباح لجميع السكان عربا كانوا أو يهودا التصويت ، وستؤدى هذه الانتخابات إلى حصول العرب على أغلبية كبيرة فى الجمعية التأسيسية مما يتيح فى النهاية إقامة حكومة عربيــة مع التسليم ببعض حقوق الاستقلال المحلى لليهود .

أما اليهود فقد وافقوا على مشروع الأغلبية باعتباره الحد الأدنى لمطالبهم إذ كانوا يأملون أن تنفذ قرارات بلتيمور التى تضع فلسطين كلها تحت سلطتهم وانتظرت الجمعية العامة رأى بريطانيا باعتبارها صاحبة السلطة الفعلية فإذا بها تعلن فى ٢٥ سبتمبر « حيادها » إزاء المشكلة التى أوجدتها هى نتيجة انتدابها على البلاد ، وقالت أنها لن تشترك فى تنفيذ أى مشروع لا يقبله الطرفان ،وبذا تــكون قد ساعدت بطريق غير مباشر على التقسيم .

نوقش المشروعان أولا فى اللجنة السياسية وأظهرت بعض دول أمريكا اللاتينية ميلا شديداً نحو اليهود فاقترحت أورجواى مثلا تهجير آلاف الأطفال المشردين فى أوربا توا دون انتظار ، وطالبت جواتيمالا بإنشاء قوة دولية حسب أهمية الأعضاء فى المنظمة الدولية باستثناء الدول الـكبرى وذلك لتنفيذ مشروع التقسيم بالقوة. حتى يوغوسلافيا طالبت بتهجير اليهود الذين احتجزتهم بريطانيا فى قبرص لأنهم حاولوا التسلل إلى فلسطين بطرق غير مشروعة ، وتقدمت بريطانيا باقتراح هام جديد وهو حل مشكلة المشردين اليهود بأن تتحمل كل دولة من أعضاء الأمم المتحدة أعباء تهجير هؤلاء إليها كل بنسبة إمكانياته الاقتصادية وهكذا نلاحظ أن المناقشات انحرفت[١] عن موضوع مستقبل فلسطين العربية إلى بحث مسألة تشريد اليهود . وهذا يعنى ضمنا أن غالبية الأعضاء ربطوا ربطاً

(١) أنظر تلخيصاً لهذه المناقشات U.N. Year book 1947-1948 230 S.Q.

وثيقاً بين المسألتين وهو منطلق خاطىء للقضية . ثم جرت مساومات كثيرة فى فى هذه الأثناء مع العرب الذين رفضوا التقسيم ، فحاولت بعض الدول إرضاءهم بتوسيع المنطقة العربية لضم النقب أملا فى أن يقبل العرب مبدأ التقسيم . وفى الحال أوفدت الوكالة اليهودية حاييم وايزمان لمقابلة الرئيس ترومان حتى يثنى الأعضاء عن فكرة المساومة على المنطقة المخصصة لليهود وابرز وايزمان للرئيس الأمريكى أهمية النقب الحيوية لليهود باعتبارها المنفذ الذى يصل الدولة المقترحة بالبحر الأحمر ، وذكر أنه فكر فى هذا الأمر منذ سنة ١٩١٨ وكان يتردد على هذه المنطقة ويتأمل فى طريق الشرق وكيف أن هذا الطريق هو مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى ، وأضاف وايزمان أنه يتوقع أن تحظر الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس ، ومن المحتمل عندما تتقدم العلوم التطبيقية أن يصبح فى الإمكان شق قناة أخرى تنافس قناة السويس التى ستتم سيطرة مصر عليها عند انتهاء امتياز الشركة ، وأخيراً فإن اليهود هم أقدر على تعمير صحراء النقب باستخدام الوسائل العلمية الحديثة ، وبهذا الأسلوب استطاع أن يقنع الرئيس الأمريكى فأبلغ ممثله فى الأمم المتحدة بالضغط على الوفود لعدم إثارة موضوع إعادة النظر فى حدود التقسيم(١) .

وبالضغط الأمريكى سحب الاقتراح ثم انتقلت المناقشة إلى الجمعية العامة فى نوفمبر ودار جدل طويل حول المرحلة الانتقالية بين الدولتين الكبيرين اللتين أيدتا مشروع التقسيم ، فاقترحت الولايات المتحدة أن يتم إنشاء الدولتين فى أول يوليو سنة ١٩٤٨ .

وفى خلال هذه المدة تقام حكومة مؤقتة لرعاية الأمن تحت إشراف لجنة ثلاثية تابعة للأمم المتحدة وستقوم نفس هذه اللجنة بإدارة منطقة القدس .

---

(١) Wiezmann p. 516

أما الاتحاد السوفييتى فكان متعجلا إنهاء الانتداب البريطانى ، ولذلك اقترح إقامة الدلتين فى ١ يناير سنة ١٩٤٨ ودعى إلى أن يتولى مجلس الأمن الإشراف على فلسطين إلى أن يثبت وضع الدولتين ، فهو الذى يكون الميليشيا أو الشرطة التابعة لكل منهما . وهو الذى يراقب الحدود بين الدولتين وتنبثق عنه اللجنة المكلفة بإدارة القدس. ويتمشى هذا الاقتراح مع السياسة السوفييتية العامة فى ذلك الحين ، وهى التى تستهدف إعطاء مزيد من السلطة لمجلس الأمن دون الجمعية العامة وذلك لأن الاتحاد السوفييتى يتمتع فيه بحق الفيتو . وفى أكثر من مناسبة أراد الاتحاد السوفييتى فى هذه الحقبة أن يتخذ من سلطات مجلس الأمن أداة لإيصال نفوذه لمناطق كانت محظورة عليه مثل الشرق الأوسط[١] .

وفى ١١ نوفمبر تم الاتفاق بين الدولتين الكبريين على حل وسط ، وهو إنهاء الانتداب فى ١ مايو على أن تبرز الدولتان العربية واليهودية فى ١ يوليو وتتكون لجنة الأمم المتحدة المراقبة من الدول الصغرى المؤيدة للتقسيم .

ورغم اتفاق الدولتين الكبريين فإنه عندما طرح مشروع التقسيم للتصويت أمام الجمعية العامة للمرة الأولى فى ٢٥ نوفمبر لم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة ، وإنما وافقت عليه ٢٥ دولة ضد ١٣ وامتناع ١٧ عن التصويت . حينئذ تحركت الدبلوماسية الأمريكية بكل ثقلها للضغط على الدول التى يمكن أن تحولها عن موقفها سواء إلى التأييد أم على الأقل إلى الامتناع واستخدمت أساليب لم يسبق لها مثيل فى الأمم المتحدة . فمثلا أثير موضوع صحة أوراق مندوب سيام أو « تايلاند » الذى اعترض على التقسيم . وأيد تريجفى لى الأمين العام هذه المناورة ، مما جعل مندوب سيام يمتنع فى التصويت الثانى يوم ٢٩ نوفمبر .

---

(١) Sacher p. 95 - 96

ونشير فى هذه المناسبة إلى أن لى الأمين العام للأمم المتحدة أبدى تحيزا لإسرائيل طوال فترة خدمته على العكس من همرشيلد ويوثانت.

واتجه الضغط بعد ذلك إلى ست دول هى هايتى وليبريا والفلبين والحبشة والصين الوطنية واليونان[١] . وكانت هايتى هى الدولة الوحيدة من بين دول أمريكا اللاتينية التى عارضت المشروع مراعاة لوجود جالية سورية كبيرة بها فهددتها الولايات المتحدة بمنع المعونة عنها ، وبنفس التهديد اتجهت إلى الحبشة والصين الوطنية فتحولتا إلى موقف الامتناع بدلا من المعارضة بينما لم تفلح محاولات الضغط هذه مع اليونان التى استمرت على موقف المعارضة.

وعلى العكس لم تستطع الفلبين المقاومة لأنها تخضع للنفوذ السياسى والاقتصادى الأمريكى وهى لم تستقل عن الولايات المتحدة إلا منذ قليل، كذلك رضخت ليبريا عندما استدعى رئيس شركة فايرستون للمطاط، وهى أكبر شركة احتكارية أمريكية تستغل موارد البلاد - إلى واشنطن وصدرت إليه الأوامر لحمل حكومة ليبريا على تبديل موقفها ، فسارع يتصل بممثلى الشركة فى مونروفيا . وكانت حكومة ليبريا هى الدولة الإفريقية الوحيدة التى وافقت على التقسيم . ويلاحظ أن البيت الأبيض استخدم نفوذه مباشرة للضغط على هذه الدول دون المرور بوزارة الخارجية .

وقد استدعت جميع هذه المساومات بعض الوقت ، وتذكرت الأمم المتحدة فجأة أن هناك عيدا فى الولايات المتحدة يسمى بعيد الشكر . ومن المعروف أن الأمم المتحدة غير مقيدة بالأعياد الأمريكية الخاصة ، ومع ذلك فقد منحت

---

(١) اعترفت المجلة الأمريكية المخصصة لدراسة شئون الشرق الأوسط باستخدام هذا الضغط فى موضوع التقسيم أنظر : Middle East Journal Jan. 1948. وكذلك خيرى حماد قضايانا فى الأمم المتحدة ص ٦٢ ، ٦٣ .

عطلة يومين لإفساح المجال أمام البيت الأبيض لإجراء هذه الاتصالات . وعبثاً حاول العرب طرح المشروع للتصويت توا فلم يوفقوا .

ومرة ثانية ساعد تريجفى لى أغراض الولايات المتحـــــدة بالتصريح بهذه الأجازة .

وكمحاولة أخيرة أثار العرب إشكالا قانونيــاً وهو أنه ليس من حق الجمعية العامة اتخـاذ القرارات وأنها بالبت فى مصير فلسطين تناقض مبدأ هاماً من مبادىء الميثاق الذى نص على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولذلك لا بد من رفع الموضوع أمام محـكمة العدل الدولية لتفصل فيما إذا كان من اختصاصات الجمعية العامة اتخاذ مثل هذا القرار . ولم يلتفت إلى هذا الإشكال فبوشر بالتصويت يوم ٢٩ نوفمبر ، وكانت النتيجة هى موافقة ٣٣ صوت ضد ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت . وكانت الدول التى أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا ثم كندا واستراليا وجنوب إفريقيا ونيوزيلاندا من مجموعة الشعوب البريطانية ، وفنزويلا وباراجواى وبوليفيا والبرازيل واكوادور وهايتى وجواتيمالا وجمهورية الدومينكان ونيكاراجو وبنما وبيرو من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا والسويد والنرويج والدانيمارك من الدول الغربية وليبريا من الدول الإفريقية ، والاتحاد السوفيتى وروسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا وبولنـده من دول الـكتلة الشرقية والفلبين .

لم تـكن الدول الآسيوية والإفريقية تحتل المقاعد العديدة التى لها الآن فى الجمعية العامة ، ويلاحظ أن دولة آسيوية واحدة لم توافق على التقسيم ، وإنما تم اتخاذ القرار نتيجة اتفاق الدول الغربية والشرقية معاً على مبـدأ التقسيم ،

وبالإضافة إلى ١١ صوت من أمريكا اللاتينية ، وهى حينذاك أكبر مجموعة فى الجمعية العامة ودول الكومنولث الانجلوسكسونية حصل قرار التقسيم على ثلثين .

لقد قيل الكثير عن تحيز الولايات المتحدة للصهيونية ، أما موقف الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فيحتاج إلى وقفة خاصة للتفسير والتعليل إذ أن الاتحاد السوفيتى بدا أحياناً أشد تحمساً للتقسيم من الولايات المتحدة نفسها ، كما تدل على ذلك بعض المواقف التى سنشير إليها فى مجلس الأمن .

كان التحليل الشيوعى للصهيونية منذ سنة ١٩١٧ هو أنها حركة عنصرية بورجوازية ، وحينما كان العرب يعلنون من حين إلى آخر الثورة على الانتداب البريطانى لقوا تأييداً معنوياً من الاتحاد السوفيتى ، غير أن الحرب العالمية الثانية أحدثت تغييرات هامة ، انعكست آثارها على موقف الدولة الشيوعية الكبرى ، فإن خصومة النازيين لليهود اضطرت هؤلاء إلى التعاون مع حركات المقاومة السرية فى أوربا ، فنشأت زمالة بينهم وبين الأحزاب الشيوعية التى لعبت هى الأخرى دوراً أساسياً فى تلك الحركات ، علاوة على ذلك توقفت المقاومة العربية المسلحة للحكم البريطانى بعد سنة ١٩٤٥ ، وذلك بحكم سياسة القمع العنيف التى اتبعت ضد العرب عام ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، وعلى العكس بدأ اليهود يناهضون الانتداب البريطانى ، فبعد أن استغلوا الحرب لتقوية أنفسهم عسكرياً أخذوا يتمردون على أصدقاء الأمس باسم استقلال الشعب اليهودى وبذا بدت الحركة الصهيونية مؤقتاً وكأنها منفصلة عن الاستعمار — حقيقة أن السوفيت لم يجهلوا الصلة الوثيقة المستمرة بين الصهيونية وبين الرأسمالية الأمريكية ولكن الذى يعنيهم بالدرجة الأولى هو إنهاء الانتداب البريطانى فى أقرب وقت ولا يهم بعد ذلك على أى شكل يجب إنهاء الانتداب ، هل بتشريد

شعب فلسطين وإنشاء دولة يهودية أم بإقامة دولة اتحادية متعددة الجنسيات ، وقد كان موقف الاتحاد السوفيتي فى الجلسة الخاصة الأولى التى عقدت فى أبريل / مايو سنة ١٩٤٧ أميل إلى فكرة إقامة دولة اتحادية ذات جنسيتين ، ولعلهم تصوروا إمكان ذلك لأن الاتحاد السوفيتي يتكون من جنسيات مختلفة وهذا قياس خاطىء إذ أن جنسيات الاتحاد السوفيتي تتعايش فى إطار الإيديولوجية الشيوعية التى لا تعترف بالقومية كعامل أساسى فى تكوين الدولة ، بينما أن سبب مجىء اليهود إلى فلسطين هو الإدعاء بكيان قومى دفعهم إلى الهجرة والغزو وانتزاع البلاد من الجنسية الأخرى صاحبة الحق فيها .

فالعامل القومى ها هنا عنصر أساسى . وهناك عامل ثالث يجب أن يؤخذ فى الاعتبار وهو أن الاتحاد السوفيتي لا بد وأن يكون قد قارن بين المجتمع اليهودى الذى يؤسس المزارع الجماعية ، وبين الحكومات الرجعية العربية فى ذلك الحين التى يرتبط بعضها بمعاهدات تحالف مع بريطانيا ، ولاحظ أن المجتمع اليهودى يمكن أن يكون حقلا أسهل لنشاط الشيوعية من بلدان الشرق العربى الأخرى ، وقد عبر جروميكو عن موقف الاتحاد السوفيتي فى ختام الجلسة الخاصة يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : « إذا كان من المستحيل إقامة دولة موحدة فلا مناص من التقسيم إلى دولتين » وهكذا توجه الاتحاد السوفيتي نحو اليهود بالموافقة على التقسيم وقال للعرب إذا كانت بريطانيا والولايات المتحدة تمنع إقامة دولة موحدة فإننا نقبل التقسيم مضطرين [١] .

كيف كان موقف الأحزاب الشيوعية المحلية إذن من هذه القضية ، إذ من المعروف أنه بعد أن حل الكومنترن سنة ١٩٤٣ ترك شىء من الاستقلال بالعمل لتلك الأحزاب ؟ .

---

(١) أنظر مقالا قيما فى هذا الموضوع :
Middle East journal july 1948 : Communist tactics in Palestine.

الحق أنه رغم هـذا الاستقلال انعكس موقف الاتحاد السوفيتي على تلك الأحزاب ، فقد كان هناك حزب شيوعي عربي في فلسطين يسمى نفسه العصبة العربية للتحرر الوطني يرأسه فؤاد نصار الزعيم النقابي ، وقد قدر أتباعه بنحو ٢٠ ألف وكان يصدر في حيفا جريدة الاتحاد ، وعندما أعلن الاتحاد السوفيتي تأييده للتقسيم ، اجتمعت الأحزاب الشيوعية في الشرق العربي لتلاءم نفسها مع الأوضاع الجديدة واضطرت جريدة الاتحاد إلى إعلان قبولها للتقسيم قائلة أنها توافق على ذلك مرحلياً حتى تحرر البلاد من الاستعمار البريطاني ، ولم يقتنع أحد بهذا التبرير ، لذلك تعرض الشيوعيون العرب لهجمات شديدة إثر صدور قرار التقسيم ، فوضع الحزب الشيوعي السوري خارج القانون وهاجمت الجماهير مراكزه في حلب ودمشق ، كما هاجمت المركز الثقـــــافي السوفيتي في العاصمة السورية .

أما الشيوعيون اليهود فقد انقسموا إلى فريقين . فريق صغير تغلبت عليه النزعة الوطنية ، فنادى بمزيد من الهجرة لتأسيس الوطن القومي ، أما الفريق الأكبر تحت زعامة مايير فلنر ، فقد دعى إلى تمايش الجنسين تحت قيـــادة العناصر التقدمية ورفع الشعارات القائلة بأن هذه العناصر هي التي ستعمل على تحرير الشرق العربي ، وليس فلسطين وحدها ، من الاستعمار البريطاني. وهاجم لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية ، واعتبرها أداة للسيطرة البريطانية وانسجم هذا الموقف مع الاتحاد السوفيتي الذي كان قد اعترض على تكوين هذه اللجنة خارج الأمم المتحدة . وعارض هذا الحزب فكرة التقسيم ، ولكنه بعد قيام إسرائيل تحول إلى حزب شرعي يعمل في إطار الدولة الجديدة . واستمر على تلك الحماقة القائلة بالتعاون مع العناصر التقدمية العربية لتحرير المشرق العربي من الاستعمار ، وقال أن حرب التحرير لم تنتهـ في ١٥ مايو لأن عبد الله عميل الاستعمار البريطاني احتل الضفة الغربية .

صدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر من الجمعية العامة مطابقاً لمشروع الأغلبية وأضاف إليه بندا يتعلق بالتنفيذ فذكر أن أية معارضة له تعتبر نقضاً للميثاق ووكل إلى مجلس الأمن سلطة تنفيذ القرار[١] ، وإذا تأملنا مغزى هذا القرار نلاحظ الآتى : أنه خص الدولة اليهودية بـ ٥٥ ٪ من أرض فلسطين فى حين أن اليهود ما كانوا يمتلكون فى هذه المنطقة أكثر من ١١ ٪ من الأراضى ويمنح قرار الأمم المتحدة منطقة أكبر مما خصصته اللجنة الملكية لسنة ١٩٣٧ لليهود، وكانت هى أول من اقترح فكرة التقسيم. وفى ذلك الحين انتهت إحدى اللجان الفنية إلى عدم واقعية التقسيم ، وكان مشروع الأمم المتحدة أبعد عن الواقعية .

فإذا ألقينا نظرة على خريطة التقسيم نلاحظ أن كل دولة تتكون من ثلاث قطع متداخلة غير متصلة ، وقد استبعد المشروع يافا من المنطقة العربية بالرغم من أن الغالبية العظمى لسكانها هم من العرب وذلك لمجاورة هذا الميناء لتل أبيب وعوض العرب عن ذلك بميناء عكا . وخلاصة القول أن مشروع التقسيم راعى بقدر الإمكان عدم وجود أقلية يهودية فى المنطقة العربية بينما ترك عدداً هائلا من العرب فى المنطقة اليهودية يبلغ نحو ٥٠ ٪ من مجموع سكانها معولا على أن الهجرة المستمرة ستحول الميزان فيما بعد .

ومراعاة لهذا المبدأ تركت كثير من المستعمرات المتطرفة كجيوب بارزة فى المنطقة العربية مما يجعل خط الحدود بين البلدين كثير التعاريج، وهو أكثر تعقيداً من أى تخطيط آخر للحدود فى العالم . وفضلا عن ذلك خص اليهود بالمنطقة الأكثر خصبا . وتدل الأرقام التاليــة على مدى فقر المنطقة التى

---

(١) U. N. year book 1947-48 p. 247

تركت للعرب مما دعى أصحاب مشروع التقسيم أنفسهم إلى فكرة الاتحاد الاقتصادى .

المنطقة اليهودية :

الدخل المقدر بدون الجمارك ٠٠٠ر٨٧٨ر٤ ج النفقات ٠٠٠ر٤١٨ر٨ ج العجز المنتظر ٠٠٠ر٥٤٠ر٣ ج .

المنطقة العربيـــة :

الدخل ٠٠٠ر٥٦٠ر١ ج النفقـــــات ٠٠٠ر٣٢٤ر٩ ج العجـز ٠٠٠ر٧٦٤ر٧ ج .

منطقة القدس :

الدخل ٠٠٠ر٠٧٧ر١ ج النفقـــات ٠٠٠ر٠٧٠ر٣ ج العجـز ٠٠٠ر٩٠٦ر١ ج .

وبناء على قرار ٢٩ نوفمبر بادر مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة خماسية من الدول الصغرى التى وافقت على التقسيم وذلك لمتابعة تنفيذ المشروع ، وقد تشكلت من بوليفيا والدانيمارك وبنما ، والفلبين ، وتشيكوسلوفاكيا واختيرت الأخيرة لرئاسة اللجنة ، ومن أهم اختصاصاتها التمهيد للاتحاد الاقتصادى الذى لا بد من وجوده لاستمرار حياة الدولة العربية . فمن سخرية القدر أن تترك هذه الدولة التى تمثل الشعب الأصيل بحاجة مستمرة إلى مساعدة الدولة اليهودية التى تمثـل الشعب الطارىء الأجنبى . وقد رفعت اللجنة تقريرين إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ يناير ، ١٢ مارس سنة ١٩٤٨ وفى كلا التقريرين تلقى اللجنة المسئولية على الحكومة البريطانية لعدم تعاونها معها ، وقالت أن ذلك يسبب

الاضطرابات كما ألحت باللوم على الدول العربية خارج فلسطين التى ترسل الأسلحة والمساعدات ، فتساعد على الاضطراب ، وانتهت إلى القول أنه فى حالة عدم وجود قوات من الأمم المتحدة كافية لتنفيذ قرار التقسيم ، فإن نهاية الانتداب البريطانى ستقترن بالاضطرابات والفوضى وإخلال الأمن[١] .

أما بريطانيا فقد أعلنت فى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ أى بعد أيام من صدور قرار التقسيم موعد إنهاء الانتداب فى ١٥ مايو وموعد جلاء آخر فرقة من قواتها فى أغسطس سنة ١٩٤٨ وقالت أنها لن تقبل تدخل أى سلطة سواء تابعة للأمم المتحدة أم لأية دولة أخرى طالما أن الانتداب قائم وأنها ستستمر فى إدارة المناطق التى تحتلها قواتها دون أية مشاركة ، ولذلك انتظر كل من العرب واليهود يوم نهاية الانتداب لكى ينفذ كل فريق ما أزمع عليه .

---

(١) أنظر هذين التقريرين فى : U. N. year book 47 - 48 p. 256

الفصل الثالث

الاستعداد للمواجهة – ديسمبر ١٩٤٧ – مايو ١٩٤٨

(١) تردد العرب

حينما صرح العرب بتحديهم لقرار التقسيم كان ذلك يعنى ضمناً أنهم سيستخدمون القوة لمنع تنفيذه . وإذا تتبعنا الاجتماعات الخمس التى عقدتها الجامعة العربية بشأن قضية فلسطين خلال العامين السابقين نلاحظ أنها خصصت لبحث الوسائل السياسية والاقتصادية . وقد تم عقد هذه الاجتماعات على مستويات مختلفة ، أعلاها اجتماع أنشاص الذى عقده الرؤساء والملوك العرب ٢٨ — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ . واقتصر هذا الاجتماع على إبداء الرغبات مما يدل على عدم وجود تصميم أكيد .

ولعل أكثر هذه الجلسات إيجابية هى تلك التى انعقدت فى نهاية سنة ١٩٤٥ وخرجت بتوصية الدول الأعضاء باتباع نظام مقاطعة البضائع الإسرائلية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦ ، إذ ترتب عليه إنشاء مكاتب المقاطعة التى لا يمكن إغفال قيمتها رغم وجود ثغرات[١] وقد شمل القرار العمل على إنشاء مكاتب المقاطعة فى الإمارات والأقطار التى لم تستقل بعد . وقد نظر فى اقتراح آخر يدعو إلى مقاطعة الولايات المتحدة اقتصادياً فاعترضت السعودية على تنفيذه .

وكان أول اجتماع يبحث استخدام القوة فى قضية فلسطين هو ذلك الذى

---

(١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية ص ٢٠ .

عقد فى عالية أكتوبر ١٩٤٧ أى بعد أن تأكد لدى الدول العربية أن الجمعية العامة توشك على إصدار قرار بالتقسيم . واتجه الرأى . فى ذلك الاجتماع إلى الاعتماد على عرب فلسطين أساساً والمتطوعين من الدول العربية الأخرى دون اشتراك الجيوش النظامية مباشرة فى مواجهة اليهود ، وذلك لأن عرب فلسطين أعرف بمسالك بلادهم وأكثر تحمساً للدفاع عنها !! ثم أن هذه الخطة تخفض من نفقات الحرب .

وانبنت الخطة العسكرية على اتباع نفس أساليب اليهود من حيث تنظيم الدفاع على أساس إقامة لجان فى كل مدينة أو قرية تتولى الدفاع عنها ، أما الجيوش العربية فترابط على الحدود لتمد يد المساعدة إلى « المجاهدين الفلسطينيين » . واعتمد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه للفرقة العربية التابعة لشرق الأردن حتى تستقل جزئياً على الأقل عن التبعية البريطانية ، ثم انعقد اجتماع آخر على مستوى رؤساء الحكومات أثر صدور قرار التقسيم ، وقرر إنشاء لجنة عسكرية تحت إشراف اللواء إسماعيل صفوت العراقى لتنسيق الخطط ، وتقرر توزيع القوات المسلحة فى تنظيمين : الأول جيش المجاهدين الفلسطينيين الذى يعمل من الداخل ، وجيش الإنقاذ العربى الذى يتكون من ضباط وجنود متطوعين معظمهم من سوريا ولبنان والأردن وعليه أن يدخل إلى فلسطين فى الوقت المناسب وتشرف عليه الجامعة العربية ، بينما تشرف الهيئة العربية العليا على جيش المجاهدين . واتخذ جيش الإنقاذ مقره فى قطنة حيث أعد معسكرات التدريب ، واختير فوزى القاوقجى قائداً له فيما بعد . بينما تولى عبد القادر الحسينى قيادة جيش الجهاد المقدس ، وكانت مشاركة الدول العربية فى تمويل هذه الأعمال حسب مقررات عالية على النحو التالى : مصر ٤٢٪ ، سوريا ولبنان ٢٣٪ السعودية ٢٠٪ ، وكان من المفروض أن يتحمل العراق باقى النسبة فرفض أن يدفع أكثر من ١٢٪ . وبالفعل تشكلت ٢٧٠ وحدة دفاعية

فى القرى والمدن العربية حاولت أن تقلد أساليب اليهود فى أن تجعل كل مدينة وقرية معدة للدفاع عن نفسها ذاتياً ، وأن تخلط بين العناصر المدنية والعسكرية بحيث يصعب التمييز بينهما ، شأنها فى ذلك شأن المستعمرات اليهودية التى استفادت كثيراً من هذا الادماج ، وللأسف تدخلت عوامل الإحن الموروثة والتنافس الشخصى لإفساد كثير من هذه الخطط ، وأخطر تلك المنازعات هى القائمة بين أسرة الملك عبد الله وأمين الحسينى ، وساعدت سياسة الحكومة المصرية على إثارة تلك الإحن ، فقد أصرت الحكومة المصرية على مساندة محمد أمين الحسينى كزعيم لعرب فلسطين .

وقد قيل الكثير عن مسئولية عبد الله فى وقوع نكبة ١٩٤٨ ، ولكن علينا أن نأخذ فى الاعتبار أيضاً أخطاء أمين الحسينى . وقد تكون أخطاء عبد الله راجعة إلى تكييفه قضية فلسطين حسب مصالحه الخاصة ، وقد يكون أمين الحسينى راغباً حقاً فى منع وقوع النكبة ، ولكنه كان من طراز زعماء العشرينات لم يتطور مع الزمن ليكون قادراً على مواجهة المسئولية الكبرى الجديدة . فقد كان يعتقد أن حرب العصابات على طراز الثورات العربية ضد الحكم البريطانى هى المناسبة لمواجهة اليهود ، ومع ذلك لا نستطيع أن نبرئه من الأخطاء التى ارتكبها ، فقد زودته الحكومة المصرية بـ٢٠٠٠ بندقية حديثة حتى توزع على جيش الجهاد المقدس وثبت فيما بعد أنه لم يرسل إلى هذا الجيش سوى ١٢٠٠ بندقية قديمة واحتفظ ببقية الأسلحة فى بيته ، وقد كشف هذا الأمر عندما وقع انفجار فى الأسلحة المخزونة فى بيته بالزيتون وذلك بعد إنتهاء حرب فلسطين[1] .

وكثيراً ما كان أحمد فراج طايع ، قنصل مصر بالقدس حينذاك ، يبعث

---

(١) طايع ص ٧٣ .

الرسائل الملحة التى تستحث الحكومة على مزيد من المساعدات لتلك اللجان الفرعية التى تشكلت للدفاع عن القرى والمدن ، وقد أورد استغاثة اللجنة الموكلة بالدفاع عن نابلس فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تشكو فيها من عدم وصول الأسلحة المقررة لتلك اللجنة ، ومما تضمنته هذه الرسالة عبارة لها مغزى هام ، فقد ذكر أنه إذا لم تبادر الحكومة المصرية إلى مساعدة المجاهدين الفلسطينيين فإنهم سيتحولون إلى الملك عبد الله يرجون منه التدخل للدفاع عنهم[1] .

وكأن القنصل المصرى لم يجد أسلوباً لإقناع حكومته أفضل من التهديد بأن عبد الله سيحول الموقف لمصلحته الخاصة . إذن فإن الحكومات العربية لم تكن تفكر فى النصر العسكرى بقدر ما تفكر فيما سيترتب على هذا النصر من نتائج سياسية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن ممثلى الحكومات العربية حينما كان يلتئم شملهم فى الاجتماعات التى تمت فى إطار الجامعة العربية كانوا يتظاهرون بالاتفاق على الخطط الموضوعة ، ولذلك كانت تلك الخطط تبدو فعالة ومناسبة حينما توضع على الورق ، ولكن عندما تنتقل إلى التنفيذ تعود كل دولة إلى اتخاذ الموقف الخاص الذى تمليه عليها أنانية الحكام .

وقد عرف اليهود وكثيرون من ساسة العالم جانب الضعف عند العرب فلم يأخذوا تصريحاتهم مأخذ الجد ، وقالوا أنها من نوع الديماجوجية لإرضاء عواطف الجماهير ، ولذلك يفسر البعض تدخل العرب بالفعل فى مايو بأنه كان نتيجة هذه التصريحات المتوالية التى جعلت الحكام أسرى لها لا يستطيعون الفكاك منها .

---

(١) المرجع السابق ص ٧٠ .

وهناك فرق كبير بين خوض الحرب عن تدبير واقتناع مسبق وبين خوضها لمجرد تغطية مواقف اتخذت من قبل لإرضاء الجماهير ، وهذا ما يسمى بالديماجوجية ، ويرى الكتاب اليهود أن الدول العربيـة انتظرت لترى مدى استعداد الأمم المتحدة لتنفيذ التقسيم فلما لاحظت عدم وجود قوة دولية تسانده قررت فى آخر لحظة إرسال جيوشها . والواقع أن قرار إرسال الجيوش النظامية لم يتخذ قبل اجتماع الجامعة فى أبريل سنة ١٩٤٨ وبعد أن ثبت عجز جيش الإنقاذ والجهاد عن مواجهة اليهود ، بل أن مصر لم تقرر التدخل بصفة نهائية إلا فى ١٢ مايو. وكان النقراشى يصرح فى مجالسه الخاصة قبـل ذلك بأن مصر لن ترسل قوات نظاميـة ولذلك نرى أن من العوامل الرئيسية التى حولت الدول العربية إلى فكرة التدخل هو خشية كل من مصر والأردن أن تسبق أحداهما الأخرى إلى ملء الفراغ فى القسم المخصص للعرب من أرض فلسـطين حينما ينتهى الانتداب البريطانى .

ولما كان التنافس قائم أصلا بين الأسرتين الحاكمتين فإن قرار تدخل مصر كان عملا شخصياً من جانب الملك فاروق .

وإذا استعرضنا موقف كل دولة عربية تفصيلا خلال هذه الحقبة نلاحظ الآتى :

فى سوريا ولبنان يبدو أن الساسة زايدوا على قضية فلسطين بقصد الدعاية فى الداخل أكثر من الرغبة فى العمل الجدى. ونلاحظ مثلا أن رياض الصلح رئيس وزراء لبنان فى ذلك العهد لم يكن يقل حماسة فى تصريحاته عن أى سياسى عربى آخر بخلاف المسئولين اللبنانيين فى وقتنا الحاضر الذين يتحفظون فى هذه القضية إدراكاً لقدرات بلادهم. ولم يكن ساسة سوريا ولبنان يجهلون مركز بلادهم العسكرى . فالجيش حديث جداً لأنه لم يمض على الاستقلال أكثر من

ثلاث سنوات ، ثم أنهم لا يحبون الاصطدام ببريطانيا والولايات المتحدة اللتين ساعدتا على هذا الاستقلال ومن ثم جاز لنا أن نقول أن زعماء سوريا ولبنان زايدوا على قضية فلسطين .

فى مصر كان جزء كبير من الرأى العام يهتم بقضية فلسطين على أساس أنها مسألة إسلامية أكثر منها جزءاً من قضية وطنية وهذا لا يعنى على الإطلاق أنها أقل إثارة لعواطف الجماهير . ولم يكن المصريون وحدهم هم الذين ينظرون إلى القضية من زاوية دينية ، فوصف الجيش الفلسطينى بأنه جيش الجهاد المقدس يدل على أن بعض زعماء فلسطين أنفسهم استخدموا العاطفة الدينية لمواجهة اليهود ونظراً إلى وجود هذا التحمس لدى الرأى العام المصرى فقد رضخت حكومة السعديين برئاسة النقراشى فى نهاية الأمر لفكرة الحرب لا عن اقتناع بل لأنها كانت تمثل حزب أقلية يسعى لكسب شعبية ، هذا بدليل ما ذكرناه من أن النقراشى كان يصرح فى المجالس الخاصة بعدم رغبته فى الاشتراك فى الحرب ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قضية فلسطين لم تكن تحتل مكاناً فى برامج الأحزاب السياسية بمصر بخلاف العراق مثلا .

وعندما طرح موضوع دخول القوات المصرية إلى فلسطين على البرلمان فى جلسة سرية[١] بتاريخ ١٢/٥ لم يعترض سوى السياسى العجوز إسماعيل صدقى الذى كان معروفاً بعدم اكتراثه برأى الجماهير . أما الوفد فقد أعلن موافقته متحفظاً فقط فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية ، فلفت نظر الحكومة إلى أنه لا يجب اتخاذ حرب فلسطين مبرراً للقضاء على الحريات السياسية التى كفلها الدستور .

وفى العراق كان الرأى العام أكثر انشغالا بقضية فلسطين وذلك منذ أن لجأ أمين الحسينى إلى بغداد فى الحرب العالمية الثانية . وعندما نشأت الأحزاب

(١) مضابط مجلس الشيوخ المصرى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

العراقية سنة ١٩٤٦ اشتملت برامجها على بنود خاصة بالقضية إلا أن الحكومة العراقية كانت مستعدة للتعاون مع الملك عبدالله فى ضم الجزء العربى من فلسطين إلى مملكته ، ولذلك نسقت أعمالها الحربية مع الأردن ، وحدت بذلك من الدور الذى كان مقرراً للجيش العراقى أن يلعبه .

أما السعودية التى اهتم الأمريكيون بالتعرف على موقفها من القضية ، فلم تكن مستعدة للتضحية .

ويستحق موقف الملك عبدالله ملك شرق الأردن تحليلا أكثر تفصيلا نظراً للجدل الطويل الذى دار حول مسئوليته فى وقوع النكبة — وقد ألقى هو التبعة على تقصير الدول العربية الأخرى وخاصة مصر(١) فى إدارة الحرب إبان الجولة الأولى من ١٥ مايو إلى ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ ولكن من المؤكد أن عبدالله كان له ضلع كبير فى وقوع النكبة ، إذ أن ما يعنيه بالدرجه الأولى من قضية فلسطين هو توسيع بلاده الصغيرة ، وعندنا أن هذه الرغبة أمر طبيعى إنما الخطأ المؤسف الذى ارتكبه الملك هو أنه فى سبيل تحقيق هذه الرغبة ضحى بالكثير من المصالح العربية ، فمثلا حينما شرع فى التفاوض من أجل توقيع معاهدة دفاع مع بريطانيا تعهد مندوبه أبو الهدى أثناء المناقشات بأنه سيكتفى بالضفة الغربية من نهر الأردن مع ترك غزة والجليل الغربى لأنها غير متاخمة لحدوده ، والأخطر من ذلك أنه تعهد بعدم المساس بالقسم المخصص لليهود وسيلتزم بهذا التعهد . وسياسة بريطانيا هى حفظ التوازن بين الدول العربية ، ولذلك كانت تفضل توسع الأردن بقيود، وقد روى ذلك الجنرال جلوب(٢) الذى كان حاضرا للمحادثات

---

(١) قارن مذكرات الملك عبد الله بكتاب : الهاشميون وفلسطين الذى جمع فيه أنيس صايغ كثيراً من الأدلة التى رأى أنها تدين الأسرة الهاشمية منذ عهد الملك فيصل الأول حتى الآن .

(٢) Glub : Soldier with the Arabs p. 36 S. Q.

وأضاف أن أبو الهدى استند فى اقناع الحكومة البريطانية بأن عدم تدخل الأردن سيؤدى إلى أحد أمرين : إما سقوط فلسطين كلها فى يد اليهود أو سقوط القسم العربى بيد أمين الحسيني الذى هو خصم لدود لبريطانيا وذلك لأن العرب هناك يفتقدون زعامة واضحة ، وفى نفس الوقت أرسل عبد الله عمر الداجانى إلى الولايات المتحدة التى لم تكن قد اعترفت به بعد ونقل الداجانى إلى حكومة الولايات المتحدة استعداد عبد الله للاعتراف بالدولة اليهودية إن هى تخلت له عن الضفة الغربية والقدس والجليل الغربى ، وكان يرجو أيضاً أن تعترف الولايات المتحدة بالأردن الموسعة فى مقابل اعتراف الملك بالدولة اليهودية ولكن يبدو أن المهمة فشلت لعدم الاتفاق حول القدس إذ رفض اليهود التخلى عنها بينما تمسك بها الملك لأن بها « قبر جده » [1] ويجدر بنا أن نتساءل لماذا لم تتفق بريطانيا مع عبدالله مباشرة عندما وقعت معه معاهدة الصداقة والتحالف فى مارس سنة ١٩٤٨ على تنفيذ قرار التقسيم بضم الجزء العربى من فلسطين إلى الأردن على أن يتعهد بعدم تجاوز ذلك القسم .

ويجيب خصوم عبد الله بأنه ما كان يستطيع ذلك حتى لو أراد لأنه سيتعرض لسخط العالم العربى بأسره . إلا أنه قام بالفعل بارتكاب أعمال مشينة ليضع التقسيم موضع التنفيذ . فانتظر الجيش الأردنى فى بعض المواقع مثل جسر المجامع إلى أن أتت القوات اليهودية فاحتلته وعطل بذلك على جيش الجهاد المقدس أن يقوم بدوره فى المنطقة .

أما عبد الله فينفى هذه التهمة بدليل أنه تحدى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس واستولى على المدينة القديمة ولو تركت له الفرصة لاستولى على بقية المدينة أيضاً .

---

(١) صايغ ص ١٣١

وعندنا أن عبد الله لايتحمل وحده مسئولية الأخطاء التى ارتكبت فى فترة الاستعداد هذه، فقد سمح، بالاتفاق مع برطانيا، لجيش الإنقاذ بالمرور عبر الأراضى الأردنية ولو أنه فعل ذلك بالشروط التى أملتها بريطانيا ، وهى أن يمر الجيش سراً وبسرعة وأن يعمل فقط فى المنطقة المخصصة للعرب ، وبطبيعة الحال كان بوسع جيش الإنقاذ أن يتجاوزها بعد الخروج من أراضى الأردن ، بل نرى أن الكتاب العرب بالغوا فى مسئولية بريطانيا إبان تلك الحقبة، ونحن لاننكر مسئولية بريطانيا فى وقوع كارثة فلسطين وإنما نقول أنه لو حارب العرب بكفاءة إبان فترة الاستعداد لعرقلوا قيام دولة إسرائيل يوم ١٥ مايو. وقد لا يعرف الكثيرون أن الكتاب الصهيونيين يجمعون على انتقاد بريطانيا لتحيزها للعرب أثناء تلك الفترة[١] فيذكرون على سبيل المثال تصريحاً صدر فى فبراير وبمقتضاه تقدم بريطانيا بعض الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن طبقاً لمعاهدات التحالف المعقودة مع هذه الدول ويقارنون بين هذا الموقف وبين دوريات البحرية البريطانية التى كانت تتجول قرب سواحل فلسطين لمنع وصول الأسلحة لليهود ويتساءلون لماذا لم تتخذ بريطانيا موقفاً محايداً مثل الولايات المتحدة التى منعت تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط كنوع من المساعدة على تنفيذ قرار التقسيم.

ويعترف عبد الله التل ، الضابط بالجيش الأردنى ، بأن بريطانيا ساعدت على تدريب كثير من الضباط العرب فى هذه الحقبة[٢] . مع أن هذا الضابط معروف بسخطه على سياسة الملك عبد الله وذهبت بعض الصحف المصرية إلى حد تعليق الأمل على بريطانيا بألا تتخلى عن أصدقائها العرب كما عبرت عن ذلك صحيفة المصرى فى ١١ فبراير .

والشىء الذى يجب إبرازه فى هذه المرحلة هو افتقاد التنسيق تماماً بين

---

(١) Sacher p. 100 - 103

(٢) مذكرات عبد الله التل ص ٢ .

القوات العربية التى دخلت فلسطين ، بل إن الآفة الخلقية العظمى التى استشرت بين الزعماء العرب امتدت إلى قادة الجيش، فرفض فوزى القاوقجى التعاون مع عبد القادر الحسينى . وكان الأخير معروفاً بإخلاصه الصادق للقضية إلا أنه لم يكن كفؤاً من الناحية العسكرية ، ومع ذلك فقد أحرز نصراً مرموقاً باستيلائه على مستعمره كفار عصيون قرب القدس وكان بإمكانه أن يتابع القتال لولا أن فوزى القاوقجى حقد عليه فلم يمد له يد المعونة فى الوقت المناسب . ويذهب البعض إلى القول بأنه اتصل سراً بالوكالة اليهودية وأفسد عليه خطته[1] . وكان القاوقجى شديد الغرور بنفسه بسبب الصفة البطولية التى ألبسها إياه الكتاب العرب الذين تحدثوا عن ثورة فلسطين ١٩٣٨/١٩٣٩ وهى الثورة التى قادها الضابط السورى القديم . وقد وقف القاوقجى عاجزاً أمام مستعمرة تيرات زفى فعز عليه أن ينفرد زميله فى القتال بإحراز النصر .

ورغم هذه المصاعب كان موقف العرب يبدو راجحاً خلال شهرى فبراير ومارس وقد نجحوا فى قطع طرق المواصلات بين المستعمرات اليهودية أو هددوها بالقطع وتعرضت قوافل التموين اليهودية إلى المستعمرات النائية لغارات عربية متواصلة وتحرج مركز كثير من هذه المستعمرات ، ولكن العرب إذا كانوا قد نجحوا فى تهديد طرق المواصلات فإنهم وقفوا عاجزين أمام اقتحام المستعمرات ذاتها

(٢) أساليب اليهود

بنى اليهود خطتهم على أساس أن تستقل كل مستعمرة بالدفاع عن نفسها وهذا هو ما كفل لبعض المستعمرات النائية الاستمرار فى البقاء رغم انقطاع

---

(١) سايكس : مفارق الطرق إلى إسرائيل ص ٥٥٠ .

طرق المواصلات ، وبفضل التقدم الصناعى تمكن اليهود من صنع بعض الأسلحة الخفيفة فى فلسطين وصب بعض أنواع المدافع وتحويل أنواع السيارات إلى مصفحة . والأهم من ذلك هو وجود عدد كبير ممن تمرسوا بالقتال أثناء الحرب العالمية الثانية ، إلا أن اليهود كانوا يفتقدون وحدة السلاح فبعضه مصنوع محلياً والآخر مسروق أو مهرب من المستعمرات الإنجليزية فى الشرق الأوسط . وفى الأشهر الأخيرة جاءت أسلحة جديدة من تشيكوسلوفاكيا ومن الولايات المتحدة . وقد صارت تشيكوسلوفاكيا فى هذه المرحلة أهم مورد رسمى للسلاح إلى الدولة الإسرائيلية الناشئة ، لذلك يعد العمل الذى قام به آحود أو بربيل خطوة حاسمة فى سبيل إقامة الجيش الإسرائيلى. وقد أوفده بن جوريون(١) المسئول حينذاك عن الدفاع أو الهاجاناه فى الوكالة اليهودية ، إلى باريس ومنها ذهب متنكرا إلى براج حيث عقد صفقة تحتوى على عشرة آلاف بندقية و٤٥٠ رشاشاً . والسؤال الذى يجدر طرحه هو هل تمت هذه الصفقة بعلم من الاتحاد السوفيتى . والظاهر أنه لم يكن كافياً أن يأخذ الاتحاد السوفيتى علماً بالصفقة بل كانت موافقته ضرورية ، ولهذا الغرض جرى اتفاق بين جروميكو وشرتوك فى نيويورك ، ويبدو أن الاتحاد السوفيتى فضل أن يترك مهمة تصدير الاسلحة إلى إحدى الدول الدائرة فى فلكه حتى لا يتورط هو فى المشاحنات المحلية ، وقد صار معروفاً الآن أن تشيكوسلوفاكيا زودت سوريا أيضاً بصفقة من الأسلحة تقدر قيمتها بـ ١١ مليون ليرة ، غير أن الجاسوسية اليهودية النشطة

---

(١) ذكر بن جوريون أن الوقت لم يحن بعد للاعلان عن مصادر الأسلحة الإسرائيلية فى تلك الحقبة وحجته أن الحرب لم تنته حتى الآن مع العرب ، والظاهر أن الولايات المتحدة أغمضت العين عن تصدير بعض الأسلحة إلى اليهود خلافاً لسياستها الرسمية حينذاك القائمة على أساس حظر تصدير السلاح للشرق الأوسط .Ben Gurion p, 223

تمكنت من معرفة طريق سير السفن الصغيرة التى تحملها إلى شواطىء فلسطين وأغرقت بعضها وتمكنت من سرقة جزء منها .

قد اكتسب اليهود ميزة جديدة خلال شهر أبريل وهى تسلم ميناء حيفا يوم ٢١ ثم يافا بعد ذلك بأسبوع ، ومنذ زمن طويل وهم يلحون على السلطات البريطانية أن تتخلى لهم عن إحدى الموانىء فكانت بريطانيا ترفض وتظاهرت بأنها لن تخلى حيفا قبل ١ أغسطس .

لذا جاء إخلاؤها فى ٢ ابريل مفاجأة تامة للعرب ، واضطر السكان إلى مغادرتها إلى لبنان وكانت أول هجرة جماعية على نطاق واسع تخرج من فلسطين. أما يافا فإن العرب كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان إلا أنها تقع فى القسم المخصص لليهود ولذلك سلمتها بريطانيا لهم أيضاً ومما يساعد على سقوطها إحاطتها بمستعمرات يهودية ، ولم يلبث أهلها أن غادروها فى جماعات كبيرة هى الاخرى متجهين إلى غزة . وخطة الإنجليز هى أن يسلموا السلطة للعرب أو اليهود حسب قرار التقسيم الصادر من الامم المتحدة وأن يتركوا بعد ذلك لمغامرات الحرب تقرير الوضع النهائى للبلاد . وبناء عليه دبروا تسليم هذه المنطقة الساحلية لليهود بينما سمحوا للجيش الاردنى بدخول الضفة الغربية قبل ١٥ مايو وباستيلاء اليهود على هذه الموانى الهامة أصبح بإمكانهم تلقى أفواج كبيرة من المهاجرين والسفن التى تحمل الاسلحة .

ولما كانت مدينة القدس تقع داخل المنطقة العربية ويسيطر العرب على الطرق الواقعة بين المدينة وبين تل أبيب ، فقد أصبح اليهود يعدون أنفسهم للدفاع عن هذه المدينة العتيدة سيما وأنهم وطنوا بها نحو مائة ألف وساهموا فى إنشاء ما يعرف بالقدس الجديدة .

ومن عادة الصهيونية أن تلبس أطماعها التوسعية مسحة صوفية مما كان يؤثر على الرأى العام العالمى . هكذا كان التشبث بالقدس مبنيا على أسس تاريخية ، فهى مدينة أورشليم التى تضم سلسلة طـــــويلة من الذكريات ، وقد ذهب بن جوريون إلى حد تشبيه تجمع الدول العربية لمقاومة إسرائيل بمحاولة الكنعانيين والأشوريين والفراعنة القضاء على بنى إسرائيل، وأضاف أن هناك فارقاً هاماً وهو أن جميع الدول العربية أتت فى وقت واحد بينما واجه اليهود الدول القديمة على فترات مختلفة وإذا كان العرب قد فشلوا فى الوقت الحاضر فذلك راجع إلى شدة انقسامهم « حتى تخلى عنهم هؤلاء الذين ناصروهم — يقصد الانجليز »[١] .

وبحث اليهود عن بديل لذلك الطريق الذى يسيطر عليه العرب والذى تقع فيه محطة اللطرون التى تغـذى القدس بالمياه ، وأقاموا استعدادات هائلة لتخزين المياه والمؤن فى الأحياء اليهودية وعينوا حاكما عسكرياً للمدينة منذ شهر إبريل، وقد افتتح عبد القادر الحسينى بعد أن عين قائدا لجيش الجهاد فى هذا القطاع ، أعماله بهجوم ناجح على مستمرة كفار عصيون القريبة من القدس ، وخشيت الوكالة اليهودية من أن يؤثر هذا الحادث فى معنويات الجالية الكبيرة بالمدينة ، لذلك جرت الحسينى إلى معركة غير متكافئة فى القسطل على بعد خمسة أميال من القدس قتل فيها القائد العربى ، ولم تكتف الوكالة اليهودية بهذا العمل العسكرى المكشوف بل لجأت إلى أسلوب الارهاب ، فعلى مقربة من القسطل تقع قرية صغيرة خلد التاريخ ذكرها وهى قرية دير ياسين ، وبشهادة جميع الأطراف اتصف أهل هذه القرية بروح المسالمة والتزموا الحياد أثناء معركة القسطل. وفجأة قام إرهابيون من عصابة أرجون وشتيرن فى أوائل إبريل بإحاطة القرية وقتل ٣٠٠ من أهلها الأبرياء دون تمييز والتمثيل بجثثهم فما الذى جعل الوكالة اليهودية

Ben gurion p. 265 (١)

تلجأ إلى هذا الأسلوب ، علماً بأن الوكالة مسئولة عن أعمال هـذه العصابات كما سنبين ذلك بعد قليل .

الراجح أنه قصد بهـذا الحادث التأثير النفسى ، وقد حققت الوكالة هدفها إلى حـد كبير ، ذلك أن الصحف العربية وأجهزة الدعاية نشرت على نطاق واسع أخبار هذه المذبحة على أمل أن تحرك الرأى العام العالمى ضـد اليهود ، ولـكن هذا الأسلوب أتى بعكس ما كان يرجوه العرب وكانت نتيجته هى مبادرة جميع سكان المدن والقرى التى استولى عليها اليهود إلى مغادرة ديارهم مما أتاح لإسرائيل فرصة لم تـكن هى نفسها تتوقعها عند قيامها وهى وجود مناطق خالية تصلح لسكن المهاجرين الجدد، وبذا تغلبت إسرائيل على مشكلة ديموجرافية لم يكن مشروع التقسيم قد حلها كما رأينا .

وبقدر المستطاع حاول العرب أن يثأروا لمذبحة دير ياسين ، ففى ١٣ أبريل هاجموا قافلة متجهة إلى مستشفى هاداسا على جبل سكوبس وقتلوا المسافرين فيها ومنهم عدد من الأطباء والأساتذة مما أعطى لليهود فرصة لإثارة ضجة عالمية حول هذا الحادث لأنه يتعلق بسلامة مستشفى والجامعة العبرية . وقـد كان العرب يفـكرون فى مهاجمة مستعمرة النبى يعقوب الواقعة فى طريق القدس ، واستعد عبد الله التل لهذا العمل يوم ٨ إبريل فتدخلت بريطانيا لمنعه من ذلك مع أنها وقفت موقف الحياد حينما ارتـكب اليهود فظائعهم فى دير ياسين[١] .

لقد توقع العرب نصراً فى قطاع القدس لأنه يقع داخل المنقطة المخصصة لهم وتسابق كل من الجيش الاردنى وجيش المجاهدين للحصول على مكاسب فى هذا القطاع ، إلا أن الملك عبد الله كان يفـكر فى نفس الوقت فى حرمان أنصار الحسينى من إحراز أى كسب حتى قيل أنه ترك صفد دون تحصين وهى مسقط رأس

(١) عبدالله التل ص ٥٠ وما بعدها .

المفتى ، وفى هذه الأثناء وقف القاوقجى عاجزاً أمام مستعمرة مشمار هايميك فى الشمال مما ترك لليهود فرصة لتكتيل جهودهم فى منطقة القدس . وكانت الدول المسيحية تقترح توقيع هدنة فى المدينة المقدسة على الأقل . غير أن الهيئة العربية العليا رفضت الفكرة على أساس أن المعركة ستنتهى لصالح العرب . وأخذت الصحف العربية تبالغ فى الانتصارات فى هذا القطاع . ويمضى الوقت أخذت الحقيقة تتكشف ، فقد استولى اليهود على حى جديد فى القدس هو حى القطمون، وتحرج مركز العرب فى المدينة القديمة ، ولم يتحرك الجيش الأردنى بصورة علنية انتظاراً لنهاية الانتداب . حينئذ أبدت الهيئة العربية العليا استعدادها لقبول الهدنة ولكن بما أنها لا تتعامل مع الوكالة فقد جىء بوسيطين هما عبد الرحمن عزام والمندوب السامى البريطانى وفى ذلك الحين كان الموقف قد تبدل تماماً ، فالوكالة اليهودية التى تحسن مركزها عسكرياً صارت هى التى ترفض الهدنة الجزئية التى عرضها الوسطاء ،وحجتها أن العرب سبق لهم أن رفضوا هدنة عامة فى فلسطين فى ٢٧ إبريل وكانت شروط الهدنة الجزئية فى القدس تنص على حظر دخول الأسلحة إلى المدينة وإقامة هيئة محايدة للرقابة، والتعهد بفتح طرق التموين وحرية تنقل اليهود حتى فى المدينة القديمة تحت رقابة اللجنة الثلاثية التى شكلها مجلس الأمن لإقامة هدنة عامة فى فلسطين ، وتتكون من قناصل بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة ، وبمقتضى شروط الهدنة الجزئية يخلى اليهود حى القطمون الذى احتلوه منذ أيام . ويبدو أن اللجنة اصطدمت بالمندوب السامى الذى كان يتمسك حتى آخر لحظة بسلطة بريطانيا الشرعية فى القدس وأدى هذا النزاع إلى تحيز اللجنة إلى جانب اليهود . حتى أنها أوعزت إليهم بعدم قبول الهدنة وكان ذلك مناقضاً للمهمة التى شكلت من أجلها . ومن الواضح أن استعداد اليهود خلال تلك الفترة هو الذى مكنهم من البقاء فى هذه

المدينة رغم أن الخطط العربية كانت تتوقع سقوطها بمجرد تدخل الجيش الأردنى الذى يسيطر على المناطق المحيطة بها[1] .

أخذ اليهود يستعدون لإقامة الدولة فنظموا الأجهزة التى ستقام عليها فى المستقبل فاجتمع القادلومى أو المجلس الوطنى الذى يمثل الجاليات اليهودية داخل فلسطين وخارجها وانتخبت لجنة تنفيذية من ١٣ عضـوا صارت هى نواة الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، وظهر منذ ذلك الوقت أن حزب الماباى هو صاحب الأغلبية فى اللجنة وبالتالى فإن بن جوريون صار هـو المرشح الأول لرئاسة الحكومة حينما يعلن عن قيام الدولة . وقد واجه اليهود مشكلة تعدد المنظمات العسكرية واستقلالها بالعمل ، وكان هـذا الوضع مناسبا أثناء الصراع مع بريطانيا ولكنه لا يتلاءم مع وجود دولة يهودية مسئولة ، لذلك عملت الوكالة على إدخال جماعتى أرجون وشتيرن فى إطار الشرعية ، وبناء عليه تم عقد اتفاق بين الأرجون ، المنظمة العسكرية الرئيسية، وبين الوكالة فى ١ أبريل سنة ١٩٤٨ . ولا يقضى هذا الاتفاق باندماج الأرجون فى الهاجاناه وإنما بتنسيق العمل والإشراف ، ولهذا النظام ميزته ، فتستطيع الوكالة أن ترتكب ما تشاء من مخالفات ثم تحمل الأرجون مسئولية ذلك، وهذا ما حدث بالفعل عند ارتكاب مذبحة دير ياسين، وكانت الأرجون تعتبر الوكالة اليهودية مقصرة لأنها قبلت التقسيم، بينما أعلن مناحم بيجين أن منظمته لا تقبل التنازل عن جزء من إسرائيل القديمة أو أرض فلسطين « وأن القدس هى عاصمتنا التى لا نرضى عنها بديلا » .

لذلك لم يتم هذا الاتفاق إلا بعد مفاوضات مضنية وهـو ينص على أن يحتفظ قواد الأرجون بمراكزهم ، ولكن يخضعون لقائد المنطقة المعين من قبل الوكالة ، ويجب موافقتها على جميع الأعمال الثأرية سواء ضـد البريطانيين أو

(١) أنظر وصف هذه الأحداث فى فراج طايع ص ١٠٠ وما بعدها وهو يرى أن الهيئة العربية العليا فوتت على نفسها فرصة كبيرة حينما رفضت الهدنة التى عرضتها الدول المسيحية فى شهر مارس .

العرب وتحتفظ الأرجون بالأسلحة ولا تسلمها إلا بالرضى المتبادل .

وتعهدت منظمة الأرجون بألا تلجأ إلى تهديد اليهود فى فلسطين أو خارجها ، كما كانت تفعل للحصول على الأموال اللازمة للأعمال الإرهابية .

وقد لعب سنيخ أحد القواد العسكريين فى الوكالة ، دورا رئيسيا للتقريب بين وجهات النظر ، ومن الشائع أنه حقق التنسيق بالفعل بين الأرجون وبين الوكالة اليهودية منذ سنة ١٩٤٦ ويقول الكاتب الصهيونى ساشر أنه توجد معلومات كثيرة عن الصلات السرية بين الأرجون والوكالة ، وأن الوقت لم يحن بعد للكشف عنها ، ورغم توقيع الاتفاق فى أول أبريل فإن المشاحنات كانت تقع من وقت لآخر بين أرجون وبين الوكالة . مثلا أرادت منظمة الأرجون أن تحتفظ لنفسها بالسلطة فى مدينة يافا[1] ، وحتى بعد قيام الدولة استمرت تثير الإشكالات كما حدث عندما وردت شحنة من الأسلحة على السفينة أتالينا كانت قد أوصت عليها المنظمة من قبل فأرادت أن تحتفظ بها . وبمضى الوقت تحولت المنظمة العسكرية إلى حزب سياسى هو حزب حيروت ، ورغم ذلك لم يفقد الحزب تقاليده القديمة وهى النزوع إلى التمرد على السلطات القائمة وأوشك أن يثير حركة عصيان فى سنة ١٩٥٧ حينما قررت الحكومة الإسرائيلية الانسحاب من غزة . ولا شك أن الحزب يجد فى الحرب التوسعية التى شنتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ مثلا أعلى لبرنامجه . ويمكن إجمال الأسباب التى حولت الدفة ضد العرب قبيل حرب ١٥ مايو فيما يلى :

١ — بذل مساع حثيثة من الصهيونية حتى تمكنت من رفع الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط . ومما يسترعى

---

(١) كان مناحم بيجين رئيس الأرجون هو أول من كشف عن هذه المعلومات فى كتابه الذى نشره فى ١٩٥١ بعنوان الثورة The revolt

الانتباه أن موضوع الأسلحة الأمريكية يحاط بشيء من الكتمان من جانب اليهود بخلاف الأسلحة التشيكية[1]، وإذا كان التزويد الأمريكي المباشر موضع نقاش فمن المؤكد أن الأسلحة التشيكية اشتريت بأموال أمريكية .

٢ — الانقسامات العنيفة بين القواد العرب فضلا عن الساسة ، فقد كان القاوقجي شديد الحقد على الحسينيين ، وفى نفس الوقت حض أمين الحسينى أتباعه على عدم التعاون مع جيش الانقاذ واصفاً جنوده بالأجانب . وذكر إسماعيل صفوت ذلك فى إحدى تقاريره المرفوعة للجامعة العربية عن الأوضاع العسكرية فى فلسطين . ولما عين عبد القادر الحسينى قائدا لقطاع القدس طالب القاوقجى بأن يكون هو القائد العام للقوات العربية فى فلسطين .

ويعد القاوقجى مسئولا إلى حد ما عن هزيمة العرب فى القسطل ، فقد التقط اليهود محادثة تليفونية بينه وبين جيش المجاهدين فى ٨ إبريل كان الحسينى يشكو فيها من نقص الأسلحة ويطلب بعض الإمدادات ، وأجاب القاوقجى بعدم وجود أسلحة فعرف اليهود تحرج مركز الحسينى فى هذا الميدان وفاجأوه بالقتال[٢] .

وهذا لا يعنى بالضرورة وجود خيانة وإنما وقع هذا الحادث نتيجة خبرة اليهود بالأساليب الحديثة فى الجاسوسية واستخدام أحدث الطرق العلمية لممارستها .

٣ — افتقاد عرب فلسطين لأساليب التجنيد المنظم التى عرفها اليهود ، فالمقاتلون متطوعون وينتمون إلى طبقات متفاوتة اجتماعياً وثقافياً وقادتهم من

---

(١) لم يعنم ذلك من اعتراف الباحث اليهودى جاباى بورود الأسلحة الأمريكية Gabbay p. 79.

(٢) Ibid p. 81.

قواد الثورات القديمة فى الثلاثينات الذين يصلحون للأعمال الفدائية ، وليس للحرب النظامية والمعارك المكشوفة التى تطلبتها المرحلة الجديدة ، وكانت الحشود تتجمع مع النصر ثم تتفرق عند مواجهة الصعاب .

٤ — استخدم اليهود أحدث الأساليب للتأثير النفسى ، فكانوا يتجولون بمكبرات الصوت فى المدن لتحطيم الروح المعنوية وتعمدوا أحياناً إطلاق الأسرى لنشر الأخبار الكاذبة عن قوة اليهود وذلك فى الأماكن المحصنة التى يلحظون أن العرب ينوون الصمود فيها .

٥ — قوة المخابرات وتمرس اليهود بأعمال التجسس منذ أيام الحرب الثانية ، ولا أدل على ذلك من أنهم كانوا يعرفون شحنات الأسلحة إلى البلاد العربية ومواعيد وصولها ، وتمكنوا من إغراق بعض السفن التى كان من المفروض أن تنزل حمولتها على شاطىء فلسطين للجيوش العربية . وفضلا عن ذلك القدرة على الاتصال والتأثير فى العواصم الأوربية ، وإفساد النشاط الدبلوماسى العربى والنتائج التى سيتوصل إليها الدبلوماسيون العرب أحياناً[١] .

(٣) رد الفعل الدولى

أخفقت اللجنة الخماسية المكلفة من مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ التقسيم ، فى القيام بأى عمل إيجابى لأن جميع الأطراف المعنية رفضت التعاون معها . فخطة بريطانيا كما رأينا — هى تسليم كل منطقة للعرب أو اليهود حسب ما جاء فى مشروع التقسيم مع هذا الفارق وهو أن اليهود كانوا قد أعدوا الأجهزة الإدارية للحلول محل الإدارة البريطانية ، بينما لم تكن هناك خطة عربية موحدة لاستلام السلطة فى أعقاب الإنجليز .

حقيقة حل الجيش الأردنى محل الإنجليز فى الضفة الغربية ، ولكن بقيت

---

(١) انظر تحليلا لهذه العوامل فى كتاب موسى العلمى . عبرة فلسطين ص ٣٧٠ .

بعض المناطق المخصصة للعرب مثل غزة والجليل الغربى دون سلطة متفق عليها مما أشاع الفوضى ، وزاد من الأمر تعقداً سحب بريطانيا الأرصدة الاسترلينية المخصصة للبلاد ، علاوة على سجلات الضرائب والوثائق التى تثبت ملكية الأراضى .

وشكت اللجنة الخماسية من معاملة السلطات البريطانية لها ، حتى أنها منعتها من دخول بعض الأماكن التى ما زالت قواتها العسكرية ترابط فيها . لذلك انتهت فى تقاريرها إلى مجلس الأمن المطالبة بإنشاء قوة دولية إذا ما أريد وضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ(١) .

ولكن عندما قدمت اللجنة هذا الاقتراح كان تطور هام قد طرأ على القضية الفلسطينية فى الأروقة الدولية ، فقد تراجعت الولايات المتحدة مؤقتاً عن مساندة مبدأ التقسيم وأبدت استعداداً لإعادة النظر فى قضية فلسطين واقترحت لهذا الغرض دعوة الجمعية العامة إلى عقد جلسة خاصة .

وقد لاحت بوادر هذا التغير منذ نهاية شهر فبراير حينما انعقد مجلس الأمن للنظر فى تقرير اللجنة الخماسية ، فاتفق المندوب الأمريكى مع البريطانى على أن مسألة فلسطين لا تشكل تهديداً للسلام ، ومعنى ذلك أنه لا توجد حاجة إلى تدخل المجلس فى الوقت الحاضر .

ولما كان وضع العرب من الناحية العسكرية يبدو قوياً فى هذه الأثناء فقد انزعج اليهود أشد الانزعاج من موقف مندوبى أمريكا وبريطانيا فى المجلس . لذلك لجأ اليهود مرة ثانية إلى وايزمان ، نصير الأسلوب الدبلوماسى والذى كان يحظى بثقة ساسة الغرب .

---

(١) U. N. year book 1947—48 p. 411. S. q.

ويروى أن ترومان تهرب منه فى هـذه المرة ولم يقابله إلا بعـد توسط جاكوسون أحد اليهود الأمريكيين الذى كان على صلة قديمة بالرئيس، فقد كان شريكا له فى التجارة أيام الشباب .

ويبدو أن المقابلة تمت بعـد إلحاح لأن ترومان أورد فى مذكراته تبرمه بملاحقة اليهود له حتى اضطر فى النهاية إلى مقابلة « السياسى العجوز »[١] .

ومهما يـكن من إدعاءات الرئيس الأمريكى فقـد ظفر وايزمان بتأكيد جديد بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تأييد إقامة دولة يهودية . لذلك تساءل كثير من الـكتاب عن الملابسات التى جعلت وارين أوستن المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن يشكك فى خطاب هام ألقاه فى ١٩ مارس فى إمكانية تنفيذ التقسيم ، فقد قال أنه طالما لا توجد سلطة قادرة على تنفيذ قرار الجمعية العامة فمن الأفضل وضع فلسطين فترة أخرى تحت الوصاية على أن توقف اللجنـة الخماسية أعمالها وتدعى الجمعية العامة إلى جلسة استثنائية طارئة .

وتبعت بعض الدول الأخرى الولايات المتحـدة فى سياسـة التراجع هـذه فأعلنت كل من كندا وبلجيكا إمكان إعادة النظر فى موضوع التقسيم ، وكانتا قد وافقتا عليه يوم ٢٩ نوفمبر . ولم يلبث المندوب الامريـكى أن صاغ هذه الأفـكار فى مقترحات محددة ، قدمت للتصويت عليها فى مجلس الأمن يوم ١ أبريل[٢] وهى تدعو إلى وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة فترة أخرى إلى أن يتم التوصل إلى قرار يقبله الطرفان . وفى خلال هـذه المـدة تفرض هدنة سياسية وعسكرية فى فلسطين ويتوقف دخول مساعدات عسكرية من خارجها .

---

(١) سايكس : مفارق الطرق إلى إسرائيل ص ٥٦٢ .

(٢) Security Council 3rd year p, 141—154.

وقد وافق المجلس على الاقتراح بأغلبية تسعة أصوات وامتناع عضوين هما صوتا الاتحاد السوفيتى وأوكرانيا، معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتى، بدا فى هذه الايام وكأنه أقوى نصير للتقسيم. وخطته العـامة هى أن ينهى الانتداب البريطانى فى أسرع وقت. وأن يشرف مجلس الأمن حيث يتمتع بحق الفيتو، وليست الجمعية العامة على تنفيذ قرار التقسيم وذلك بإرسال قوات دوليـة تساهم فيها الدول الـكبرى ، وهذا ما كانت الدول الغربية تخشاه بالذات وهو أن تتخذ هذه القوة أداة لتسلل السوفيت إلى فلسطين .

أما اللهجة التى نلمسها فى صحيفة التايمز التى تصدر فى موسكو بالإنجليزية فهى التحمس للتضامن بين العناصر التقدمية لدى كل من العرب واليهود ودعوة العرب لخلع حكوماتها الرجعية التى تحض على الحرب واستخدام القوة. ومما يستدعى الانتباه أن سوريا التى كانت تحتل أحد المقاعد غير الدائمة آنذاك بمجلس الامن، وافقت على المشروع الأمريكى على أمل تأجيل التقسيم سيما وأن هـذا الاقتراح قدم بعد أن أخذت دفة القتال تتحول لصالح اليهود .

إن النقطة الهامة التى تستحق البحث ها هنا هى تفسير التحول الأمريكى المؤقت، أما العرب فيعللون ذلك بأنه مناورة سياسية قصد بها تخدير العرب حتى يتوقفوا عن الجهود العسكرية التى أخذت تؤتى ثمارها فى ذلك الحين ، وأن بريطانيا تآمرت فى هذه الخديعة الـكبرى فتوسطت عن طريق عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية لسحب السلاح من الجيش الفلسطينى ، على أساس التدخل المرتقب للجيوش العربية النظامية وبذا فوتت على العرب فرصة النصر العسكرى ثم عادت الولايات المتحدة إلى موقفها السابق المؤيد للصهيونية دون حدود(١) .

---

(١) خيرى حماد قضايانا فى الأمم المتحدة ص ١٧٠ .

أما الكتاب اليهود فيذكرون أن الموقف الدولى تأثر بالانتصارات العربية العسكرية، ثم تحول مع تبدل الموقف العسكرى لصالح اليهود، ولذا كان التعجيل بعمل عسكرى حاسم أمراً ضرورياً[1] ويضيفون إلى ذلك حجتهم المفضلة عن تأثير المصالح البترولية والاستراتيجية على البيت الأبيض، وهذه الحجة مبنية على أساس أن العرب كانوا يهددون باستخدام البترول فى معركة فلسطين، وهذا ما لا نلمسه بصورة جدية سنة ١٩٤٧، ومع ذلك يتابع الكتاب الصهيونيون الاستدلال على هذا الرأى فيقولون أن خطة ماريشال الخاصة بتعمير أوربا ارتبطت بزيادة البترول العربى. كما أن الحرب الباردة جعلت العسكريين الأمريكيين يولون أهمية خاصة لقاعدة الظهران. وعندنا أن شركات الامتياز الأمريكية العاملة فى البلاد العربية استخدمت كأداة للتضليل، فقد حدث أن اتصل أحد مديرى شركة أرامكو بالحكومة السعودية وأفهمها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقف موقفاً معادياً للعرب على طول الخط. وقد أثر ذلك على موقف الحكومة السعودية التى رفضت اقتراحا عراقياً بإيقاف تصدير النفط ريثما تتكشف المواقف الدولية فى قضية فلسطين.

وهناك تفسير ثالث مؤداه أن الاقتراح الأمريكى قدم عن طريق وزارة الخارجية دون التشاور مع البيت الأبيض.

وعندنا أن الروايات التى تتردد عن وجود اختلاف بين هذين الجهازين الأمريكيين مبالغ فيها إلى حد كبير خاصة إذا عرفنا أن روح الدستور الأمريكى تجعل الشئون الخارجية من امتيازات الرئيس، وبالتالى فإن الاختلاف، إن وجد، فهو مقصود لتحقيق أغراض معينة. وقد كان ترومان معروفا بتشيعه

---

(١) Gabbay p. 74—75.

الشخصى للصهيونية منذ أن اشترك فى أعمال مؤتمر بلتيمور سنة ١٩٤٢ ، ومن المستبعد أن يكون قد خدع وايزمان الذى قابله خلال شهر مارس كما أدعى بعض الكتاب اليهود. ومما يؤكد تصميم ترومان على تأييد قيام الدولة اليهودية تعيين هلدرينج المعروف بميوله الصهيونية محل هندرسون الذى كان اليهود غير راضين عنه ، وذلك فى منصب مستشار الخارجية المختص بشئون فلسطين وفى ٩ أبريل تلقى ترومان رسالة من وايزمان تحتج على « موقف المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن » وقال فى هذه الرسالة « إنه إما أن تقام الدولة اليهودية. وإما الإبادة ، وقد ناديت طوال حياتى بالتفاهم مع الإنجليز ، غير أن أية محاولة تبدر بقصد إطالة الحكم البريطانى أو أى حكم أجنبى آخر ستقابل بالعنف » . ثم حمل ترومان مسئولية المتاعب التى قد تنجم عن تعطيل قيام الدولة اليهودية ولم يلبث القادلومى أو المجلس الوطنى اليهودى الذى كان يضم ٣٧ عضواً يمثلون اليهود داخل فلسطين وخارجها ، أن أكد العزم على إقامة الدولة قائلا أن اليهود لا يرضون بذلك بديلا لأنهم يريدون ممارسة حياة قومية خاصة وأنهم ينتظرون ذلك اليوم ويعملون من أجله منذ ألفى عام .

كانت الفكرة من دعوة الجمعية العامة إلى عقد جلسة خاصة هو أن قرار التقسيم قد تم بواسطتها فهى التى تستطيع إعادة النظر فيه ، أما مجلس الأمن فقد شغل خلال هذه الفترة بإصدار القرارات المتوالية لإيقاف القتال وضبط النفس ريثما يتخذ قرار يرضى عنه الطرفان ، فصدر أمر بعقد هدنة عامة لمدة ٤ أشهر فى ١٧ أبريل ، ثم أمر آخر فى ٢٦ أبريل يدعو إلى عقد هدنة فى منطقة القدس على الأقل . وقد رفض كل من العرب واليهود تنفيذ هذه الأوامر . أما الجمعية العامة فقد طرحت أمامها مشروعات عديدة لم يظفر واحد منها بتأييد الأغلبية. وكان اتجاه معظم المشروعات المقدمة هو من أجل الوصاية بشكل ما . غير أن الكتلة

الشيوعية وقفت موقفاً متصلبا من هـذا الموضوع لأنها نظرت إلى القضية من زاوية الحرب الباردة وخشيت أن يتخذ من الوصاية ستاراً لإحلال النفوذ الأمريكى محل الانتداب البريطانى فى فلسطين[1] .

كذلك رفض المشروع العربى الذى جدد الدعوة إلى تطبيق حق تقرير المصير فى فلسطين وأيد چيسوب المندوب الأمريكى مقترحات النرويج والمكسيك بمد الوصاية؛ وحاولت الحكومة الأمريكية اقناع وايزمان بتأجيل إعلان الدولة ولو لفترة قصيرة ولكنه رفض . ويقال إن شرتوك المعروف بالإعتدال مال إلى فكرة التأجيل إلا أن اللجنة التنفيذية برئاسة بن جوريون ما كانت لتقبل رأى ممثلى الوكالة فى نيويورك حتى ولو قبلوا الفكرة . وكان بن جوريون مستعداً لرفض التعليمات حتى لو أتت من وايزمان .

وانتهت مناقشات الجمعية العامة يوم ١٤ مايو دون اتخاذ قرار باستثناء إرسال وسيط إلى الشرق الأوسط لمعالجة القضية . وحتى آخر لحظة فى الجلسة كان المندوب الأمريكى ما يزال يؤيد فكرة مد الوصاية وتحويلها إلى الامم المتحدة لذلك يقال أن چيسوب فوجىء بقرار ترومان الاعتراف بإسرائيل ، ومن الشائع أن ترومان فعل ذلك لأن أعوانه أفهموه أن الاتحاد السوفييتى سيسبق إلى الاعتراف وفى تلك الحالة ستصبح إسرائيل صنيعة الكرملين فمن الأفضل أن تسبق أمريكا إلى الاعتراف لتقوية العناصر الديموقراطية فى إسرائيل وكان ترومان يفكر فى أن يتشاور أولا مع بريطانيا وفرنسا قبل اتخاذ هذا القرار المنفرد . ولكن التايمز الامريكية علقت على هذا الاعتراف العاجل بما يفيد أن ترومان لم يكن بحاجة إلى سبق الاتحاد السوفييتى بل كان مدفوعا بقوة الصهيونية فى نيويورك فقالت :

---

(١) انظر مثلا خطاب المندوب الأوكرانى بهذا الشأن .
U. N. general assenibly Special Session Vol 2. p. 257—85 1948.

« وفى ذلك اليوم » رأى الناس علم إسرائيل يرفرف فوق ناطحات السحاب بنيويورك حيث يعيش عدد من اليهود يوازى ثلاثة أضعاف هؤلاء الذين يعيشون فى فلسطين ، ولم يكن من المعقول أن تولد إسرائيل فى مكان آخر »[١] .

(١) نقلا عن Kirk p. 268

الفصل الرابع

الحرب النظامية

(١) مقارنة القوى

كان الاتجاه السائد عند الحكومات العربية حتى شهر أبريل سنة ١٩٤٧ هو أن يترك للعرب الفلسطينيين مواجهة التقسيم، وبالتالى قيام الدولة اليهودية . وقد تبين خلال الأشهر القليلة التى تلت التقسيم استحالة تنفيذ هذه الخطة . وأكد إسماعيل صفوت، عضو اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية أن الأمر لا يحتاج إلى تدخل الجيوش العربية النظامية فحسب ، بل لا بد من وضع جميع ثقل هذه الجيوش فى معركة فلسطين ، وإلا فمن الأفضل مفاوضة اليهود .

وللأسف، لم تلتفت الحكومات العربية إلى هذا التقرير بل أخذت تتصرف كل فى نطاق المصلحة الخاصة للحكام . واعتبرت حرب فلسطين مظاهرة أمام الجماهير، ولم يتبين لا الحكام ولا الرأى العام العربى خارج فلسطين أن المسألة مصيرية تتعلق بمستقبل الأمة العربية بأسرها. قد أشرنا مثلا إلى أن الملك فاروق هو الذى اتخذ شخصياً قرار التدخل ، ولكنه كان يعتبر الجيش من الأعمدة التى يستند إليها حكمه ، لذلك لم يكن مستعداً للمغامرة بإرسال معظم القوات المصرية إلى الجبهة فاكتفى بإرسال عشرة آلاف جندى .

أما الملك عبد الله فكان يحاول حتى آخر لحظة تجنب الحرب ، وفى سبيل ذلك أجرى محادثات سرية مع اليهود خلال شهرى أبريل ومايو . ومن بين العروض الغريبة التى قدمها أثناء تلك المحادثات إقامة ملكية دستورية فى الأردن

وفلسطين يتمتع اليهود فى ظلها بالحكم الذاتى ويكون لهم نصف مقاعد البرلمان ، وهذا الاقتراح يتعارض مع الهدف الذى قرر اليهود عدم التنازل عنه قيد أنملة ألا وهو قيام دولة تعبر عن وجودهم القومى[١] .

ومن جهة أخرى عرضت جولدا مايير على عبد الله فكرة عقد صلح بينه وبين اليهود، وذلك فى مقابل الاعتراف بضم الضفة الغربية .ولم يكن عبد الله يستطيع أن يواجه العرب بمثل هذه الفكرة حتى وإن مال إليها ولذلك قدم تعهداً إلى مندوبة الوكالة بألا تتعدى جيوشه العمل فى المنطقة المخصصة للعرب فى مقابل الاعتراف مستقبلا بهذا الضم[٢] وفى آخر لحظة رجا الملك جولدا مايير تأجيل اعلان الدولة حتى تهدأ العواطف،فلما لم يجب هذا الرجاء اقتنع عبدالله بأنه لامناص من القتال حتى لا يظهر أمام الأمة العربية بمظهر الخارج على الاجماع.

وفى العراق حيث كانت قضية فلسطين تشغل الرأى العام حتى أنها تحكمت فى الأوضاع الداخلية كانت المشاركة فى الحرب حتمية لكن العراق الذى ليس له حدود مشتركة مع فلسطين اعتمد على الجبهة الأردنية .

أما الجيش السورى واللبنانى فكانا مايزالان فى دور النشوء ، ومع ذلك فقد تحملا قطاعاً صعباً من الجبهة ويزيده صعوبة أن الطرق المارة بفلسطين تتجه من الشرق إلى الغرب ، وليس من الشمال إلى الجنوب ، أى أن اتجاه الطرق لا يتناسب مع القوة الآتية من سوريا أو لبنان لدخول فلسطين. ومما هو جدير بالملاحظة أن لبنان وضع أراضيه تحت تصرف جيش الإنقاذ الذى يقوده فوزى القاوقجى وهى سياسة فريدة لانشهد لها نظيراً من بعد إذ من المعروف أن لبنان بعد

---

(١) انظر الملحق الخاص بإعلان دولة إسرائيل .

(٢) هذه هى رواية عبد الله التل عن المحادثات ص ٦٧ . وقد كتب مذكراته بعد أن انشق على الملك ولكنه فى ذلك الحين كان يعمل تحت قيادته .

عقد اتفاقيات الهدنة صار يتجنب الأعمال التى قد تثير الاصطدام بإسرائيل .

اتفقت الدول العربية على إقامة قيادة موحدة مبدئياً ثم دار الجدل حول شخصية القائد . وكانت مصر تعارض بشدة تولى عبد الله للقيادة العليا ثم رضخت نزولا على رأى الأغلبية ، ولكنها لم تلتزم أثناء سير المعركة بأوامر هذه القيادة .

وكانت الخطة الحربية أن تتجه الكتائب العراقية والأردنية نحو الوسط ، وفى اتجاه العفولة لفصل الشمال عن الجنوب بين حيفا ويافا ، وتصفى الشمال بالتعاون مع الكتائب السورية واللبنانية القادمة من الشمال وأن تتجه الكتائب المصرية نحو غزة فيافا من جهة وبير السبع والخليل من جهة لتعزل مستعمرات اليهود فى الجنوب وأن تتجه بعض الكتائب الأردنية من أريحا فالقدس فيافا وتتضامن مع الكتائب المصرية فى تصفية الجنوب ، على أن يساعد مجاهدوا فلسطين الكتائب العربية كل من مناطقه بإشراف قيادة هذه الكتائب .

فما هى الإمكانيات التى استخدمت لتحقيق هذه الخطة ؟

أما الجيش المصرى فلم تزد القوات التى استخدمت يوم ١٥ مايو عن عشرة آلاف جندى موزعة على النحو التالى .

• لواءات مشاه ، لواء مدفعية ، لواء مدرع ، وحدة مدافع مضادة للطائرات وأخرى مضادة للدبابات ، ١٥ طائرة مقاتلة ، ٥ طائرات نقل حولت فى آخر لحظة إلى قاذفات قنابل ومن الجيش العراقى اشتركت ٤ لواءات مشاه ، ٢ كتيبة مدرعات، ثلاث أسراب ، المجموع ١٥ ألف بالإضافة إلى ألفين من المتطوعين الفلسطينيين وهو ما يوازى ثلث القوات العراقية العاملة آنذاك .

أما الجيش الأردنى فقد وضع بأكمله فى المعركة إلا أن فاعليته شلت إلى

حد كبير فهو يخضع لقيادة أجنبية ، والاعتمادات المخصصة للفرقة العربية آنذاك هى ٢٫٥ مليون جنيه تتكفل الأردن منها بـ ٢٠٠ ألف فقط وتدفع بريطانيا باقى المصاريف .

ويحتل أربعون ضابطاً انجليزياً المراكز الهامة فى الفرقة العربية وكانت تضم لواء مدرعاً وثلاث كتائب تتكون كل منها من ٤٥٠ رجلا ، ١٥ فصيلة مشاه تتكون كل منها من ٢٠٠ ومجموع الفرقة نحو ٧٥٠٠ ، وقد نيط بها العمل على جبهتين عريضتين ، لذا فتح باب التطوع منذ فبراير وتبين بعد ذلك عدم فاعلية هذا الفريق من الجنود غير المدربين .

وفى سنة ١٩٤٨ لم يكن الجيش السورى العامل يزيد عن ١٥ ألف رجل واللبنانى ٣٥٠٠ وهو مقسم إلى كتائب ولم تكن سوريا تمتلك سلاحاً جوياً على الإطلاق فى ذلك الوقت إذ أن مدرسة الطيران تأسست فى نهاية العام السابق .

ويمكن القول أن مجموع الجيوش العربية التى دخلت فلسطين يوم ١٥مايو يقدر بنحو ٥٠ ألف[1] وقد ازداد بمضى الوقت وخاصة فى الجبهة المصرية خلال شهر أكتوبر حينما انتهكت إسرائيل وقف إطلاق النار ثم أنقصت القوات بعد ذلك إلى حد كبير .

ومن الصعب الحصول على أرقام دقيقة لحجم القوات العربية فى ذلك الحين ولكن صحيفة إسرائيلية قدرتها بـ ١٣٠ ألف جندى ، وفى هذه الحالة يكون مجموع الجنود الذين خصصوا لحرب فلسطين لا يتجاوز ٣٨ ٪ من القوات العاملة ، فهل ضنت الحكومات العربية بقواتها لأنها كانت تقلل من قدرة العدو ؟ وهو أمر محتمل إذا ما رجعنا إلى تصريحات الزعماء العرب فى ذلك الحين ومقالات الصحف ؟ فمثلا صرح عزام يوماً بأنه يكفى خمسة آلاف جندى

نظامى لتدمير العصابات الصهيونية ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون ذلك راجعا إلى أن الحكام قرروا دخول الحرب فى آخر لحظة وبدون اقتناع تام ففضلوا أن يحتفظوا بقواتهم الأساسية للجبهة الداخلية .

كيف كان موقف اليهود فى ١٥ مايو ؟

من الراجح أن بريطانيا حينما قررت إنهاء الانتداب كانت قد وثقت من أن اليهود صاروا قادرين على الدفاع عن أنفسهم ، ومع ذلك يدعى بن جوريون أن « حرب الاستقلال » مرت بثلاث مراحل أصعبها تلك التى بدأت بالصراع مع الانتداب البريطانى فى نهاية سنة ١٩٤٦ وانتهت فى مايو سنة ١٩٤٨ ولعله يقصد من ذلك أن اليهود استطاعوا خلال تلك المرحلة أن يثبتوا أقدامهم فى المنطقة المخصصة لهم حسب التقسيم على الأقل(١) .

وإذا ألقينا نظرة على توزيع اليهود البشرى فى مايو سنة ١٩٤٨(٢) نلاحظ أنهم كانوا يتركزون فى القطاع الساحلى وفى المدن بصفة خاصة ، ١٥٠ ألف فى تل أبيب ، ٨٠ ألف فى حيفا وكان المزارعون ما يزالون يمثلون قلة ضئيلة بالنسبة لسكان المدن وهم ٢٠٪ ومنهم ٥٠ ألف بالسهل الساحلى ، ٤٠ ألف بالمرتفعات ، ٣٥ ألف فى وادى أسدرلون ، ١٧ ألف فى النقب .

وقد كان من الصعب الدفاع عن هذه المستعمرات النائية لولا أنها دربت على الدفاع الذاتى واعتمدت إسرائيل أساساً على الحرس الوطنى . وفى وسط المنطقة العربية كون اليهود جالية ضخمة فى القدس تقدر بـ ١٠٠ ألف ، ولذلك كان من أعقد المشكلات التى واجهت إسرائيل عند بداية الحرب ، هى المحافظة على طرق المواصلات بين الساحل والقدس .

---

(١) بن جوريون ص ٢٧٧ .
(٢) Sacher p. 207

أما الجيش الإسرائيلي فكان يتكون من تشكيلات مختلفة والمحترفون فيه يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قيسوا بتشكيلات الفرق المتخصصة وأشهرها البالماخ وكانت تضم حوالى ألفى جندى من الطيارين والبحارة والفدائيين ، التشكيل الثانى يتكون من الجيش الثابت من الشبان الذين يؤدون الخدمة العسكرية وقيل إنهم لم يتجاوزوا فى مايو ثمانية آلاف .

ومن الجائز أن يكون الكتاب اليهود خفضوا من الرقم الحقيقى حتى يؤكدوا تفوق القوات الإسرائيلية بالكفاءة .

وفى تقريرات أخرى بلغ الجيش الإسرائيلى العامل ٦٤ ألف ، وذكر لنزويسكى أن الجيش المحترف بلغ ٧٥ ألف . إلا أنه أضاف أن جميع المواطنين كانو يشتركون بشكل أو بآخر فى الأعمال الحربية وبين كيف أن النساء كن يساهمن بأعمال الدفاع المحلى يخففن كثيراً من الأعباء عن الرجال[١] .

التشكيل الثالث وهو الأساس ويدعى بالحرس الوطنى ويتكون من جميع القادرين على حمل السلاح الذين تلقوا تدريباً خاصاً على استخدام المدافع والسيارات المصفحة لا فى إطار التجنيد الإجبارى بل بتخصيص شهر أوشهرين فى السنة للتدريب على الأعمال الحربية ، ويختلف هذا التشكيل عن التشكيلين السابقين فى أنه يناط بكل سكان المستعمرة الدفاع عنها بينما يعمل التشكيلان السابقان فى الميادين المختلفة .

وهناك تشكيل رابع للأعمال الوقائية ويتكون من الشبيبة تحت سن ١٧ وقد أعطى أنيس صانع المشرف على مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت الأرقام التالية بخصوص أنواع الأسلحة الإسرائيلية وكمياتها : ٢٢٫٠٠٠ رشاش ،

---

(١) راجع : أنيس صايغ ميزان القوى ـ ساشر 280 — p. 270 ـ ليزويسكى
Lenczowski p. 338.

١٢٫٥٠٠ مدفع هاون ٣ بوصة ، ٨٠٠ مدفع مضاد للدبابات ، ٢٢٫٠٠٠ بنادق حديثة .

ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن إسرائيل كانت قد شرعت فى تصنيع بعض أنواع المدافع مثل المورتر فى مصانعها ، هذا وقد وضعت الجامعة العبرية خبرة علمائها فى خدمة صناعة الأسلحة وتخصص معهد روفيهوت فى هذا المضمار . ولم يستخدم الطيران فى الجولة الأولى على نطاق واسع ولا شك أن مصر وحدها كانت متفوقة تفوقاً تامافىالسلاح الجوى،ويقال أنإسرائيل كانت تمتلك عند عقد الهدنة المؤقتة نحو ٤٠ طائرة زيدت فى شهر أكتوبر أى عند خرق وقف إطلاق النار إلى ١١٤ ومنحها ذلك مركزا متفوقاً وقد استعانت إسرائيل بالمتطوعين لإنشاء قوة الطيران وجلهم أتى من أقطار أنجلوسكسونية بريطانيا ، نيوزيلاندا ، جنوب أفريقيا ، استراليا ، الولايات المتحدة ، وعلاوة على ذلك كان هناك متطوعون من ٥٢ دولة أخرى يشكلون نحو ١٨ ٪ من الجيش الإسرائيلى العامل .

ولإلقاء الضوء على دور المتطوعين فى هذه المرحلة الحاسمة ننقل هنا فقرة من كتاب جون بيتى « الستار الحديدى حول أمريكا » .

« لا يعرف بالضبط عدد الجنود والضباط الأمريكيين الذين التحقوا سريا بالجيش الإسرائيلى أثناء الحرب ضد العرب ، وقد كتب روبرت كنوى من القدس فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ قائلا أن أكثر من ٢٠٠٠ أمريكى التحقوا بالهاجاناه وهو جيش الدفاع الإسرائيلى ، وذلك طبقا لما قاله دبلوماسى كبير . وأضاف كونوى أن الوكالة اليهودية تنتظر وصول خمسة آلاف أمريكى آخرين ليحاربوا فى صف اليهود ، ولو أدى الأمر إلى أن تسقط الولايات المتحدة الجنسية الأمريكية عن هؤلاء المتطوعين . وكان ينتظر أن يصل العدد إلى ٥٠٠٠٠ لولا

أن القانون الأمريكى يسقط الجنسية عن المتطوعين . وكان من بين الأمريكيين الذين حاربوا فى صف اليهود دافيد ماركوس ، كان يحارب فى صف اليهود إلى أن قتل بالقرب من القدس فى يونية سنة ١٩٤٨ وفى وقت قتله كان ماركوس قائد القوة اليهودية فى جبهة القدس وفى أثناء الاحتفال بذكراه فى بروكلين بنيويورك أرسل ترومان خطابا مجد فيه أدوار البطولة التى لعبها ماركوس فى فى حربين وقد أشارت إلى ذلك الخطاب صحيفة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ »[1] .

ومهما يكن من وجود متطوعين لدى إسرائيل فإنه كان أمام العرب فرصة لإحراز نصر عسكرى فى الجولة الأولى .

(٢) الجولة الأولى

ليس من موضوع هذا الكتاب دراسة العمليات العسكرية ، غير أنه من الضرورى تقديم الايضاحات الهامة التالية :

فى خلال الأسبوعين الأولين من القتال تقدمت الجيوش العربية النظامية بسرعة ، وخاصة فى جبهتى الأردن ومصر. وزحف المصريون فى قطاعين : الأول الموازى للساحل وهو الذى كانت له الأولوية فى العمليات . وقد وصل المصريون إلى اسدود على نحو ٢٠ كيلو متر جنوب تل ابيب، وفى القطاع الجنوبى أقاموا اتصالا مع القوات الأردنية التى تقدمت إلى القدس واحتلوا مستعمرة نيت سانيم مما سمح بإيجاد حلقة اتصال بين القطاعين غير أن هذا الزحف السريع ترك وراءه نحو عشرين مستعمرة دون أن يحاول الالتحام بها واقتحم المصريون ثلاث حصون فقط فى القطاع الشمالى هى اسدود ودير سنيد وبيت سالم. وكانت

---

(١) نقلا عن أحمد فراج طايع ص ١٧٠ — ١٧١ .

هذه الخطة المصرية محل جدل فهل من الأفضل هذا التقدم السريع الذى يسمح بإقامة اتصال بين الجبهات العربية المختلفة مما يؤدى إلى تقطيع الدولة اليهودية الناشئة إلى مدن وقرى متناثرة ويحدث اثراً معنوياً طيباً . أم أنه كان من الأفضل التقدم بخطى وئيدةواقتحام المستعمرات اليهوديةواحدةتلو الأخرى. الواقع انه لم يكن أمام المصريين عامة والقوات العربية بصفة خاصة خيار لأن اقتحام المستعمرات كان يتطلب استخدام القوات الأساسية وهو مالم يحدث كما ذكرنا. ولخطة الهجوم الخاطف تأثيرها المعنوى على الرأى العام العالمى ولكن كانت هذه الخطة تقتضى عدم ايقاف القتال . أما أن تعقدهدنة تتيح للعدو أن ينظم نفسه فهذا ما يعرض القوات الزاحفة التى طالت خطوطها إلى أشد الاخطار وهو ماحدث بالفعل .

وتدل المنشورات التى ألقاها الجيش المصرى باللغة العبرية على المستعمرات كيف أن المصريين كانون يجهلون صلابة اليهود وتصميمهم على الاستماته فى الدفاع عن مستعمراتهم فقد دعت هذه المنشورات سكان المستعمرات إلى التسليم واعدة باحترام الأملاك والأنفس إذا امتنع السكان عن القتال واقتبست الآية : « وأن جنحوا للسلم فاجنح لها » .

وبالرغم من أن المصريين احتلوا بير سبع وقطعوا الاتصال بين مستعمرات النقب وبين قلب الدولة فى الشمال ، فإن معظم هذه المستعمرات ظلت صامدة وتلقت تموينها والمساعدات العسكرية الأخرى من الجو .

ومن المؤسف أن مصر لم تستخدم قواتها الجوية فى هذه الجولة على نطاق واسع رغم تفوقها ، وقال النقراشى أنه لايريد أن يضرب تل أبيب احتراماً لوجود الوسيط الدولى . ولم تستخدم اسرائيل هى الأخرى قواتها الجوية البسيطة، وادعى بن جوريون انه كان بالإمكان استخدامها ضد الأردن لولا أن بريطانيا

هددت « ولذلك اكتفينا بغارة واحدة على عمان لكى نثبت قدرتنا على استخدام الطيران[1] » . ولم تغفل مصر استخدام السلاح البحرى ويذكر الكتاب اليهود أن حصاراً بحرياً ضُرب على تل أبيب ولم يفك إلا بعد قبول الهدنة الأولى .

وفى الجبهة الأردنية كانت القدس هى ميدان القتال العنيف بينما يلاحظ أن القوات الأردنية احتلت الضفة الغربية دون صدام تقريباً . ويقول بن جوريون أن الاسرائيليين التقطوا أشارة تدل على أن العرب توقعوا سقوط القدس يوم ٢٠ وتل أبيب يوم ٢٨ مايو . وكان القتال محتدماً حول المدينة المقدسة من قبل بدء الحرب الرسمية فى ١٥ مايو وعجز اليهود عن الاحتفاظ بمستعمرة كفار عصيون ذات الموقع الاستراتيجى ، ولكنهم أعدوا العدة لتزويد اليهود داخل المدينة بالمؤن والأسلحة التى تكفى لمدة ثمانية أشهر إذ أن العرب كانوا يسيطرون على الطريق الذى يمتد بينها وبين تل أبيب على مسافة ٤٥ ميلا . وكان شالتايل ، قائد القطاع ، قد قرر فى إبريل أنه مالم تصل اسلحة ثقيلة إلى المدينة فإنها قد تطوق ، ومما زاد موقف اليهود حرجا سيطرة العرب على اللطرون حيث تضخ المياه إلى المدينة ولذلك ملئت الخزانات استعداداً لمواجهة حصار طويل . وحسب ماورد فى مذكرة التل الذى كان يقود كتيبته فى هذا القطاع فإن جيشه كان قادراً على الاستيلاء على القدس بأسرها لولا أن الهدنة الأولى المؤقته فوتت الفرصة . إذن فالملك عبد الله الذى لعب دوراً للضغط على العرب لقبول الهدنة هو المسئول عن ذلك .

والذى حدث هو أن ١٧٠٠ يهودى ظلوا يقاومون فى الأحياء المخصصة لهم بالمدينة القديمة حتى يوم ١٨ مايو ثم تفرغت الفرقة العربية بعد ذلك لحصار القدس الجديدة .

(١) Ben gurion p. 242.

وكان أتباع عصابة الأرجون يتمتعون بـ شعبية هائلة بين يهود القدس لأنهم بخلاف الوكالة الرسمية ، رفضوا مبدأ التدويل وكان يقاتلون فى هذا القطاع بغرض الاستيلاء على المدينة بأسرها وجعلها عاصمة للدولة . ولذلك يدعى زعماء الأرجون بأن الهدنة الثانية على وجه الخصوص فوتت عليهم هذا الهدف وقد أدى هذا الخلاف إلى صراع عنيف جعل بعض الرعاع من أتباع الأرجون ينادى بإنشاء دولة يهودية مستقلة فى القدس وذكروا بأن اليهود فى العهد القديم كانوا منقسمين إلى دولتين هما يهودا وإسرائيل إلا أن الأمر لم يتعد هذه المحاولات النظرية ولم يؤثر على النظام وتوجيه المعركة بل أن شقاقا أخطر نشأ فى ذلك العهد بين منظمة أرجون العسكرية وبين الهاجاناه وذلك لأن الأرجون كانت قد اعتادت الاستيلاء على الأموال بالطرق الشرعية وغير الشرعية بتهديد اليهود خارج إسرائيل أيضاً وانشأت لها صندوقاً خاصاً فطالبت الوكالة بادماج الصندوق فى ميزانية الدولة الناشئة ولكن الأرجون ذكرت بأن الإتفاقية لم تكن تعنى المنظمة كشخصية معنوية قائمة بذاتها غير أن هذا الخلاف سوى أثناء الهدنة الأولى التى استغلت لتنظيم الجيش الرسمى وإدماج المنظمات العسكرية فيه بصورة أكمل .

أما الجيش العراقى الذى كان يعمل فى نفس الجبهة مع الأردن فقد توقع الوصول إلى ناتانيا على البحر وبذا يفصل حيفا عن تل أبيب ، وقد تكون الهدنة الأولى هى التى فوتت عليه أيضاً هذه الفرصة ومع ذلك فقد عمل مع الجيش الأردنى لمحافظة على المثلث جنين ـ طولكرم ـ ونابلس الذى حصر إسرائيل فى بعض المناطق الساحلية فى شريط ضيق لا يتجاوز عشرة كيلو مترات .

وفى الجبهة السورية تقدمت القوات المسلحة ببطء واحتلت سمخ ثم توقف زحفها فى اتجاه طبريا عند جسر بنات يعقوب .

(٣) صدى الحرب فى الأمم المتحدة

كيف كان صدى تلك الحرب فى الأروقة الدولية . ؟

لقد حاولت جميع الحكومات العربية المشتركة أن تعطى لتدخلها صفة قانونية أمام مجلس الأمن وكانت الوكالة اليهودية قد بادرت منذ ١ مايو إلى رفع شكوى أمام المجلس ضد تسلل « القوات العربية الآتية من خارج فلسطين» فقالت المذكرة المصرية أن قواتها دخلت للحيلولة دون وقوع الفوضى التى نشأت عن إنهاء الأنتداب البريطانى وبما أن اليهود لا يشكلون دولة معترفاً بها دولياً فإن تدخل الجيش المصرى لا يعد عملا حربياً بل من الأعمال البوليسية يؤيد ذلك ماذكره مندوب الهيئة العربية العليا من أن الجيوش العربية دخلت بناء على طلبها .

وقال مندوب سوريا أنه بنهاية الانتداب البريطانى صار اليهود أقلية عاصية على السلطة الشرعية واشتكى مندوب الأردن من أن الولايات المتحدة أعترفت بإسرائيل يوم قيامها بينما ترفض الأعتراف ببلد قديم له جذوره التاريخية وهو شرق الأردن .

أما المذكرة اللبنانية فكانت على شيء من الطرافة إذ بررت تدخل قواتها بأنها يستهدف منع تسلل الشيوعية إلى الشرق الأوسط(١) !

وكانت الولايات المتحدة هى التى بادرت إلى طرح القضية على مجلس الأمن على أساس أن تدخل الجيوش العربية بعد عملا عدوانياً أما إسرائيل فليست مسئولة عن الحرب فى نظر الولايات المتحدة لأنها أعلنت قيامها ضمن حدود

U. N. yeer. book 48—47. p. 252 (١)

التقسيم الواردة فى قرار الجمعية العامة ٢٩ نوفمبر ومن الواضح أن زعماء إسرائيل فعلوا ذلك تمشياً مع سياسة المراحل فقد كانوا هم أيضا يعولون على استخدام القوة لتوسيع رقعتهم ، بيد أنهم تظاهروا بقبول التقسيم عند إعلان قيام الدولة ليكسبوا التأييد الرأى العام الدولى . وعندما يتجاوزون حدود التقسيم خلال شهر يوليو سيذكرون بأن العرب قد رفضوه فلماذا يتمسكون به الآن ؟ .

وقد طرحت الولايات المتحدة الموضوع بناء على المادة ٢٩ التى تشير إلى أن على المجلس أن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلام أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان .

وافق مندوبو كولومبيا وفرنسا وأكرانيا والاتحاد السوفيتى على الاقتراح الأمريكى بيما امتنعت بريطانيا وسوريا وكندا وباجيكا والارجنتين والصين عن تأييد الأقتراح على أساس أن الأعمال العسكرية الجارية فى فلسطين لا تشكل تهديداً للسلام . ولذلك عادت الولايات المتحدة فطرحت الموضوع أمام المجلس على أساس استخدام المواد ٤١ ، ٤٢ التى تشير إلى توقيع العقوبات على المعتدى . وطلبت إلى المجلس توجيه أسئلة استفسار إلى الطرفين المتحاربين لكى تخرج منها بأن العرب هم المسئولون عن العدوان من ذلك : هل تعمل الجيوش العربية فى المنطقة المخصصة لليهود وهل توجد سلطة عربية معترف بها وما حدودها وما حجم القوات العربية ولماذا تدخلت؟ ولم يظفر الاقتراح الأمريكى مرة ثانية بتأييد الأغلبية ومن الملاحظ أن كلا من الإتحاد السوفيتى وأكرانيا صوت باستمرار مع الولايات المتحدة فى هذه القضية وقد تعرضت بريطانيا لنقد شديد فى الولايات المتحدة ووصفت بأنها متحيزة للعرب لخدمة مصالحها الامبريالية واقترح بعض أعضاء مجلس الشيوخ قطع المعونة الاقتصادية عنها. لذلك تقدمت بريطانيا بمشروع حل وسط بين موقف اليهود الذى يصطنع الموافقة على التقسيم وعدم اللجوء

إلى القوة وبين موقف العرب الذى يعتبر قيام إسرائيل عملا غير شرعى ويرفض بالتالى ايقاف القتال. فاقترحت هدنة مؤقتة لمدة أربعة أسابيع يمتنع خلالها الطرفان عن ارسال تعزيزات إلى مواقعهم أو الحصول على أية ميزات عسكرية ولما كان الموقف العسكرى مايزال فى صالح العرب حتى تقديم هذا الاقتراح فمن المؤكد أن هذا الاجراء يصبح ضاراً بالمصالح العربية .

ومع ذلك فقد نال تأييد الأغلبية وصدر قرار بهذا المعنى يوم ٢٩ مايو وأثار موضوع الهدنة المؤقتة جدلا طويلا سواء فى أروقه مجلس الأمن أم فى الجامعة العربية ففى مجلس الأمن احتج العرب بأنه فى الوقت الذى يفرض عليهم عدم ارسال تعزيزات إلى قواتهم أو تغيير مواقعها يترك باب الهجرة مفتوحاً لليهود مما يتيح لهم كسب ميزات عسكرية — وردت الدول المناصرة للصهيونية بأن ترك المشردين من اليهود على حالهم وفيهم كثيرون احتجزتهم السلطات البريطانية فى قبرص ينتظرون الرحيل إلى فلسطين، لايتمشى مع الإنسانية وكان الحل الوسط الذى اتفق عليه هو السماح بهجرة الأشخاص غير الصالحين للقتال وهذه عبارة مرنة لايمكن وضعها موضع التنفيذ وبالفعل ستستغل إسرائيل فترة الهدنة المؤقته وقـــد صارت لها موانى تهيمن عليها وابعد الأسطول المصرى عن سواحلها فتستقدم الشبان الذين تم تدريبهم من قبل وقد جاء معظمهم من ألمانيا والنمسا ولم يكن لهم علاقة بهؤلاء المحتجزين فى المعسكرات واستوعبت إسرائيل خـــلال هذه الفترة الأسلحة الثقيلة التى جاءتها من تشيكوسلوفاكيا مما سيكون له أبعد الأثر عند استئناف القتال .

أما الزعماء العرب فقد اجتمع رؤساء حكوماتهم وتناقشوا، طويلا حول موضوع قبول الهدنة وكان عبد الله هو أكثر المسئولين تحمساً لقبولها لأنه حصل تقريباً على القسم الذى يريد ضمه إلى مملكته وكانت بريطانيا ترى أن بقاء القدس منقسمة بين إدارتين عربية ويهودية يساعد كثيراً على الوصول

إلى نوع من الإشراف الدولى بينما لو استأثرت بها دولة واحدة فإن ذلك يعرقل السير فى هذا الاتجاه ومازالت بريطانيا هى صاحبة النفوذ الاقوى لدى الملك عبدالله وهو يفضل أن يستمد جيشه موارده منها على أن يتركه معتمداً على معونة عربية تهدد كيان مملكة بالخطر وهاهى بريطانيا تهدد بقطع المعونة المالية إذا لم يلتزم العرب بقرار مجلس الأمن بالهدنة المؤقته وبالفعل سيتأخر القسط الذى كان من المقرر تسلمه يوم ٩ يوليو لأن عبد الله اضطر إلى مسايرة الدول العربية الأخرى عندما قررت استئناف القتال .

ويبدو أن النقراشى لان إلى قبول الهدنة المؤقته لأنه لم يكن منذ البداية مقتنعاً بالحرب ويتخذ العراق باستمرار موقفاً مطابقا للأردن وعلى ذلك صارت الأغلبية موافقة على قرار الهدنة المؤقته ،ويقول التل أن عبد الله بادر إلى التنفيذ قبل الموعد المحدد لبدء الهدنة المؤقته وهو يوم ١١ يونيو وحينما أوشكت مدة الهدنة على الانتهاء ، قام عبد الله بجولة فى البلاد العربية لكى يدعو إلى عدم استئناف القتال وبرر هو موقفه بأنه كان على علم بقوة اليهود العسكرية فأراد « أن يجنب الكارثة التى وقعت فى الجولة ، التالية » كما أورد فى مذكراته «أن مصر كانت مقصرة فى تقديم يد المساعدة له بقطاع القدس » .
ولكن مما لاشك فيه أيضاً أن عبد الله كان على علم بمشروع برنادوت الذى سنشير إليه بعد قليل والذى تضمن ضم هذا القسم العربى إلى الأردن فلم يكن من مصلحته المغامرة باستئناف القتال إلا أن هذا المشروع زاد خصوم عبد الله . تصميما على القتال حتى ولو كانوا غير مقتنعين . »

ولم تكن هذه الخلافات معروفة للجمهور بل حاول الحكام أن يحافظوا على شكل الوحدة ظاهريا فتحدثت الصحف عن زيارة الملك لأخويه فاروق وابن

---

(١) مذكرات الملك عبد الله ص ٢٩ ، ٣٠ .

سعود ولم يـكن قد التقى بالأخير منذ ٢٥ عاماً حينما تحارب الرجلان فى الحجاز حيث انتصر ابن سعود على الملك عبد الله .

واحتفى بالملك الهاشمى فى القاهرة وطلب عبد الله إلى « أخيه الفاروق » أن يصحبه فى زيارة للجبهة فاعتذر فاروق خوفاً على حياة صاحبه والراجح أنه كان يخشى أن يطلع قائد عام القوات العربية على أوضاع الجبهة المصرية لقـلة الثقة به !! ؟ ! ؟ !

لم تثمر جهود عبد الله لإقناع إخوانه بعدم استئناف القتال وكان المسئولون فى سوريا ولبنان هم أكثر العرب تحمساً للحرب مع ملاحظة أن قواتهم العسكرية كانت أقل شأناً من الدول الأخرى .

وفى مصر لم يكن النقراشى مقتنعاً بالحرب ولـكنه صار سجيناً لأقوال الصحف التى نشرت أنباء كاذبة عن انتصارات العرب فـكيف لا يستأنفون القتال وهم قاب قوسين أو أدنى من النصر .

وتوقعت الجماهير أنه يكفى أسبوع واحد للانتهاء من إسرائيل ولذلك ستـكون خيبة الأمل هائلة عندما يستأنف القتال .

انتهت الأسابيع الأربع فى ٩ يوليو وخاض العرب جولة قصيرة كانت من أشد جولاتهم مع اليهود إضرارا بمستقبلهم ففى خلال عشرة أيام ٩/١٨ يوليو استولى اليهود على ألف كيلو متر مربع يقع جزء منه داخل القسم المخصص لهم والباقى داخل القسم العربى فسقطت نحو ١٤ مدينة و ٢٠١ قرية فى القسم اليهودى من مجموع عدد القرى البالغة ٢١٢ وأضافو إلى ذلك ١١٢ قرية فى القسم العربى وتروى القصص الـكثيرة عن الملابسات التى أحاطت بإخلاء اللد والرملة وكانت المدينتان تغصان بالسكان لاحتماء اللاجئين فيهما . والشائع أن الملك عبد الله تعمد تركهما دون دفاع وعرض الجيش المصرى وجيش الفلسطينيين

للخطر طبقاللاتفاق السرى الذى قيل أنه عقده مع اليهود على هذا الأساس والذى يقضى بأن يلتزم بحدود التقسيم وكانت معظم المكاسب التى حققها اليهود هى على حساب الجبهة الأردنية والجبهةالسورية .

وكسبوا فى خلال أسبوع واحد ثلاث أضعاف مانالوه فى الجولة الأولى وفى ١٥ يوليو صدر قرار من مجلس الأمن بوقف القتال لأجل غيرمسمى وبطبيعة الحال قبل العرب القرار دون مقاومة وقال اليهود أنهم قبلوه رغم تحول القتال لصالحهم، ورغم أن العرب ما زالوا يحتلون بعض المناطق المخصصة لهم والواقع أنه حينما تقرر وقف إطلاق النار لأجل غير مسمى كان وضع الحدود مائعاً بالنسبة لقرار التقسيم فالجيش المصرى يحتل بعض المواقع المخصصة لليهود واليهود يحتلون مواقع كثيرة داخلة ضمن المنطقة العربية وسينتهك اليهود بعد ذلك قرار وقف إطلاق النار أكثر مرة ليستولوا على المواقع التى ما زال المصريون يحتلونها دون أن يسلموا شيئاًمما استولى عليه من القسم العربى .

كان على الزعماء العرب أن يبرروا الهزيمة بعد أن خدعوا الجماهير فألقوا التبعة على الاستعمار ثم تبادلوا التهم فألقى المصريون التبعة على خيانة ملك الأردن.

وتنصل عبد الله من المسئولية قائلا بأن المصريين لم يقدموا المساعده فى تلك الجولة ومع التسليم بهذه العوامل الخارجية التى كانت تعمل ضد مصلحة العرب فإن للكارثة أسبابا أخرى عميقة أقوى من هذه الأسباب العارضة ولو اهتم العرب بالتفحص فيها ما تكررت المأساة بعد ذلك .

لقد كان العرب يعتمدون على مصدر واحد فى السلاح أما اليهود فقد اعتمدوا على مصادر متعددة وبذلك استطاعوا خلال تلك الفترة أن يستوردوا الأسلحة دون قيد بينما تأثر العرب بحظر تصدير السلاح من بريطانيا وهى مصدرهم الوحيد.

كذلك أن نأخذ فى الاعتبار العوامل المعنوية التى أثرت تأثيراً بعيد المدى

على مصير المعركة فقد ذكر وايزمان بحق أن الجيوش العربية كانت انعكاسا للأوضاع الطبقية المسيطرة على العالم العربى فالضباط مفرطون فى السمنة والجنود غاية فى النحافة »[1] .

وكان الأمر بالنسبة لليهود مسألة حياة أو موت ولذلك كانت الأوامر تصدر لهم بالبقاء فى أماكنهم بأى ثمن أما العرب سكان فلسطين فقد قيل لهم أن يتركوا بلادهم حتى يتيحوا للجيوش النظامية أن تعمل بحرية وحينما يتم النصر سيعودون فى أعقاب تلك الجيوش مما ترك فراغا أمام اليهود وحل لهم مشكلة الوجود العربى الـكثيف فى فلسطين .

وقد كان من الصعب فى ذلك الحين استخدام عامل القومية العربية لاجتذاب حماس الجندى المصرى فـكان الشعور العام هو أن الصراع مع اليهود ينبنى على أساس دينى ولذلك بذلت العناصر المتشبعة بالأفـكار الدينية تضحيات كثيرة وأثبتت بطولات يرويها التاريخ .

أما الجيش الرسمى فلم يقاتل بمثل هذه الروح وكان لا بد من انتظار وقت طويل حتى يعم الإحساس العميق بأن قضية فلسطين قضية عربية عامة ولابد للاقتناع بهذه الفـكرة من تصور وطن عربى واحد يمتد من الخليج إلى المحيط وتقوم فيه إسرائيل كجسم غريب لاعلاقة له بالمنطقة المحيطة به .

(٤) نتائج أولية

بينما كانت الجولة الأولى ما تزال دائرة توالى إعتراف عدة دول بإسرائيل بالرغم من أن حدودها لم تـكتسب بعد وضعاً ثابتاً والظاهر أن تلك الدول اعترفت بها على أساس الالتزام بحدود التقسيم ثم لم تغير موقفها حينما تجاوزت إسرائيل

(١) Ben Gurion p. 244

تلك الحدود ، وتنتمى معظم هذه الدول إلى أمريكا اللاتينية أو كتلة أوربا الشرقية الشيوعية .

وقد توالت الاعترافات على النحو التالى : الولايات المتحدة فى نفس الساعة التى أعلن فيها قيام إسرئيل، جواتيمالا ٥/١٦ الاتحاد السوفييتى ٥/١٧ هولندا وأورجواى نيكاراجوا ١٨ تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ١٩ اتحاد جنوب أفريقيا ٢١ المجر ٦/١٠ رومانيا ٦/١١ فنلندا ٦/١٢ .

وخلال تلك المرحلة الأولى لم يكن الرأى العام الدولى قـــد استبان بعد استحالة التعايش بين مجتمعين مختلفين فى منطقة واحدة والأصح أنه أبى أن يحمّل نفسه عبء هذا الاستيضاح . حتى أن الوسيط الدولى المكلف من الجمعية العامة بمتابعة قضية فلسطين قدم أول مشروع له على أساس اتحاد اقتصادى يشمل فلسطين والأردن يشترك فى تأسيسه العرب واليهود . وكانت الجمعية العامة قد اختارت فى نهاية جلستها الخاصة الكونت فولك برنادوت لمهمة الوساطة فى النزاع العـــربى الإسرائيلى ، وهو من العائلة المالكة السويدية اشتهر منذ أن توسط فى تسليم المانيا النازية فى نهاية الحرب العالمية الثانية وميوله نحو بريطانيا أكيدة ، لذلك قيل إن بريطانيا كانت من وراء مشروعه الذى وضع أثناء الهدنة المؤقتة يوم ٢٨ يونيو .

وتتلخص هذه المقترحات فيما يلى :

١ — تأليف اتحاد فى فلسطين يضم دولتين مستقلتين إحداهما عربية تشمل شرق الأردن وتدخل فيها منطقة النقب والثانية يهودية وتدخل فيها منطقة الجليل الغربى وتعين حدود الدولتين بمساعدة الوسيط .

٢ — تضم مدينة القدس إلى الأراضى العربية على أن تمنح الطائفة اليهودية فيها استقلالا ذاتياً .

٣ — يبحث مركز يافا ويمكن أن تصبح ميناء حرا ليستخدمه الفريقان وكذلك يحتفظ مطار اللد القريب الذى انشأه الإنجليز فى عهد الانتداب بصفة دولية.

٤ — تكون الهجرة إلى إقليم دولتى الاتحاد فى السنتين الأوليين من اختصاص كل دولة حسب قدرتها على الاستيعاب ويكون من حق كل من دولتى الاتحاد أن تطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر فى سياسة الهجرة التى تسير عليها الدولة الأخرى فإن عجز المجلس عن الوصول إلى قرار فى هذه المسألة وجبت إحالتها المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع للامم المتحدة الذى يكون قراره نهائياً وملزماً[١].

ولما كان النقب محتلا فى ذلك الوقت بواسطة الجيش المصرى فلا شك أن مثل هذا الأقتراح لابد وأن يشعل الانقسامات العربية الخامدة مؤقتا وقبل أن نعود إلى هذه النقطة باعتبارها إحدى النتائج الأولية للجولة الفاشلة نتابع برنادوت فى محاولاته لحل القضية الفلسطينية.

فبعد المكاسب التى حققها اليهود فى حرب الأيام العشرة رأى برنادوت أنه لابد من ادخال تعديلات لصالح المنتصرين. وقبل مقتله بيوم واحد رفع برنادوت مقترحاته المعدلة التى ستطرح للمناقشة أمام الجمعية العامة ثم تبنباها بريطانيا وتستبقى منها بالفعل كثيراً من الآراء التى تحولت إلى توصيات فى ديسمبر التالى.

وفى هذه المذكرة يعلن برنادوت بأن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة

---

(١) أنظر نص المشروع . U. N. general Assembly 3rd, yeer Supplement,11 كذلك من المفيد الرجوع إلى مذكرات برنادوت التى نشرت بعد مقتله بعنوان : To Juresalem

ولذلك يدعو الطرفين لحل خلافاتهما بالتفاوض المباشر أو غير المباشر وفى تلك الحالة لابد من إقامة لجنة توفيق ، وعلى هذه اللجنة أن ترشد الجمعية العامة إلى تعديلات الحدود التى يجب أدخالها لتصبح أكثر عملية غير أن برنادوت كان مايزال مقتنعا بأن النقب يجب أن تبقى عربية . ولكن صار من الصعب تنفيذ هذه المقترحات بعد تغير الأوضاع العسكرية فعند تقديم المقترحات الأولى كان الجليل مايزال بيد العرب فاقترح برنادوت تركة لليهود مقابل النقب،أما الآن وقد استولت إسرائيل على الجليل فلابد أن نتساءل فى أى مقابل تتخلى عن النقب . وبينما كانت المقترحات الأولى تضع القدس فى المنطقة العربية اقترح برنادوت فى تقريره الثانى تدويل القدس مع حق الطوائف المختلفة فى إدارة شئونها المحلية وبما أن مشكلة اللاجئين كانت قد أخذت تبرز بعد الجولة الثانية فقد . أضاف برنادوت بندا يدعو إلى عودتهم إلى بلادهم إذا شاءوا . ومنذ البداية اصطدمت مقترحات برنادوت بمعارضة شديده من الكتلة الشيوعية التى اتهمته بممالئة الإنجليز وعملائهم مثل الملك عبد الله . وألح المندوب السوفيتى على اخلاء فلسطين من اية قوة دولية أو لجان أجنبية وقال أن هذه المقترحات تنافى قرار التقسيم الذى سبق للجمعية العامة أن وافقت عليه(١) .

ولم تلق مقترحات برنادوت الأولى ترحيباً من العرب أو اليهود غير أن اليهود كانوا أشد سخطاً على الوسيط الدولى ولا سيما المتطرفين منهم وقد أثارت جماعة الأرجون شتيرن مظاهرات ضده فى القدس خلال شهر أغسطس وانصبت الاحتجاجات على ترك القدس فى المنطقة العربية وربما لم تكن عصابة شتيرن تعلم بالمقترحات المعدلة التى رفعت إلى الأمم المتحدة فى ١٦ سبتمبر وذلك حينما عمدت إلى اغتياله فى اليوم التالى . وعلى افتراض أنها كانت تعلم بها فإن مبدأ التدويل

---

(١) U. N. yeer book 48—49p. 167

لم يكن ليهدىء من سخط هؤلاء المتطرفين فلسنا بحاجة إلى أن نكرر ما سبق أن ذكرناه من أن شتيرن أو الأرجون لم تكن تتصرف دون تنسيق مع الهيئات الرسمية يؤكد ذلك تساهل السلطات الإسرائيلية فى البحث عن قتلة برنادوت

وفى الشرق العربى صار من المستحيل المحافظة على شكل الاتحاد بعد حلول الهزيمة فى الجولة الثانية، فقد أخذت كل من مصر والأردن تلقى التبعة على الأخرى غير أن الوقائع والوثائق تدين عبد الله بشكل أوضح فهو لم يعن بتحصين اللد والرملة التى اكتظت بالعرب الوافدين من الجهات الأخرى .

فقيل أنه ترك فى اللد سرية واحدة وكان على علم بأن اليهود سيتجهون نحوها بمجرد استئناف القتال بل أن جلوب سحب كتيبة من اللد ووجهها إلى الفور قائلا أن المنطقة مهددة مع أنها تقع فى القطاع المكلف به الجيش العراقى[1] .

وحقيقة الأمر أن لهاتين المدينتين أهمية خاصة بالنسبة لسير الحرب فهما تقعان على ١٥ ك.م من تل أبيب وتعتبران من معاقل أنصار الحسينيين وخلالهما يمكن توسيع الطريق بين القدس وتل أبيب ثم إن الانسحاب منهما يكشف ميمنة الجيش المصرى . وصار عبد الله يحقد على وجود المصريين فى النقب بعد أن فتح له برنادوت باب الأمل فى ضمه إلى مملكته وكان يصرح لأصدقائه بأن استخلاص النقب من اليهود أسهل من أخذها من المصريين بل يروى أنه كان يتمنى لو استولى اليهود على غزة وفى تلك الحالة يمكن التفاهم معهم على جعلها ميناء حرا يستخدمه الأردن .

أما عبد الله فقد دعى صديقه رياض الصلح إلى عمان وحاول أن يبرر موقفه بأن المصريين قصروا فى مده بالذخيرة ولم يقدموا له الأموال التى وعدوا بها وبخصوص الضباط الإنجليز الذين يعملون فى فرقته فقد دافع عنهم قائلا بأنهم لم

(١) أنظر تفاصيل هذه الأحداث فى التل ص ٢٤٣ — ٢٦٧ .

يقصروا ثم إن إخراجهم بناء على رغبة الضباط العرب يشجع على اشتغال الجيش بالسياسة وهذا هو الخطر الذى وقع فيه الجيش العراقى من قبل .

وأضاف « الآن يثورون على جلوب وغدا على »[1] ومن الغريب أن اليهود اعتبرو وجود الضباط الإنجليز فى الفرقة العربية ميزة للاردن واحتجوا عليها كدليل على عدم حياد بريطانيا فى النزاع وقد أجاب الصلح بأن الشرط الذى كان متفقاً عليه لتقديم الأموال لم يتوفر وهو استمرار القتال واستغل هذه الفرصة لكى ينشر بيانا على الأمة العربية فى أول أغسطس يهيب فيها بضرورة استئناف القتال لأنه إذا لم يفعل العرب ذلك فإن اليهود سيبدأون بانتهاك الهدنة .

وكانت توقعاته صحيحة من جهة غير أن يجدر التساؤل من جهة أخرى ماهى القوة العسكرية التى كان يستند إليها رئيس الحكومة اللبنانية حينما دعى إلى استئناف القتال .

فهل مبعث هذه الدعوة هو الجهل أم المزايدة — لا شك أن هذه الدعوة تصبح صائبة إذا كانت الحكومات العربية فى ذلك الحين مصممة على وضع قواتها فى خدمة القضية الفلسطينية ولكن تبين كيف أن الجيش العراقى يفتقد الذخيرة وهو لا يحارب بدون الأردن .

وفضلا عن ذلك فإن الملك عبد الله كان حتى قبل شهر يوليو مصمماً على عدم استئناف القتال وحجته فى ذلك الوقت هو أنه طالما لا تضع الدول العربية جميع قواتها فى المعركة فمن الأفضل لهم عدم استئناف القتال وكان مصيبا فى هذه الملاحظة حتى ولو لم تتوفر لديه حسن النية .

وتمشيا مع هذه السياسة ما كاد يستأنف القتال وتنهزم قواته فى اللد والرملة

---

(١) طابع ١٣٢ .

أو يسحبها متعمداً حسب الروايات الشائعة ، حتى قرر طلب إيقاف القتال بدون إنتظار قرار مجلس الأمن .

ومن المعروف أن العراق التزم بموقف الملك عبد الله ومع ذلك لم تلبث الحكومة العراقية أن أعلنت للجماهير رفضها للهدنة مما يؤكد أن المقصود بذلك هو إحراج مصر وإظهارها بمظهر الدولة المتخاذلة إذ قبلت بالمدنة ومما يؤكد سوء النية مرة أخرى إرسال وفد برئاسة مزاحم الباجه جي وفاضل الجمالى ليفاوض فى كيفية تقديم المساعدة لفك حصار الفالوجا فهل كان هذا الأمر يتطلب مفاوضات سياسية أم كان المقصود مجرد مظاهرة أمام الجماهير .

وفضلا عن هذه الانقسامات الناشئة عن الأوضاع العسكرية فقد جاءت قضية تمثيل عرب فلسطين لتزيد من الخلافات العربية اتساعا وفى يناير ١٩٤٨ كانت الجامعة العربية قد اتخذت قرارا بعدم ضم أى جزء من فلسطين لدولة من الدول العربية القائمة وإنما يختار الفلسطينيون بعد تحريرهم الحكومة التى تمثلهم وبعد نشر تقرير برنادوت تعجلت الحكومة المصرية تقديم اقتراح إلى الجامعة العربية فى سبتمبر يقضى بإنشاء حكومة اسمتها حكومة عموم فلسطين وتوضح لنا هذه القضية كيفية سلوك الوفود العرب وعدم شعورهم بالمسئولية إزاء هذه القضية الكبرى فقد كان الأردن ممثلا بواسطة فوزى الملقى وسعيد المفتى وأعلن الوفد الأردنى موافقته على الفكرة ولما وصلت الأنباء إلى الملك عبد الله اشتط غضبا وسأل مندوبيه كيف تمت الموافقة فكان الجواب هو أنه لا بأس من الظهور بمظهر الإجماع طالما إن الحكومة ولدت ميته ولم تعتمد لها الأموال الكافية .

وعلى نفس النحو تصرف الوفد العراقى فكان يظهر فى داخل الجلسة موافقته على الاقتراح ثم يعود فيكتب التقارير المضادة إلى حكومته فى بغداد

وحتى تقرب الحكومة المصرية الأمر لدى الأردن وتجعلها تتقبل قيام حكومة فلسطينية اختارت أحمد حلمى وليس أمين الحسينى رئيسا لتلك الحكومة غير أنه كان من الواضح أن الحكومة التى أقيمت فى غزة تدين بالولاء للحسينيين يدل على ذلك عقد اجتماع سريع لمجلس تأسيسى قيل إنه يمثل الفلسطينيين واختيار أمين الحسينى رئيسا للمجلس وما كاد قيام الحكومة يعلن فى ٣٠ سبتمبر حتى شرع عبد الله فى اتخاذ الإجراءات التى مهدت بالتدريج لضم الضفة الغربية إلى مملكته . ×

الفصل الخامس

اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩

١ — إرغام مصر

منذ ١٨ يوليو ١٩٤٨ توقف القتال بين العرب وإسرائيل طبقاً لقرار مجلس الأمن ، إلا أن هــذا الوضع لم يكن ذا صفة دائمة . وكان باستطاعة الحكومات العربية أن تتظاهر بأنها تستعد لجولة أخرى إلى أن أجبرت على توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة بين فبراير ويوليو سنة ١٩٤٩ . ولا شك أن توقيع هذه الاتفاقيات إنما كان نتيجة الهزائم العسكرية التى مُنى بها العرب وخاصة مصر التى وقفت تتلقى ضربات مفاجئة على خطوطها الطويلة وتكتفى بعرض شكواها على مجلس الأمن دون أن تفكر فى توسيع المعركة ومن الواضح أن إسرائيل كانت تبغى من وراء الضغط على الجبهة المصرية بالذات أن تضطر كبرى الحكومات العربية إلى الصلح معها أو الاعتراف بها بشكل ما وهى تعلم أن أى موقف تتخذه مصر يمكن أن يعم على الدول العربية الأخرى .

ولم تتوصل إسرائيل إلى تحقيق هذا الهدف كلية ، غير أننا نعتقد أن اتفاقيات الهدنة الدائمة لا تتمشى مع السياسة الرسمية التى كانت تعلنها الحكومات العربية وهى التصميم على تحرير فلسطين من الغزو الصهيونى

والهدنة الدائمة نظام فريد من نوعة فى القانون الدولى ـ لذا صار محل جدل وتفسيرات متعارضة .

كيف أرغمت مصر على عقد الهدنة الدائمة ؟ ؟

لم تتأثر الجبهة المصرية كثيراً خلال حرب الأيام العشرة ، ولكن إخلاء اللد والرملة فصل القطاع الشمالى الساحلى عن القطاع الجنوبى الذى يتوغل داخل فلسطين المحتلة إلى القدس وإلى الجنوب من ذلك نحو صحراء النقب .

واستمرت مستعمرات النقب الإسرائيلية معزولة عن القسم الساحلى ولا يمكن تموينها إلا من الجو ، ومن ثم رتبت الأمم المتحدة قوافل تمر خلال الخطوط المصرية فى أوقات معينة . وفى ١٤ أكتوبر بدأت إسرائيل سلسلة من الهجمات على المواقع المصرية المبعثرة فى النقب وأكبرها بير سبع واستولت عليها بعد مقاومة عنيدة فى ٢٠ أكتوبر وتلا ذلك سقط بيت حانون ثم بيت جبرين وترتب على هذا الهجوم عزل نحو ثلاثة آلاف جندى فى الفالوجة .

ولا شك أن وقوف هذه المواقع موقفا دفاعيا داخل صحراء النقب كان خطأ عسكرياً ، إذ كان بوسع القائد الإسرائيل أن يتخير الموقع الذى يرد إليه الضربة طالما أن الخصم يقف موقف الدفاع ، ولهذا السبب أيضاً لم يتحقق تنسيق تام بين المواقع المصرية المختلفة وعول المصريون على قرار مجلس الأمن الذى صدر بإيقاف القتال . ولم ينص هذا القرار صراحة على انسحاب القوات المعتدية غير أن ممثلى الأمم المتحدة فهموا أن الانسحاب من المواقع التى احتلت أمر مفروغ منه فلما احتجت إسرائيل لعدم وجود النص أعيد الأمر إلى مجلس الأمن فاصدر قرار آخر فى ٤ نوفمبر يدعو إلى انسحاب القوات إلى ماوراء الخطوط السابقة وعرضت الصين وبريطانيا أن ينص صراحة على حدود ماقبل ١٤ أكتوبر مقابل تعهد المصريين بحرية مرور قوافل التموين الإسرائيلية — فلم يصادف هذا

الاقتراح نجاحا واتخذ فى ١٦ نوفمبر[1] قرار جديد يدعوا بالفعل إلى الانسحاب إلى ما وراء الخطوط السابقة على انتهاك وقف إطلاق النار ولكنه يدعو فى نفس الوقت الطرفين إلى تخفيف التسلح وإيجاد حالة مستقرة فى فلسطين وينذر كلا الفريقين بأنهما إذا لم يلتزما بقرار مجلس الامن تطبق عليهما العقوبات المنصوص عليها فى الميثاق ثم ينصح بإجراء محادثات مباشرة وتخلص من ذلك إلى أن مجلس الامن وضع الطرفين أى المعتدى والمعتدى عليه على قدم المساواة فى التنديد بهما .

وسيتخذ رالف بانش الوسيط الدولى الجديد من ذلك دليلا على أن المجلس يأمر الطرفين بإقامة حدود ثابتة وتغيير نظام وقف إطلاق النار إلى إنهاء الحرب فإذا لم يمكن ذلك فيجب التوصل على الأقل إلى نظام خاص هو الذى سيعرف بالهدنة الدائمة ونذكر بهذه المناسبة أن بانش كان أميل من سلفة برنادوت إلى جانب اليهود ولذلك تحمس لإيجاد اتصال مباشر بين العرب وإسرائيل ، إلا أنه لم يوفق فى هذه المرحلة .

وتطلب الأمر عدواناً إسرائيلياً آخر قبل أن يقبل المصريون مباحثات الهدنة الدائمة ، ويدعى الإسرائيليون أنهم تعمدوا ترك حامية الفالوجا حتى يساوموا بها المصريين فيما بعد وسيتخذونها بالفعل أداة للضغط عليهم عند محادثات الهدنة إذ طلبوا مقابلا لفك حصار هذه الحامية .

كيف كان موقف الجيوش العربية الأخرى أثناء عدوان أكتوبر . لقد حاول فوزى القاوقجى أن يشغل الإسرائيليين من الجهة التى يعمل فيها قرب الحدود اللبنانية ، وكانت النتيجة هى ان الإسرائيليين بعد أن تفرغوا له استولوا

---

(١) U. N. doc. Security council 3rd year 4 November N. 122 p. 17-21.

على المساحة الصغيرة التى يحتلها جيش الإنقـــاذ داخل فلسطين ثم توغلوا فى الأراضى اللبنانية واحتلوا نحو ١٦ قرية فكانت تلك هى نهاية جيش الإنقاذ وهوت سمعة القاوقجى إلى الأبد . وكان بوسع الفرقة العربيـة أن تقوم بدور أكثر فعالية ولـكن جلوب ـ حال دون تحرك القوات الأردنية ، بل يقال أنه كان على علم مسبق بالهجوم الإسرائيلى ، ولذا طاف بقوات الـكتائب يوم ١٠ أكتوبر وحذرهم من انتهاك قرار وقف إطلاق النار .

ويعترف ديان قائد حملة النقب بهذه الحقيقة فيقول : « لمـاذا لم يحاربنا جلوب ، كان له الحق أن يحاربنا ما دمنا نحن الذين خرقنا اتفاق الهدنة وكان بإمكانه أن يحمى مراكزه ولـكنه أدار ظهره وهرب[1] .

وعلى العـكس انتهز عبد الله هذه الفرصة لـكى يحتل بيت لحم والخليل وما تزال بهما الحاميـــات المصرية التى انقطعت صلاتها بالجبهة بعـد عدوان أكتوبر .

ومن ثم عجزت هذه الحاميات عن تدعيم وجود حكومة فلسطين وعندما يوقع اتفاق الهدنة الدائمة مع مصر سينص على إرجاع هذه الحاميات بعد الاتفاق مع الأردن .

ادعى اليهود فى نهاية ديسمبر أن مصر تعزز حامية الفالوجا ممـا يخالف قرار وقف إطلاق النار وبذا بررت عدواناً جديداً كان أوسع مدى من سابقه . ومما يدل على وجود نية مسبقة لدى إسرائيل لهذا العدوان هو التوقيت الذى اختير بحذق وهو ٢٣ ديسمبر أى عند بدىء أجازات عيد الميلاد ، ويبدو أنها استغلت أيضاً ضعف الجبهة الداخلية نتيجة حل جماعة الإخوان المسلمين

(١) صايغ : الهاشميون وفلسطين ص ٢٦٨ .

يوم ٤ ديسمبر وما تلا ذلك من صراع خفى بين الجماعة المنحلة وبين الحزب السعدى الحاكم .

عبرت القوات الإسرائيلية الحـدود المصرية وتوغلت فى سيناء إلى مسافة ٧ أميال من العريش وفصل قطاع غزة تقريباً عن القيادة .

ومن الراجح أن يكون لمقتل النقراشى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صلة بهذه الهزائم (١) وقد استغلت بريطانيا هذه الفرصة لتظهر للمصريين حاجتهم إليها للدفاع عن أراضيهم فتطوعت بإبلاغ إسرائيل عن نيتها فى تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف مع مصر سـنة ١٩٣٦ ولـكنها لم تـكن جادة بدليل أن القنصل البريطانى فى حيفا أبلغ الحـكومة الإسرائيلية يوم ٤ ينـاير بأن بلاده لا تنوى محاربة إسرائيل ، وكانت بريطانيا هى التى تبنت الدفاع عن قرار الانسحاب الإسرائيلى حينما اجتمع مجلس الأمن يوم ٢٩ ديسمبر ، وقد اتخذ قرار بأغلبية الثلثين يقضى بالانسحاب إلى ما وراء الخطوط التى كانت قائمة فى ١٤ أكتوبر ، ويلاحظ أن الدول التى امتنعت عن التصويت لصالح هـذا القرار كانت هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوكرانيا مما شجع إسرائيل على عدم تنفيذ القرار — ومن جهة أخرى لم تـكن مصر راغبة فى الاستفادة من معاهدة ١٩٣٦ لأن الشعب كان يلح آنذاك فى إسقاطها ، لذا فضلت الحـكومة المصرية قبول الوساطة الأمريكية والاستعانة بالأمم المتحدة حتى انسحبت القوات الإسرائيلية لا إلى حدود ما قبل ١٤ أكتوبر ، بل إلى حدود ما قبل هجوم ديسمبر . وفى أثناء الهجوم الإسرائيلى اشتركت بعض الطائرات البريطانية مع الطائرات المصرية فى عمليات الاستـكشاف وأسقط عدد منها مما أثار ضجة فى بريطانيا ضد هذا التحيز إلى جانب مصر ! ! والأصح أن الحـكومة البريطانية كانت تمهـد

(١) Kirk p. 291

فى ذلك الوقت للاعتراف بإسرائيل فاتخذت هذا الحادث وسيلة لإيجـــاد المناسـبة . . .

توقف القتال فى ٧ يناير وانسحبت إسرائيل إلى الحدود المصرية الفلسطينية تقريباً باستثناء قطاع غزه. ودفعت الولايات المتحدة قروضاً للحكومة الإسرائيلية مقابل هذا « الإصغاء » على أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الحـدود المصرية الفلسطينية مما يدل على أن الوسائل الملتوية كانت أكثر فعالية من قرارات مجلس الأمن .

ومرة ثانية وقفت القوات العربية الأخرى متفرجة على الاعتداءات التى وقعت ضد الجبهة المصرية مما أهاج الرأى العام فى العراق واضطر الباجه جى إلى أن يأمر القوات العراقية باتخاذ إجراء ما على أن يكون عملهـــا مجرد رمز للتعاون .

جرت مباحثات الهدنة بين العسكريين الإسرائيليين والمصريين فى رودس من نهاية يناير حتى فبراير سـنة ١٩٤٨ وحرصت مصر على إعطاء هذه المحادثات صفة عسكرية محضة حتى أن الخبراء المدنيين الذين ألحقوا بوفد المحادثات ارتدوا الزى العسكرى .

ويروى إيتان الذى كان عضواً فى الوفد الإسرائيلى أن المصريين طالبوا باستبقـاء حاكم فى بير سبع يكون مجرد رمز للوجود المصرى على أن تستمر إسرائيل فى إدارة المنطقة . فإن صح هـذا الأمر فإن المفاوض المصرى يكون مهتما باسترضاء الرأى العام فى الداخل أكثر من اهتمامه بإيجاد حل واقعى لقضية فلسطين[1] وفى النهاية قطعت إسرائيل سبيل التباحث على المفاوض المصرى

(١) Eytan, walter p. 27 s. q.
للأسف لم تنشر مذكرات أو وثائق على حد علمنا من الجانب المصري حتى نستطيع أن نقارن بها الروايات الإسرائيلية . وعندنا أن نشر هذه الوثائق لايدين أحداً طالما أن نظام الحكم قدتغير فى مصر .

فى هذا الموضوع بأن نقلت بير سبع إلى الجبهة الشرقية ومعنى ذلك أن الموضوع يخرج من اختصاص مصر إلى الدولة العربية المجاورة لهذه الجبهة وهى الأردن .

ولما لم تجب مصر إلى هذا الطلب قالت أن تأمين حدودها يتطلب ضم منطقة العوجة ، وكحل وسط اخترع بانش فكرة تجريد المنطقة من السلاح مع ترك مسألة السيادة عليها غامضة ، وستفسر إسرائيل فيما بعد هذا الغموض لمصلحتها . ودفعت مصر مقابل تجريد العوجة من السلاح وعودة الحامية المحاصرة فى الفالوجا بأسلحتها تنازلات خطيرة ، منها تجريد المنطقة الواقعة غرب العوجة وإلى مسافة ١٧ ميلا من السلاح داخل سيناء . وبناء عليه نصت اتفاقية الهدنة على أن تكون القسيمة وأبو عجيلة هى آخر مواقع يمكن للمصريين تحصينها شرقاً ، كذلك حدد تسليح قطاع غزة وألزمت مصر بأن تضع فيه قوات للدفاع فقط ، ثم جاءت اتفاقية الهدنة وحددت معنى القوات الدفاعية بحيث شلتها تماماً عن العمل .

وفيما يلى أهم ما اشتملت عليه اتفاقية رودس المعقودة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

تشير مقدمة الأتفاقية إلى أنها تمهيد لسلم دائم فى فلسطين . وسيفسر الإسرائيليون هذا النص على أن الهدنة مرحلة مؤقتة نحو الصلح ، غير أن العرب كان بإمكانهم التمسك بعبارة أخرى وردت فى المقدمة أيضاً تشير إلى أنها وقعت بناء على قرارات مجلس الأمن الصادرة فى ٤ ، ١٦ نوفمبر وهى التى تدعو القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب ، وبما أن المصريين قد سلموا بخطوط تقع خلف الأراضى التى فقدوها خلال شهر أكتوبر فقد صار كل فريق يستطيع تأويل المقدمة على النحو الذى يستفيد منه ، فالمصريون يطالبون باسترجاع هذه الأراضى

والإسرائيليون يطالبون بتحقيق الصلح أولا[1] . ويتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى القوة فى تسوية مشكلة اللاجئين أو وضع مشروع يهـدد شعب أو القوات المسلحة للطرف الآخر .

وتؤكد الفقرة الرابعة من المادة الأولى ما ورد فى المقدمة من أن « عقــد هدنة دائمة بين قوات الطرفين المسلحة يقبل على أنه خطوة لا غنى عنها فى سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم إلى فلسطين ».

وتــكاد المادة الثانية أن تـكون تحذيراً صريحاً من أعمال الفدائيين العرب التى كانت إسرائيل تتوقع حدوثهــا فى المستقبل فتذكر أنه لا يجوز للقوات المسلحة ، غير النظامية أن تقوم بعمل حربى أو تخترق أو تتعـــدى خطوط الهدنة .

وتبرز المـادة الرابعة مدى التناقض الذى تنطوى عليه اتفاقية الهدنة ، ففى البنــد الأول تنص على أنه لا يجوز لأى طرف الحصول على ميزة عسكرية أو سياسية فى أثناء الهدنة التى قررها مجلس الأمن بتاريخ ١٦،٤ نوفمبر ـ معنى ذلك أنه ينبغى على القوات الإسرائيلية أن تنسحب إلى ماوراء الخطوط السابقة على عدوان ١٤ أكتوبر ، غير أن البند الثانى يعود فيلغى أثر هذا النص حينما يقول إن « الاعتراف أيضاً بأن الأغراض الأساسية وروح الهدنة لا تخـدم باسترجاع المواقع العسكرية السابق احتلالها أو بتغيير المواقع المحتلة الآن » .

على أن المفاوض العربى أراد أن يؤكد أن الهدنة اتفاق عسكرى محض لا يمس قضية فلسطين فأدخل فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة هـذه العبارة :

---

(١) أنظر النص العربى منشوراً فى كتاب قضية فلسطين أمام القانون الدولى للدكتور محمد طلعت غنيمى ص٢٤٨ وما بعدها ـ وقد نشر النص الأنجليزى لاتفاقيات الهدنه وعلق عليه من وجهة النظر الإسرائيلية بعنوان :

Israili armistice agreements with The Arab States.

« إن خط حدود الهدنة لا يفسر بأية حال على أنه حدود سياسية أو إقليمية وقد وضع دون الاخلال بحقوق أو مطالب أو موقف أى الطرفين من الهدنة وذلك فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية » .

والغرض الأساسى من هذا النص هو تعيين الخطوط التى يجب ألا تتجاوزها القوات المسلحة لكل من الطرفين ـ ومن الواضح أن هـذا النص ينزع عن اتفاقية الهدنة صفة الاستقرار ويمكن أن يكون حجة قوية للعرب ، حين يعلنون فيما بعد أن الهدنة الدائمة لا ترقى إلى مرتبة إنهاء حالة الحرب .

وتنص المـادة السابعة على أن الهدنة تنطبق فقط على القطاع الغربى من الجبهة ، أما بقايا القوات المصرية التى كانت ما زالت موجودة بالخليل والجدل فتنتظر إلى أن يتم اتفاق على الهدنة مع الطرف الثانى أى الأردن .

وخصصت المادة الثامنة لمنطقة العوجة المجردة من السلاح ونصت على أن ترابط بها لجنة الهدنة الدائمة المشتركة التابعة للأمم المتحدة ـ كما نصت على ألا تقام مواقع مصرية قريبة من العوجة شرق القسيمة أو أبو عجيلة . وبينت المادة العاشرة كيفية تكوين لجان الهدنة المختلطة فهى تتكون من سبعة أعضاء ثلاثة من المصريين وثلاثة من الإسرائيليين ويرأسها ضابط يعينه رئيس أركان هيئة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

وفى المـادة ١٢ محاولة لتكييف اتفاقيات الهدنة تكييفاً قانونياً ، فهى تنص على أنها عقدت بناء على قرارات مجلس الأمن لتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى الهدنة الدائمة فى فلسطين ودرء خطر الحرب وتبقى نافذة إلى أن يتحقق وضع تسوية سلمية بين الطرفين . وبناء عليه فهى لا تخضع لمصادقة الهيئات المختصة فى كلا البلدين وإنمـا تصبح سارية المفعول بمجرد التوقيع عليها .

ويفيد هذا النص الجانب المصرى من ناحيتين : أولا أنه ينزع عن الهدنة الصفة السياسية وثانياً أنه يجنب الحكومة عرض الاتفاقية على مجلس النواب ، وما يترتب على ذلك من احتمال رفض الاتفاقية أو مجرد طرحها للمناقشة فى الصحف وإثارة الجماهير ضد الحكومة .

وتشتمل اتفاقية الهدنة على ثلاث ملاحق خصص الأول منها لكيفية انسحاب حامية الفالوجا ونص على تأمين الطريق لها بالانسحاب بأسلحتها فى مدى خمسة أيام على أن توضع المهمات الثقيلة تحت ضمان الأمم المتحدة إلى أن يتم الانسحاب . ويتناول الملحق الثانى قطاع غزة والنص على أن القوات المرابطة فيه يجب أن تكون دفاعية ونبادر إلى القول بأن وضع القطاع الجغرافى يجعل الدفاع من الأصل شاقاً أو متعذراً فهو عبارة عن شريط ساحلى يقع بين البحر وبين الأراضى الإسرائيلية إلى مسافة ٢٠ ميلا ويبلغ اتساعه فى أعرض نقطة خمسة أميال .

وجعل الملحق الحد الأقصى للقوات الدفاعية ثلاث كتائب من المشاه لاتزيد عن ٧٠٠ رجل ويجب أن تجرد من الأسلحة الثقيلة كالمدرعات وحظر على القوات المصرية إنشاء مطارات حربية فى القطاع أو تجهيزات أخرى لازمة للطيران ولا تصعد ولا تهبط طائرات حربية إلا فى الحالات الاضطرارية كذلك لا يجوز إنشاء قواعد بحرية بالقطاع ولا يمكن أن تدخل البوارج والسفن الحربية إلى مياهه الإقليمية .

وأخيراً نص على أنه فى جميع الأحوال لا بد أن يسمح للقوات المصرية التى ما تزال موجودة فى بيت لحم والخليل بالعودة بجميع أسلحتها وقد كان الأحرى التفاوض فى هذا الأمر مع الأردن .

وقبل أن تتم المفاوضات فى ٢٤ فبراير كانت الدول العربية الأخرى قد شرعت فى المباحثات مع إسرائيل من أجل اتفاقيات مماثلة .

٢ — الدول العربية الأخرى توقع اتفاقية الهدنة فى لبنان

منذ أن احتلت إسرائيل خمسة عشر قرية لبنانية فى نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ لان رياض الصلح إلى تحقيق تسوية مامعها . وكان قبل ذلك بقليل من أشد الزعماء العرب تحمساً لاستئناف القتال بل ولمواصلته بعد هزيمة يوليو ويروى أن الصلح قابل المسئولين الإسرائيليين فى باريس واعترف لهم برغبته فى هذه التسوية لولا أنه يخشى أن يؤدى ذلك إلى فتنة طائفية[١] لذاما كادت تعرف أنباء المحادثات مع مصر حتى تمت اتصالات جانبية أخرى مع لبنان وأبدى الطرفان تفاهما خاصاً إذ بادرت إسرائيل إلى ترك أربع قرى لبنانية فى ٢٤ يناير واحتفظت بباقى القرى ريثما تعقد اتفاقية هدنة دائمة.

وفى ٢٣ مارس وقعت اتفاقية الهدنة وهى تشتمل تقريباً على نفس المبادىء التى تضمنتها اتفاقية ٢٤ فبراير مع مصر ،فتذكر أنها مقدمة لتسوية دائمة وتضيف أن الحدود السابقة بين لبنان وفلسطين هى التى تشكل خط الهدنة الدائم ولا يحتفظ كلا الطرفين إلا بقوات دفاعية قرب خط الحدود،ولم تحدد هنا مسافة معينة للمنطقة التى يطبق عليها هذا النظام . وتتكون اللجنة المختلطة للاشراف على الهدنة من خمسة أعضاء إثنان من كل طرف ويرأسها شخص معين من قبل هيئة الإشراف التابعة للامم المتحدة ولكن من الملاحظ أن مقر اللجنة يقع داخل الحدود اللبنانية بقرية الناقورة .

ويترتب على اتفاق الهدنة مع لبنان انسحاب جيش الانقاذ من مساحة صغيرة كان ما يزال يحتلها من فلسطين وسيؤثر ذلك على موقف الجيش السورى الذى كان يشترك فى احتلال هذه المنطقة من الجليل الشرقى .

---

(١) Berger p. 29.

الأردن

بالرغم من أن فكرة التصالح مع اليهود كانت تراود عبد الله حتى من قبل قيام حرب مايو فإن توقيعه للهدنة الدائمة لم يتم قبل ٣ أبريل أى بعد مصر ولبنان وذلك راجع لوجود مشكلات معقدة متداخلة تطلبت تسويتها وقتا أطول . ويذكر التل أن اليهود حاولوا بعد وقف إطلاق النار فى ١٨ يوليو أن يستولوا على القدس القديمة فعينوا موشى ديان قائدا للقطاع غير أن القوات التى كان يقودها الضابط العربى استطاعت خلال شهر أغسطس أن تحبط هذه المحاولات وذلك بفضل التعاون مع القوات المصرية المرابطة قريباً من القطاع فى بيت لحم والخليل وقد ذكر التل اسم ضابطين مصريين هما أحمد عبد العزيز وعبد المحسن أبو النور وأشاد بدورهما فى هذه المعركة ومع ذلك سيضطر التل إلى أن يكون أداة فى المحادثات التى انتهت بتوقيع هدنة دائمة فى منطقة القدس خلال شهر نوفمبر وهى الهدنة الدائمة الأولى من نوعها التى تتم بين دولة عربية وإسرائيل قبل أن توقع الهدنة مع مصر[1] وبمقتضى هذا الاتفاق نظم عبور القوافل إلى المراكز اليهودية المحاصرة فى مستشفى هاداسا والجامعة العبرية .

وفى نفس الوقت دارت محادثات بين ممثل الملك الشخصى وهو شوكت باشا الطبيب الخاص وبين إلياهو ساسون مدير الشئون العربية فى الحكومة الإسرائيلية وكانت باريس هى مكان إلتقاء الرجلين وتصادف ذلك مع تدبير هجوم أكتوبر على الجبهة المصرية فوعد الملك عبد الله بأخذ المجدل وعسقلان مقابل « حياده » فى تلك المعركة والراجح أن الملك بحث مع اليهود خطة لضم الضفة الغربية وأخذ موافقتهم على هذا الإجراء وكانت هذه المسألة تشغل باله بشدة لأنه يواجه معارضة من جميع الجهات فالدول العربية الأخرى باستثناء

---

(١) التل ص ٣٢٦ .

العراق واليمن تقف فى سبيل هذه الأمنية واليهود يفضلون قيام دويلة عربية صغيرة فى الضفة الغربية ومعظم الوطنيين الفلسطينيين يخشون حكم الملك الرجعى، واستغل اليهود هذه المصاعب لصالحهم ولوحوا للملك باستعدادهم لتأييد خطته فأصابوا منه نقطة الضعف. كذلك كان اتفاق كل من الملك عبــد الله وإسرائيل على الاحتفاظ بقسمى القدس القديم والجديد نقطة اتفاق أخرى تقرب بينهما لمواجهة الضغط الدولى الذى يسعى لتدويل القدس ومن ثم كان من السهل على اليهود أن ينقلوا المحادثات السرية الخاصة من باريس إلى الأردن .

وفى ١١ ديسمبر قابل موشى ديان عبدالله التل[(١)] وحمله رسالة من ساسون « صديق الملك » فرحب عبد الله بهذه المبادرة وقال « يسرنا أن تتم مذاكرة معكم إلا أننا نخشى أن تثير هذه الاتصالات متاعب من ناحية العرب ، أن قرار مؤتمر أريحا يجب أن يكون بالغ الاحترام ، مسألة اللد والرملة يجب أن تــكون على الحالة التى سبقت الانسحاب منها لأنــكم تدركون المتاعب التى لحقتنا بعد الانسحاب، مسألة يافا تحت المذاكرة والقدس القديمة عربية، واليهودية بيد أهلها ، مسألة النقب والجليل ، وكذلك مسألة اللاجئين تحت المذاكرة ».

شجعت هــذه المذكرة الياهو ساسون على المجىء بنفسه إلى القدس ومقابلته شوكت باشا والتل حيث قدم لهما مقترحات محــــددة تتضمن موافقة اليهود على ضم الضفة الغربية حتى يواجه الخصوم العرب والعالم أجمــع بالأمر الواقع. غير أنه يجب عند إعلان ذلك أن لا تذكر المسألة اليهودية بالشر أو الخير ، وفى حالة إقدام الأردن على تنفيذ المقررات لا يحدد موقفه النهائى من ناحية مصير القدس لا القديمة ولا الجديدة ... لأننا نعتقد أنه يجب ترك مصيرها إلى مباحثات واتفاقات فى القريب العاجل و نعتقد أن هناك حلا يرضيه ويرضينا».

---

(١) المصدر السابق ٤٣٧ .

« ننصح لسيدنا بإعلان الهدنة الرسمية الطويلة — هدنة دائمة ، وهذا يساعد على سحب جيوشه من جميع الجبهات واستخدامها فى جهات أخرى إذا مااقتضت الحاجة لذلك ، وإذا كانت الظروف الحاضرة تحول دون إعلان ذلك فبالإمكان الاتفاق على ذلك سراً بيننا . وفى مثل هذه الحالة نؤكد له بأننا لن نتعرض بسوء إلى مراكزه فى جميع الجهات ونحترمها كل الاحترام حتى نهاية المباحثات ولو طال الأمر شهوراً » فهل كان لليهود يلمحون بذلك إلى إمكان استخدام هذه الجيوش فى مشروع سوريا الكبرى .

ثم لمس الوفد اليهودى نقطة كانت تعنيهم بالدرجة الأولى وهى ضرورة سحب القوات العراقية من الجبهة الأردنية وستظل سياسة إسرائيل منذ ١٩٤٩ حتى الوقت الحاضر هى إعتبار دخول القوات العراقية إلى الأردن عملا يهدد سلامتها حتى فى عهد نورى السعيد .

وفى رأى الإسرائيليين أن القوات الأردنية فى الضفة الغربية يجب أن تقصر مهمتها على الأمن الداخلى . وتوالت نصائح اليهود « لسيدنا » فشملت أيضاً سحب القوات المصرية من جنوب القدس والخليل و « ننصح سيدنا أن يتجنب بقدر الإمكان وساطة الأجانب لتسوية الأمور بيننا وبينه وأن يفضل مثلنا المباحثات المباشرة فإن هـــذا فى نظرنا أدعى للنجاح سواء كان من الناحية العسكرية أو السياسية » وبالفعل كانت الأمور الأساسية تسوى مباشرة مع الملك وكان دور الوفد الأردنى فى محادثات رودس دوراً مختلفاً عن الدول العربية الأخرى إذ لم يزد عن صياغة الأوامر التى وجهت إليه من عمان وتدل هذه المحادثات على استعداد الأردن مبدئياً لتجاوز مسألة الهدنة كاتفاق عسكرى إلى تعاون من نوع ما ، فمثلا طلب جعل حيفا ميناء حرا يستخدمه الأردن كمنفذ على البحر المتوسط . ومعنى هذا الطلب هو مرور البضائع الأردنية فى الأراضى الإسرائيلية .

وكان المطلب الثانى الذى قدمه الوفد الأردنى هو إعادة اللاجئين خاصة هؤلاء الذين نزحوا عن اللد والرملة ، فلم تجب هذه المطالب وعلى العكس قدم الوفد الإسرائيلى قائمة عريضة من المطالب : فتح خطوط المواصلات فى منطقتى الجيش الأردنى والعراقى أمام القوات الإسرائيلية وهى طريق اللطرون وسكة حديد القدس وسكة حديد مستعمرتى الخضيرة وروش هايين،وانسحاب العرب جنوداً ومدنيين من السهل الساحلى ومن حول المستعمرات اليهودية فى منطقة يبلغ طولها ستة وخمسين ميلا وعرضها ميلين مملوءة بالمزارع والحقول والبساتين وفتح الطريق إلى جبل سكوبس فى القدس وإعادة العمل فى مستشفى هاداسا والجامعة العبرية وإعادة ضخ المياه إلى اللطرون ، واحتلال البحر الميت وميناء إيلات وإعادة العمل إلى مصانع البوتاس فى البحر الميت .

وقد نصح ايتان[١] عضو الوفد اليهودى بالتساهل مع الأردن قليلا خاصة فيما يتعلق بطرق المواصلات عبر الخطوط الأردنية ، ولكن حيث لم يمكن تنفيذ المطالب الحيوية بالتفاهم قامت إسرائيل بتنفيذها بالقوة ووضع العالم أمام الأمر الواقع ونعنى بذلك استيلاءها على الطرف الجنوبى من النقب الذى ينتهى عند أم الرشراش على خليج العقبة وهى القرية التى تحولت إلى ميناء إيلات وتتضارب الأقوال حول موقف عبد الله من هذا الحادث فخصومه يدعون أنه تم بعلمه أما الوفد الأردنى فقد احتج رسمياً على هذا الإجراء . ومنذ شهر يونيو كان نحو ألف جندى أردنى من الفرقة العربية يحتلون مثلثاً فى الطرف الجنوبى ضلعه الشرقى يمتد نحو مائة كيلو متر فى وادى عربه وضلعه الغربى يواجه القوات المصرية المرابطة فى النقب وقاعدته نحو ٦٠ كيلو مترا فى الجنوب وطالما كانت القوات المصرية موجودة بالنقب فإن هذه القوات الأردنية البسيطة

---

(١) Eytan p- 58—72

كانت وحدها كافية للمحافظة على السلطة فى تلك المنطقة الخالية من السكان تقريبا وللأسف كان التحاسد بين عبدالله والحكومة المصرية من العمق بحيث أنه سر لانسحاب المصريين بعد العدوان الإسرائيلى فى أكتوبر وكأنه لا يدرك أن ذلك الانسحاب سيعرض القوات التابعة له فى بقية النقب لخطر جسيم وتكشفت له هذه الحقيقة فى يناير ، فاستدعى قوات بريطانية إلى العقبة لتحمى هذا الميناء من هجوم إسرائيلى محتمل — وحتى تتجنب إسرائيل الإصطدام بالإنجليز أرسلت طابورا خفيفا التف من سيناء إلى أم الرشراش يوم ٢٤ فبراير أى يوم توقيع الهدنة مع مصر فى رودس وأدعت إسرائيل أن هذه المنطقة لم تكن تحتلها قوات أردنية حتى ذلك التاريخ واحتجت على وجود القوات البريطانية فى العقبة . والواقع أن أصدقاء اليهود من الإنجليز كانوا قد سبقوا إلى رفع الاحتجاجات فى مجلس العموم منذ أن دخلت القوات البريطانية العقبة يوم ٨ يناير مع أن القوات البريطانية باعتراف المسئولين البريطانيين ساعدت على استقرار الحدود هناك .

ومعنى استقرار الحدود كما يبدو ، هو أن القوات البريطانية فى العقبة ساعدت على إلزام الطرفين بخط التقسيم الذى يسمح لإسرائيل بالامتداد إلى خليج العقبة ويؤكد ذلك رواية عبد الله التل من أن جلوب كان متآمرا فى هذه القضية فقد أمر بسحب القوات الأردنية البسيطة التى كانت ترابط فيها وكان بإمكانها على الأقل صد الغارات التى شنتها إسرائيل بطابور خفيف ولو عن طريق الكمائن وكانت أوامر جلوب فى العقبة هو الالتزام بالموقف العالمى وعدم تتبع اليهود حتى لو بدأوا بالعدوان[1] .

لم يتساهل الملك فى مسألة النقب فحسب ، بل أنه منح إسرائيل تنازلات عدة فى القطاع الشمالى وأعلن فى محادثاته السرية عن استعداده لإجراء تعديلات

(١) التل ص ٤٧٥ ومابعدها .

إقليمية في هذا القطاع لولا أنه يخشى تفاقم مشكلة اللاجئين. و يعتقد بعض الكتاب أن تساهل عبد الله فى هذه الحقبة من المحادثات إنما جاء فى أعقاب الانتخابات النيابية الأولى فى إسرائيل إذ دلت هذه الانتخابات على ضعف مركز الحزب الشيوعى الذى لم يفز إلا بأربعة مقاعد فى الكنيست وكان عبد الله يعتقد بأن إسرائيل معبر للشيوعية إلى الشرق الأوسط وأن خطرها يكمن أساساً فى هذه الصفة وقد وعد الإسرائيلين منذ شهر يناير فى المحادثات السرية المباشرة التى دار جزء منها فى عمان بالحصول على تفويض من العراق لعقد هدنة فى القطاع الذى تحتله القوات العراقية، وكانت إسرائيل تفضل سحب تلك القوات أساساً من الأردن وقد صور الإسرائيليون للملك بأن سحب القوات العراقية إنما هو ميزة لحكومة عبد الله أكثر مما هى مصلحة لإسرائيل وقالوا أنهم لن يسلموا الملك بحلول جيشه محل الجيش العراقى فى الضفة الغربية دون مقابل، وطلبوا بالفعل مقابلا غالياً وهو الانسحاب إلى مسافة ١٥ ميلا على طول القطاع الشمالى — وبعد مساومات خفض إلى ٢ر٥ ميل فى منطقة عرضها ٥٥ ميلا وهى المنطقة التى تقع تل أبيب فى وسطها — وبذا لا تكون العاصمة واقعة على شريط ساحلى ضيق كما هو الحال فى بعض أجزاء إسرائيل الأخرى .

جرت مقابلة بين ملك الأردن وعبد الإله الوصى على عرش العراق أثناء هذه المحادثات الأردنية الإسرائيلية وتم اللقاء عند محطة هـ ٣ لضخ البترول فى العراق قرب الحدود الأردنية ، والظاهر أنه لم يتحقق اتفاق تام بين الرجلين ووجد عبد الإله فى هذا الخلاف فرصة لرفض فكرة عقد هدنة مع إسرائيل واتخذ من ذلك الوضع وسيلة للتفاخر على الدول العربية الأخرى ، وحقيقة الأمر هو أن العراق استجاب لمطلب الأردن سحب قواته من المثلث الاستراتيجى الهام جنين ـ طولكرم ـ نابلس ـ ولما لم تكن للعراق حدود مشتركة مع إسرائيل،

فقد ألقت الحكومة العراقية عن نفسها عبء المسئولية وابتعدت عن المعركة دون أن تحتاج إلى عقد هدنة .

وقعت الهدنة بين إسرائيل والأردن فى ٤ إبريل ، ومن الشائع أن عبد الله فكر فى أن يتجاوز إتفاق الهدنة إلى عدم اعتداء لمدة خمس سنوات وكان مشروع المعاهدة ينص على حرية الأردن فى استخدام ميناء حيفا مقابل السماح لإسرائيل باستخدام العقبة ، غير أن استيلاء إسرائيل المفاجىء على إيلات جعلها فى غير حاجة إلى منح تنازلات فى حيفا ولم يلبث بن جوريون نفسه أن أذاع خبر محادثات الصلح وأحرج الملك عبدالله إلى حد أن مصر دعت إلى اجتماع لمجلس الجامعة العربية طالبة إخراج الأردن من عضويتها . ويتساءل المرء ماذا كان يقصد قادة إسرائيل بفضح هذه المحاولة ـ هل استهدفوا قبل كل شىء تعميق الانقسامات بين الحكومات العربية حتى لو كان ذلك على حساب صديقهم العربى ؟ أما عبد الله فنفى أنه فكر فى الصلح .

والاتفاقية تحتوى فى مقدمتها على نفس المبادىء العامة الواردة فى اتفاقيات الهدنة الأخرى فتشير إلى أنها تمهيد لتسوية سلمية .

وسنورد هاهنا فقط إلى المواد التى تتميز بها الهدنة مع الأردن عما سواها من الاتفاقيات .

ففى المادة ٦ نص على أن تحل القوات الأردنية محل القوات العراقية فى المثلث المشار إليه وذلك طبقاً لرسالة وزير الخارجية المؤرخ فى ٢٠ مارس بأن الحكومة العراقية فوضت الأردن فى مفاوضات الهدنة وتعد بانسحاب القوات العراقية .

والنص على سحب القوات العراقية فى الهدنة الأردنية يفتح الباب أمام إسرائيل للتدخل فى موضوع عربى محض ، وبالفعل ستعتبر إسرائيل فى أكثر

من مناسبة دخول القوات العراقية الأردن أمراً يهـدد سلامتها ومتعارضاً مع اتفاقية الهـــدنة ، حدث ذلك فى سنة ١٩٥٦ ، ثم قبيل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .

وفى المـادة السابعة نص على أن تـكون قوات الطرفين دفاعية محضة إلى مسافة ١٠ كيلو متر « إلا حيث يكون ذلك غير عملى لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبى الأقصى لفلسطين والشقة الساحلية » ومن الواضح أن هـذا الاستثناء أدخـل لخدمة مصالح إسرائيل فتستطيع أن تضع قوات هجومية فى إيلات أو فى الشريط الساحلى الضيق الذى يحتوى الأراضى الإسرائيلية فى بعض المنـاطق .

وكان ينبغى أن يعامل قطاع غزة نفس المعـــاملة الاستثنائية ، لولا أن الحـكومات العربية عند توقيع اتفاقيات الهـدنة لم تـكن من ورائها القوة العسكرية التى تمـكنها من التمسك بحقوقها .

وتختص المادة الثامنة بتنظيم مرور القوافل الإسرائيلية فى منطقة القدس عبر الأراضى الأردنية إلى مستشفى هاداسا والجامعة العبرية وهما يقعان على جبـل اسكوبس ، كذلك تنظم القوافل العربية المتجهة إلى الأماكن المقدسة فى بيت لحم ، وقد وردت التفصيلات الخاصة بالمرور ومواعيده فى اتفاقية خاصة سبقت توقيع الهدنة الدائمة .

ســــوريا

تأخر توقيع اتفاق الهدنة الدائمة بين إسرائيل وسوريا حتى ٢٠ يوليو ، ويرجع ذلك إلى أن القوات السورية كانت ما تزال منذ وقف إطلاق النـار تحتل جزءاً من فلسطين بين بحيرة طبرية والجليل ـ وحسب قرار التقسيم يدخل

هذا الجزء فى الأراضى المخصصة لليهود ، وبالرغم من أن إسرائيل تجاوزت حدود التقسيم فى مناطق كثيرة على حساب مصر والأردن فإنها جاءت ها هنا وتمسكت بحدود التقسيم ، لـكن السوريين لم يجبروا بضغط القوة العسكرية على الانسحاب فلم يكن من المتوقع أن ينسحبوا طواعية ، فاجتهد رالف بانش بصفة خاصة لتسوية هذه المشكلة المعقدة واقترح المبدأ الذى تحمس له فى مختلف الجبهات وهو إيجاد مناطق منزوعة السلاح على الحدود . واحتجت إسرائيل بأنه لا يجب المقارنة بين هذه المنطقة وبين العوجة فلا علاقة بين الجبهتين الشرقية والغربية ، ثم إن هذه المنطقة تتحكم فى قطاع توزيع المياه ، كما تتحكم بير سبع فى طرق مواصلات النقب ، واقترح بانش فى بداية الأمر أن تنزع المنطقة من السلاح على أن تبقى الإدارة المدنية سورية فرفضت إسرائيل الاقتراح لأنها لا تقدم التنازلات مستندة إلى سياسة القوة والأمر الواقع ، وبضغط من الوسيط الدولى فرضت المـادة الخامسة على اتفاق الهدنة السورية وهى مادة غاية فى الغموض ، إذ لا تحـــدد الإدارة التى ستسود فى المنطقة بعد انسحاب السوريين منها .

فجاء فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة أنه « وفقاً لروح قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ فقد حدد خط الهدنة والمنطقة العزلاء لفصل قوات الطرفين بصورة تقلل إمكانيات الاحتكاك والاصطدام على أن تؤمن فى الوقت نفسه عودة الحياة المدنيـة العادية تدريجياً فى المنطقة العزلاء دون أن يؤثر ذلك فى الحل النهائى » .

وفيما عدا ذلك فإن اتفاقية الهدنة مع سوريا تتشابه من حيث المبادىء العامة مع اتفاقيات البلاد العربية الأخرى وهى تأخذ الحدود الدولية السابقة بين سوريا

وفلسطين كأساس لخط حدود الهدنة ـ وفيما يلى نص المقدمة ليتبين القارىء كيف أن اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل كانت من حيث النص تراجعاً عن السياسة الرسمية المعلنة بواسطة جميع الحكومات العربية . « إن الطرفين فى هذا الاتفاق استجابة منهما لقرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، الذى يدعوهما إلى التفاوض لعقد الهدنة كتدبير مؤقت إضافى وفقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة تسهيلا للانتقال من حالة وقف القتال إلى سلم نهائى فى فلسطين . . . . .

وبما أنهما قررا الشروع تحت إشراف الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ وعينا ممثلين معتمدين للتفاوض ولعقد اتفاق هدنة . . . . . »

(٣) ملاحظات عامة

تعد اتفاقيات الهدنة مثلا صارخاً على سيادة مبدأ الأمر الواقع، فإن إسرائيل استطاعت بواسطتها أن تفرض التقسيم وأن تضيف إليه أراض أخرى عن طريق الاعتداءات المتكررة حتى استولت على ٧٧٪ من مساحة فلسطين بينما كان القسم المخصص لها حسب قرار التقسيم لا يتجاوز ٥٥٪ ، وهذه الإضافة الإقليمية التى تم الاستيلاء عليها بقوة السلاح تناستها الأمم المتحدة صاحبة قرار التقسيم وألف العالم خطوط الهدنة كحدود نهائية لإسرائيل ، ولم يخف الزعماء الإسرائيليون فى مؤلفاتهم أن الأمر الواقع هو اللغة التى تفهمها الأمم المتحدة والدول الكبرى[١]، وقد كان من الجائز أن يحمى مجلس الأمن خطوط التقسيم، إما أن يتولى حماية خطوط الهدنة فذلك أقوى دليل على الاستسلام للأمر الواقع،

---

(١) صرح بذلك بن جريون فى كتابه مولد إسرائيل .

وتدل جميع التصرفات التى اتبعتها الصهيونية من يوليو ١٩٤٨ حتى توقيع هذه الاتفاقيات على نجاح هذا المبدأ مع سياستها .

فنى صيف ١٩٤٨ وبعد حرب الأيام العشرة استدعى برنادوت أربعمائة من المراقبين الدوليين وشرع فى رسم خطوط بين الأراضى التى تحتلهـا إسرائيل والتى يحتلها العرب لتسكون حدوداً ثابتــة فى المستقبل . وكان قد انتهى من تخطيط ثلاثمائة ميل ولم يبق أمامه سوى مائة ميل أخرى لتقــديم خريطة إلى الأمم المتحدة تحدد امتداد إسرائيل ، وكان ذلك من بين الأسباب التى عجلت بعدوان أكتوبر .

ثم هناك سبب آخر هو تقديم مشروع برنادوت بضم النقب إلى الأردن وتبنى بريطانيا لهذا المشروع أمام الأمم المتحدة . وقد مالت الولايات المتحدة فى بداية الأمر إلى تأييد المشروع لولا أنه تصادف حلول موعد انتخابات الرئاسة فأعلن ترومان أنه يجب التمسك بمكاسب إسرائيل مما شجع هذه الأخيرة على العدوان على أننا لا نذهب إلى حد القول بأن إسرائيل حققت جميع أهدافها من وراء الهدنة الدائمة ، فلاشك أنها كانت تريد أن تفرض الصلح على العرب بالقوة، أما الهدنة فهى حالة وسط بين الحرب والصلح ، حقيقة كان يوسع إسرائيل أن تقول حسب ما ورد فى مقدمات الاتفاقيات أن الهدنة الدائمة حالة مؤقتة ريثما يتم الاتفاق على تسوية سلمية ، غير أن العرب حسب التصريحات الرسميــة ما لبثوا أن أعلنوا أن الهــدنة مؤقتة ريثما نستعد لجولة أخرى ورفضوا أن تــكون الهدنة الدائمة مرادفاً لإنهاء حالة الحرب واعتبروها اتفاقاً عسكريا محضاً ولديهم حجة هى أن إسرائيل لم تلتزم بقرار التقسيم ولم تنسحب من الأراضى

Eban p. 23 5—9. (١)

التى احتلتها بواسطة الاعتداءات المسلحة خلافاً لقرار مجلس الأمن فى ٤ ، ١٦ نوفمبر ، وهما القراران اللذان اعتبرا أساساً لهذه الاتفاقيات .

ومما لا شك فيه أيضاً أن توقيع الهدنة الدائمة أفاد إسرائيل من الناحية الدولية وشجع كثيراً من الدول على الاعتراف بها ، كما فتح أمامها باب العضوية فى الأمم المتحدة . ذلك أن أول طلب تقدمت به إسرائيل للعضوية فى الأمم المتحدة باء بالفشل وكان ذلك فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، أى فى الذكرى الأولى للتقسيم .

وأيدت الولايات المتحدة هذا الطلب قائلة بأن إسرائيل دولة محبه للسلام ولكن عند التصويت لم تظفر إلا بتأييد خمس أصوات هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوكرانيا والأرجنتين وكولومبيا واعترض صوت واحد هو مندوب سوريا ، بينما امتنعت الدول الباقية عن التصويت وهى بريطانيا ـ فرنسا ـ الصين ـ بلجيكا ـ كندا . وكانت حجة بريطانيا هى عدم وجود حدود ثابتة لهذه الدولة وحاول مندوب الولايات المتحدة أن يجيب عن هذه الحجة بتشبيه إسرائيل ببلاده فى أيام نشأتها الأولى إذ لم تكن لها هى الأخرى حدود معروفة داخل الغابات التى لم يستعمرها الإنسان بعد فى القارة المكتشفة حد[illegible]

وعقب مندوب فرنسا على ذلك التشبيه بأنه قياس مع الفارق ، فإسرائيل محاطة ببلاد قديمة معروفة الحدود ، ولذا زالت هذه الحجة بتوقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة ، وسيتبنى مندوب فرنسا نفسه بعد ثلاثة أشهر طلب إسرائيل المجدد للالتحاق بالأمم المتحدة(١) . وفى الجمعية العامة لم يعترض على عضوية إسرائيل سوى ١١ صوتاً .

---

(١) U.N. doc. Security Council official Records 4th year, doc. 16—17 3—4 March 1949.

كذلك يمكن القول بأن اعتراض كثير من الدول إنما جاء بعد فترة انتظار ترقبت خلالها ما ستنتهى إليه الأحداث ، فلما شرع العرب فى محادثات الهدنة الدائمة تأكد لدى تلك الدول أن إسرائيل صارت أمراً واقعاً ، ففى نهاية شهر يناير ناقش مجلس العموم البريطانى موضوع الاعتراف بإسرائيل فى ثلاثة أيام ، وتعرض بيفن وزير الخارجية لانتقاد عنيف سواء من تشرشل زعيم المعارضة أو من زملائه فى حزب العمال . بل اتهمته الصحافة الصهيونية فى بريطانيا بأنه تعمد إرسال طائرات الاستكشاف البريطانية إلى إسرائيل لا لمساعدة المصريين بل لإثارة الرأى العام البريطانى على إسرائيل التى ستضطر إلى إطلاق النار عليها (١) .

ولا نعتقد أن المسألة كانت من الحيوية بالنسبة لبريطانيا بحيث تحتاج إلى مثل هذه التضحيات . وقد تلا اعتراف بريطانيا بقية دول الكومنولث ودول أوربا الغربية، لذلك عندما تقدمت إسرائيل مرة ثانية بطلب العضوية استطاعت أن تحصل على أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة وفى مجلس الأمن .

وفى رأينا أن هذا الوضع الدولى الجديد أضاع الفرصة الذهبية التى كانت موجودة سنة ١٩٤٨ للقضاء على هذه الدولة الدخيلة فى مهدها على أن كثيراً من المفكرين العرب يعتقدون أن الوقت ما زال فى صالح الأمة العربية بفضل إمكانياتها البشرية الهائلة .

ولكن إذا نظرنا إلى الموضوع محلياً نرى أن المسألة ذات وجهين فبمضى الوقت تولد أجيال جديدة فى إسرائيل لا تعرف لها وطناً غيرها بينما كان معظم السكان سنة ٤٨ من الوافدين الطارئين على إسرائيل . وفى نفس الوقت يختفى

ذلك الجيل من اللاجئين الذى عاش معظم حياته فى أرض فلسطين ومازال يشعر بالحنين للعودة ويبذل كل تضحية من أجل ذلك ، وتأتى أجيـال جديدة لم تر للأسف أوطانها الأصلية ولم تشهد آلام الخروج .

وعلاوة على ذلك فإن امتداد أجل الهدنة عشرات السنين ، أعطى لبعض شراح القانون الدولى حجة بأنها صارت قرينا لإنهاء حالة الحرب .

الفصل السادس

القضية وفروعها فى المجال الدولى

(١) مناقشات الجمعية العامة وقرارات ديسمبر سنة ١٩٤٨

IRBID

خصصت اللجنة السياسية والجمعية العامة فى الدورة الثالثة التى انعقدت بباريس فى أكتوبر ـ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقتاً طويلا لمناقشات قضية فلسطين وكان ذلك قبل عقد اتفاقيات الهدنة ، فصار الباب مفتوحاً لإعادة النظر فى الوضع الجغرافى لإسرائيل وإمكان تضييق حدودها التى استولت عليها بالقوة وارتبطت هذه القضية بمسألة اللاجئين ـ والحق أن مشروع برنادوت المعدل الذى قدم قبيل وفاته راعى كل هذه الأمور ، فهو ينطوى على تعديلات إقليمية لصالح العرب وينص على وضع القدس تحت إدارة الأمم المتحدة مع إتاحة الحكم الذاتى لكل من السكان العرب واليهود ، ويؤكد حق اللاجئين فى العودة فى أقرب فرصة وتعويض هؤلاء الذين لا يرغبون فى العودة على أن تتولى لجنة الوساطة بحث تفاصيل هذا الموضوع ، وكان تأسيس لجنة الوساطة هو التوصية الرابعة الأساسية الواردة فى مشروع برنادوت ـ كذلك اقترح المشروع ضم القسم العربى من فلسطين إلى الأردن لعدم إمكان تنفيذ الاتحاد الاقتصادى بين هذا القسم وبين إسرائيل ، وكان برنادوت يرى بعد هذه التعديلات أن إسرائيل صارت أمراً واقعاً ويعبر عن دهشته عن عدم اقتناعه بأن النقراشى مازال يعلن عدم اعترافه بوجود إسرائيل أصلا[١] .

---

(١) Bernadotte, to Juresalem. p. 139

وقد طرح هذا الموضوع للمناقشة فى اللجنة السياسية خلال شهر أكتوبر أى بعد مقتل صاحبه ، وأعلنت الولايات المتحدة منذ ٢١ سبتمبر إمكان اتخاذ مشروع برنادوت أساساً للمناقشات ثم تبنته بريطانيا فى الجمعية العامة ، لكن الولايات المتحدة غيرت فى ذلك الوقت سياستها وقال ترومان أنه لا بد من التمسك بمكاسب إسرائيل ـ وتعرض مشروع برنادوت لمهاجمة كل من العرب والدول الاشتراكية وبعض دول أمريكا اللاتينية وإن كان الدافع مختلفا عند كل فريق .

فالعرب هاجموه لأنه يوصى بضم القسم العربى إلى الأردن ، ولم يخف الكتاب اليهود أن المشروع استهدف من بين أغراضه العديدة توسيع الخلاف بين الحكومات العربية[١] وهاجمته الدول الاشتراكية لأنه يؤدى إلى توسيع النفوذ البريطانى ووضع فلسطين والأردن تحت الاحتكارات الإنجليزية الأمريكية ، وانتهزت الدول الشيوعية هذه الفرصة لتبين كيف أن الفقر ينتشر فى المنطقة نتيجة تبعية الطرفين العرب واليهود على السواء للدول الكبرى . وكانت بريطانيا هى أشد الدول تحمساً للمشروع ودعت إلى تكوين لجنة يناط بها وضعه موضع التنفيذ لأنه تبين أن تقسيم سنة ١٩٤٧ غير عملى ، وقد رفض هذا الاقتراح بأغلبية ٢٥ صوتاً ضد ٢٢ وامتناع ٥ . وقدمت الدول العربية مشروعاً آخر يدعو إلى جعل فلسطين دولة موحدة مع إتاحة الفرصة لحكم ذاتى فى الأقاليم بحيث يمكن لليهود أن يديرو الشئون المحلية فى بعض الأقاليم التى يشكلون فيها أغلبية ، إلا أن السلطة المركزية تبقى بيد العرب أصحاب الأغلبية ـ وقال مندوب اللجنة العربية العليا أنه لا بد من إعادة الصهيونيين الذين وفدوا حديثاً على فلسطين ، إلى بلادهم وتجريد الباقى من السلاح ،

Sachar p. 126 (١)

وخلاصة القول أنه قدمت كثير من المشروعات التى تمس كيان إسرائيل وكانت تحظى بتأييد الكثيرين فى الأمم المتحدة مما يدل على ضعف مركزها فى ذلك الوقت ، ولما كان الحديث يتردد حول التعديل الجغرافى ، فقد اختارت إسرائيل هـذا الوقت بالذات لتضع العالم أمام الأمر الواقع ، وبقبول العرب لاتفاقيات الهدنة الدائمة صار من الصعب إثارة مثل هذه الموضوعات المتعلقة بالتعديلات الإقليمية وتحولت معظم المناقشات فى الدورات التالية إلى موضوع اللاجئين الذى هو مجرد فرع من القضية الأساسية .

وقد رفضت عدة اقتراحات لإيجاد سلطة تنفيذية منبثقة عن الأمم المتحدة يناط بها تنفيـذ قرار التقسيم ، أو مشروع برنادوت . وانتهت المناقشات المطولة(١) بالتصويت على القرار رقم ١٩٤ الذى لايضع حلا نهائياً للقضية ، بل يحتوى على مبادىء عامة للفروع الناشئة عنهـا كالقدس واللاجئين تاركا الموضوعات الأخرى الأساسية للجنة الوساطة التى تقرر إنشاؤها .

ومع أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ فما زال يرجع إليه فى كثير من المناسبات ، ومن المفيد تاريخياً على الأقل نقل المواد الأساسـية الواردة فيه .

المـادة الثانية : تقرر الجمعية العامة تأليف لجنة دولية للتوفيق من ثلاثة أعضاء تقوم بالمهام التالية :

(أ) تتولى وفق ما تراه ضرورياً بالنسبة إلى الظروف الراهنة المهام التى أنيطت بوسيط الأمم المتحدة بموجب القرار رقم ١٨٦ الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ .

---

(١) أنظر هذه المناقشات فى وثائق الأمم المتحدة General Assembly 3th. Session p. 647 S. q.

(ب) تقوم بتنفيذ جميع المهام المعينة والتوجيهات التى قد تصدر إليها من الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

(ح) تتولى بطلب من مجلس الأمن أيا من الواجبات المسندة حالياً إلى وسيط الأمم المتحدة أو إلى لجنة مراقبة الهدنة بموجب قرارت المجلس السابقة ، وفى حالة انتقال جميع مهام الوسيط الدولى إليها يلغى هذا المنصب (ونصت المادة الثالثة على أن يقوم الأعضاء الدائمون الخمسة فى مجلس الأمن باختيار أعضاء لجنة التوفيق فتم اختيارهم من مندوبين عن فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) .

المادة الخامسة : تطلب من جميع الحكومات والسلطات المعينة أن توسع من مجال المفاوضات التى نص عليها قرار مجلس الأمن فى السادس عشر من نوفمبر للوصول إلى اتفاق عن طريق مفاوضات تجرى أما بواسطة لجنة التوفيق أو مباشرة مستهدفة التسوية النهائية لجميع القضايا المعلقة بينها .

المادة السابعة . تقرر وجوب حماية جميع الأماكن المقدسة وبينها الناصرة والأبنية والمواقع الدينية فى فلسطين وتؤمن لها حرية المرور طبقاً للعرف والحقوق الراهنة وتكون الترتيبات المحققة لهذه الغاية تحت إشراف الأمم المتحدة الفعال وتطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة اقتراحاتها التفصيلية لإقامة نظام دولى دائم لمنطقة القدس على أن تتضمن هذه الاقتراحات التوصيات المتعلقة بالأماكن المقدسة فى تلك المنطقة وأما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة فيما تبقى من فلسطين فتطلب اللجنة إلى السلطات السياسة فى المناطق المعنية لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة لحماية الأماكن المقدسة والمرور إليها على أن تقدم هذه التعهدات إلى الجمعية العامة للمصادقة عليها .

وتضع المادة الثامنة مبدأ تجريد منطقة القدس من السلاح .

المادة الحادية عشر : تقرر الجمعية العامة أن من الواجب السماح للاجئين

الراغبين فى العودة إلى ديارهم والعيش فى سلام مع جيرانهم بهذه العودة فى أقرب موعد ممكن وأن يدفع التعويض عن الأملاك بالنسبة إلى أولئك الذين يختارون عدم العودة وعما لحق بالممتلكات من ضياع أو ضرر ، طبقا لمبادىء القانون الدولى ومبادىء العدالة أو إصلاحها من قبل الحكومات والسلطات المسئولة .

وتدعو لجنة التوفيق إلى تسهيل العودة والاستيطان وإعادة الكيان الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة إلى اللاجئين ودفع التعويضات والحفاظ على أمتن الصلات مع مدير وكالة الإغاثة ، وعن طريق أجهزة الأمم المتحدة المناسبة ووكالاتها(١) .

صدر هذا القرار بأغلبية ٢٥ صوتاً ضد ١٥ ، ولم يسفر إلا عن إقامة لجنة الوساطة الثلاثية التى علقت عليها الآمال فترة قصيرة من الوقت ، ثم اختفت بعد سنة ١٩٤٩ لأنها لم تستطع أن تقدم حلا بين طرفين أحدهما صاحب حق لا يملك القوة العسكرية لأخذه والآخر مغتصب لا يعبأ بقرارات الأمم المتحدة استناداً إلى الأمن الواقع وتلك هى عقدة القضية كلها . وقبل أن نتناول أعمال هذه اللجنة نتوقف عند قضيتين فرعيتين أصدرت الجمعية العامة حولهما توصيات دون أن يكترث أحد لتنفيذها .

(٢) القـــــدس

ظهرت فكرة تدويل القدس مع مشروع قرار التقسيم الذى وافقت عليه الجمعية العامة سنة ١٩٤٧ وفى ذلك الحين أعلنت الصهيونية عن موافقتها على المشروع ككل وتلك هى الدبلوماسية التى سارت عليها عند تكوين الدولة،

(١) Gabbay p. 227—230 ، خيرى حماد قضايانا فى الأمم المتحدة ص ١٧٧ .

فهى تتظاهر بقبول القرارات معولة إما على رفض العرب أو استخدام القوة ، سيتضح ذلك مثلا من موضوع استئناف القتال بعد الهدنة المؤقتة فقد كان اليهود راغبين فى استئنافه لكنهم تظاهروا أمام برنادوت استعدادهم لتمديد الهدنة إلى أجل غير مسمى واثقين من أن العرب ينوون استئناف القتال وبالتدريج أخذ اليهود يصرحون بنيتهم فى التمسك بالقدس فعندما اقترحت الولايات المتحدة وضع المدينة تحت وصاية محدودة فى شهر أبريل رفضها اليهود مثل العرب واحتجو بأنه ليس من المعقول استبعاد ١٠٠ ألف يهودى عن ممارسة السلطة داخل المدينة — وفى مشروعه الأول المنشور فى نهاية يونيوسنة ١٩٤٨ اقترح برنادوت وضع المدينة فى المنطقة العربية مع منح اليهود المقيمين فيها بعض حقوق الحكم المحلى وحجة برنادوت هى أن المدينة محاطة من جميع الجهات بمناطق عربية .

وفى القدس ساد مبدأ الأمر الواقع أيضاً ، فقد استولى عبد الله على المدينة القديمة ووقف عاجزاً لسبب أو لآخر أمام القدس الجديدة التى يتركز فيها اليهود . ومنذ ذلك الوقت استقل كل فريق بإدارة المنطقة التى دخلت فى حوزته وفصلت أحياء المدينة العربية عن اليهودية بالأسلاك الشائكة .

وحسب المصادر اليهودية كان عبد الله يتطلع إلى أن يعلن نفسه ملكا فى القدس بعد اكمال الاستيلاء عليها فإن صح هذا فإن عبد الله لا يكون متآمراً على اقتسام المدينة كما يشير إلى ذلك التل بطريق غير مباشر ، وإنما أجبرته المقاومة المنيدة التى اصطدم بها فى القسم اليهودى على الاكتفاء بالمدينة القديمة. وفى بداية الأمر استاءت إسرائيل لضم القسم العربى إلى الأردن وكانت تفضل على ذلك إقامة دولة عربية صغيرة مجاورة وحاولت أن تدس عن طريق إثارة الخلافات الدينية بين الغرب المسيحى والشرق الإسلامى فقالت إنه من الأفضل

تبعية الأماكن المقدسة لدوله عربية صغيرة متحدة مع إسرائيل وبذا لا تكون لها صفة إسلامية واضحة كدولة الأردن ومن مصلحة المسيحيين إلا ينفرد اتباع دين واحد سواء مسلمين أم يهود بإدارة الأماكن المقدسة[1] .

ويمكن أن تنعكس هذه الحجة الآن ضد إسرائيل وذلك بعد أن عمدت إلى توحيد المدينة وضمها إليها فى أعقاب أحداث سنة ١٩٦٧ الأليمة .

والواقع أن الطوائف الدينية الغربية كانت أكثر الفئات تحمساً لفكرة التدويل فقد بعث الفرنسسكان إلى البابا بتاريخ ٢٨ مايو يذكرون أنهم فى سبيل تكوين ميشليا أو حرس وطنى للاماكن المسيحية وسبق أن فكرت فرنسا فى المساعدة لإقامة مثل هذا الحرس ولكن تبين أن إقامة مثل هذا الحرس الوطنى لا بد وأن يكون من القوة بحيث يلزم طرفى النزاع . وإذاأردنا الدقة فإن هذه الطوائف المسيحية نظرت إلى التدويل على أنه وسيلة لتوسيع نفوذ الكنيسة الكاثوليكية لأن الأرثوذوكس كانوا ما يزالون يتمتعون بمركز متفوق .

ومن المدهش أن يتفق الاتحاد السوفيتى مع دول أمريكا اللاتينيةوالعرب على مبدأ التدويل فى الأمم المتحدة ، غير أن البواعث تختلف لدى كل فريق .

فدول أمريكا اللاتينية تحمست لأنها توقعت كما ذكرنا أن يكون للكاثوليك نصيب أكبر فى ظل الأمم المتحدة ، والاتحاد السوفيتى رغم تجاهله للأديان فهو لا يرى بأساً من تشجيع الأرثوذوكس فى مثل هذهالحالات لأنه يمكن أن يرث العلاقات التقليدية التى ربطت بين روسيا وبين الكنيسة الأرثوذوكسية فى الماضى .

---

(١) يعتبر كتاب : عارف العارف وعنوانه نكبة بيت المقدس من أفضل المصادر الخاصة بمسألة القدس .

أما العرب فإنهم قصدوا احراج إسرائيل والأردن معاً بالموافقة على مبدأ التدويل خاصة بعد أن تـكشف وجه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الجديدة ولم يكن الأردن قد مثل بعد فى الأمم المتحدة،لذا فإن الملك عبدالله اتخذ الإجراءات الرامية إلى ضم القدس القديمة بالتدريج متمشياً فى ذلك مع نفس الخطوات التى اتبعت لضم الضفة الغربية .

ويختلف نظام التدويل الذى أقرته الجمعية العامة فى سنة ١٩٤٧ عن القرار الثانى الذى أوصت به لجنة التوفيق ووافقت عليه الجمعية العامة فى سنة ١٩٤٩ فالقرار الأول يجعل من المدينة وحدة سياسية منفصلة ذات جنسية خاصة Corpus Seperntum أما القرار الثانى فيدعو إلى إقامة أجهزة دولية مع الاعتراف بوجود جنسيتين أردنية وإسرائيلية للسكان،وترك نوع من الاستقلال المحلى لـكل منهما مراعاة لوجود هذه الأجهزة الدولية .

وبناء على قرار سنة ١٩٤٧ كلفت لجنة من قبل الأمم المتحدة لوضع دستور لمنطقة القدس فنص فى مقدمته على سلامتها كوحدة مستقلة وتجريدها من السلاح وتقوم الأمم المتحدة بتعيين الحاكم لمدة ٣ سنوات من غير العرب واليهود ويكون مسئولا أمام مجلس الوصاية ويتولى السلطة التشريعية فى المنطقة الدولية مجلس من أربعين عضوا ١٨ ينتخبهم العرب و١٨ من اليهود و ٤ من الطوائف الأخرى سكان المدينة ، وللمدينة نظام قضائى مستقل ومن الناحية الاقتصادية تتبع الاتحاد الذى كان من المفروض إقامته من الدولتين العربية واليهودية .

وقد أغفلت مسودة الدستور تحت وطأة التقسيم الفعلى الناتج من الأمر الواقع وعدل نظام التدويل فى الدورة الخامسة للجمعية العامة ، فتقرر أن يكون المندوب السامى للامم المتحـدة مختصاً أساساً برقابة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وتنفيذ مبدأ تجريد القدس من السلاح وتأييد حقوق الأفراد

والجماعات الدينية ومع احتفاظ كل فريق بجنسيته فقد أوصت الجمعية العامة فى قرارها الثانى بإقامة مجالس مشتركة من العرب واليهود لتأمين ازدهار المدينة ويتكون هذا المجلس من ١٤ : ٥ عن كل فريق بالإضافة إلى أعضاء تعينهم الأمم المتحدة ، كذلك تنشأ محكمة مختلطة للفصل فى القضايا التى تقع بين رعايا جنسيتين من سكان المدينة . ومع أن هذا الاقتراح يتضمن احتفاظ كل دولة بالسيادة فى منطقتها إلا أن إسرائيل هى التى بادرت إلى تحديه منذ يناير سنة ١٩٤٩ إذ قررت نقل الكنيست إلى القدس الجديدة تمهيداً لإعلانها عاصمة للدولة ، ولم تلبث أن نقلت بعض الوزارات إلى القدس ثم عادت إلى هذا التحدى بنقل وزارة الخارجية إليها فتضطر بذلك سفارات الدول الأجنبية إلى الانتقال معها فيكون ذلك اعترافاً ضمنياً بنقل العاصمة وقد استجابت بالفعل بعض الدول إلى هذا الإجراء غير أن الدول الكبرى بدون استثناء احتفظت بسفاراتها فى تل أبيب .

(٣) اللاجئـــون

إن ظاهرة خروج العرب من فلسطين قديمة ترجع إلى سنة ١٩٣٦ إلا أنها توقفت أثناء الحرب ثم لما اتخذ قرار التقسيم تجددت ظاهرة الخروج على نطاق أوسع. وبتلك المناسبة أوصت جامعة الدول العربية بحسن استقبال اللاجئين بينما كانت أوامر الوكالة اليهودية هى البقاء بأى ثمن وكان الأغنياء والطبقة المتوسطة هم أسرع الناس إلى مغادرة البلاد ، كذلك أعطى المسئولون مثلا سيئاً فى كثير من المدن والقرى كما حدث فى حيفا. ويتخذ الكتاب اليهود من ذلك دليلا على التقليل من مسئوليتهم فيذكرون مثلا أنه حينما قرر حاكم الناصرة عدم الخروج بقيت معه الغالبية العظمى من السكان ، ولا يستطيع أحد أن ينكر مسئولية اليهود فى إرهاب العرب خلال شهرى أبريل ومايو واضطرارهم إلى مغادرة البلاد ،

فقد تعمدوا تدمير القرى لمنع سكانها من العودة ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بحادث دير ياسين الذى أثار الرعب والفزع فى نفوس السكان ، فتلاحقت وفود اللاجئين خلال شهرى أبريل ومايو .

وفى أثناء الحرب كان السكان العرب يفرون عادة أمام الجيوش الإسرائيلية بمجرد أن تقترب من قراهم أو مدنهم ـ ويقدر سكان المنطقة العربية التى احتلت بعد ١٥ مايو بنحو ٨٠٠ ألف لم يبق منهم فى إسرائيل سوى ١٦٠ ، وغادر الباقون على دفعات أولا بعد هزائم يوليو ، ثم فى أعقاب اعتداءات أكتوبر وقد كان من المستحيل قيـــام إسرائيل لو تشبث العرب بأوطانهم حتى قال بن جوريون أن المشكلة حلت بطريقة أفضل مما كنا نتوقع ، وذكر وايزمان «لو دبرنا لهذا الأمر جميع إمكانياتنا ما استطعنا الوصول إلى هذه النتيجة » .

وهذه التصريحات إن دلت على شىء فهى تؤكد أنه كان من المستحيل تعايش السكان من الجنسيتين فى فلسطين ، وأن العودة تبقى أمراً نظرياً طالما أن الدولة الدخيلة قائمة .

ويلاحظ أن معظم العرب الذين فضلوا البقاء كانوا يشكلون فئات خاصة كالأقليات المذهبية ، فقد بقى جميع الدروز وهم يبلغون نحو ١٥ ألف وذهب بعضهم إلى حد التعاون مع الإسرائيليين ، ثانيـــاً البدو الذين ليس لديهم من الوعى ما يجعلهم يشعرون شعوراً قويا بتغير نظام الحكم .

وقد اتخذ العرب من مشكلة اللاجئين فى بداية الأمر وسيلة لإحراج إسرائيل أمام الرأى العام الدولى بمعنى أنه إذ ألحوا فى عودة اللاجئين طبقاً لقرار الأمم المتحدة ، فإن إسرائيل سترفض بالتأكيد وتظهر للعالم بأنها معادية للمبـادىء الإنسانية ولقرارات المنظمة الدولية .

وعندنا أن قضية اللاجئين ليست إلا فرعاً من أصل وإصرار العرب على

مبدأ العودة فى ظل الوجود الإسرائيلى هو نوع من السياسة غير الواقعية إذ أنه من الأرجح أن ترفض الغالبية العظمى العودة حتى لا تتحول إلى أقلية مضطهدة تخضع لحكم أجنبى .

وقد أشار إلى ذلك صراحة مندوب باكستان أثناء مناقشات الجمعية العامة فى الدورة الثالثة واقترح بدلا من العودة تبادل السكان .

وربما بنى هذه الفكرة وجود احتمال قوى خلال سنة ١٩٤٩ بإمكان تعديل الحدود لصالح العرب، سواء بالعودة إلى نظام التقسيم أو حتى اقتطاع جزء من القسم اليهودى ..

وكان ذلك محور الجدال فى الجلسة الثالثة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ولكن بعد توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة صار من العسير التحدث عن تعديلات إقليمية .

(٤) لجنة الوساطة الدولية

اتخذت لجنة الوساطة الدولية من منطقة القدس المحايدة مقراً لها وأمضت وقتا فى استطلاع رأى الحكومات .

وبدأت المرحلة الأولى من أعمالها باستطلاع رأى الحكومات العربية ، إذ دعت ممثليها إلى الاجتماع فى بيروت من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل . وكان من المفروض أن تبحث اللجنة مسألة القدس واللاجئين وما يترتب على ذلك من إعادة النظر فى تخطيط الحدود . ومنذ البداية لقيت اللجنة رفضاً باتا من جانب إسرائيل فى بحث تدويل القدس ، وإنما أبدت استعداداً فقط للتباحث حول تأمين وصول الحجاج إلى الأماكن المقدسة ــ والعرب منقسمون إزاء هذه القضية ، وهؤلاء الذين قبلوا التدويل يشترطون أن تتعهد الأمم المتحدة مقدما

بتنفيذه يفضلون على كل حال إعطاء أولوية البحث لمسألة اللاجئين .

وعندما انتقلت اللجنة إلى إسرائيل أكد لها بن جوريون أن بلاده لا تقبل فصل موضوع اللاجئين عن قضية فلسطين العامة ، أى أنها تربطها بموضوع الصلح له أو الأقل تعديل الحدود لصالح إسرائيل كما سنرى . ورفعت اللجنة تقريريها الأول والثانى إلى الأمين العام عن هذه المحادثات الاستطلاعية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى لوزان حيث دارت أهم مرحلة من المحادثات[1] . وفى لوزان حدثت ظاهرة فريدة لم تتكرر بعد ذلك فى نوع العلاقات بين العرب وإسرائيل وهو أن العرب قبلوا التباحث مع إسرائيل حول شئون سياسية .

ولو إن المحادثات لم تتم بصورة مباشرة بل عن طريق لجنة الوساطة مما جعل الرأى العام العالمى يعتقد بإمكان التوصل إلى تسوية ، وقيل فى ذاك الحين أن مشكلة اللاجئين هى التى عرقلت الوصول إلى هذه التسوية وكان ذلك فهما غير دقيق لطبيعة قضية فلسطين ويروى Berger :

إن عبد الله لم يكن الوحيد من بين الوفود العربية التى أرادت أن تتصل سراً بالإسرائيليين فى لوزان ، بل سعت كل دولة إلى أن تحصل على حدة على مكاسب خاصة تظهر بها تفوقها على الدول العربية الأخرى[1] .

وفى أثناء هذه المحادثات وافق العرب للمرة الأولى على مبدأ التقسيم ، وهذا تراجع خطير تم نتيجة عقد اتفاقيات الهدنة التى منحت إسرائيل أقاليم أوسع مما خصص لها ، كذلك يعد تراجعا قبول العرب التباحث مع وفد إسرائيل فى مسائل سياسية ولو عن طريق الوسيط .

---

(١) أنظر ملخص هذه التقارير فى : U, N. Yeer book 48—1949 p. 107 S. 9.

(١) Berger. p. 45.

وقد برزت قضـية اللاجئين باعتبارها المسألة العاجلة التى تحتاج إلى الحل والتى يهتم لها الرأى العالمى فـكانت نظرية العرب هى عودة اللاجئين الفورية إلى المنطقة المخصصة للعرب ، وبذا لا يتعرضون لأن يعيشوا كأقلية ، وردت إسرائيل بأنه لا يمكن بحث قضية اللاجئين منفصلة عن الصلح فإنه حسب القرار رقم ١٩٤ لا بد وأن يعيش اللاجئون مع جيرانهم فى سلام ولن يتحقق هذ السلام إلا بتوقيع صلح مع العرب . كذلك اشترطت إسرائيل مقدما الحصول على بيان دقيق بعدد اللاجئين وبحث موضوع القدس والتعاون الاقتصادى .

وفى أثناء المحادثات عرضت إسرائيل حلا آخر وهو ترك قطاع غزة فى مقابل التـكفل باللاجئين فهى إذن لا تقنع بحدود الهدنة الدائمة وإنما تريد توسعا إقليميا جديداً مقابل حل جزئى لقضية اللاجئين .

وهى تحقق هدفا استراتيجيا آخر من وراء المطالبة بغزة وهو إبعاد الجيش المصرى عن البلاد والتخلص من حكومة عموم فلسطين ، على أن الوفود العربية كانت ترى أن حل قضية اللاجئين يعنى العودة على الأقل إلى حدود التقسيم ، وللمرة الأولى صاروا يطالبون بتنفيذ قرار الأمم المتحـدة الذى احتجوا عليه أشـد الاحتجاج فى سنة ١٩٤٧ ، ويعد هذا الأمر فى حد ذاته تراجعا خطيراً من العرب ، وفى أثناء المحادثات حاولت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لدى إسرائيل بحل قضية اللاجئين حلا جزئيا ، فبعثت بمذكرة بتاريخ ٢٩ مايو تدعو إلى إعادة ٢٥٠ ألف لاجىء والتخلى عن القسم الجنوبى من النقب وإلا أعادت الولايات المتحدة النظر فى سياستها إزاء إسرائيل . ويفسر أحد الباحثين الصهاينة(١) هذا الموقف الفريد من الولايات المتحدة بأنها كانت تحاول أن تساعد الحـكام العرب الموالين للغرب فى ذلك الوقت على

---

(١) gabbay. p. 242.

البقاء خشية أن يسقطوا تحت وطأة تيارات وطنية قوية يمكن أن تزداد قوة بتعقد مشكلة فلسطين . ويضيف أن الأمريكيين لا بد أن يكونوا قد فكروا فى مصير شان كاى تشك حليفهم فى الصين .

وقد يكون لهذا التفسير وزنه لو أن الولايات المتحدة تابعت هذا الإنذار بالتنفيذ ولكنها لم تفعل شيئا من هذا القبيل، وبعد أن توقفت المباحثات عدة أيام خلال شهر يوليو استأنفت من جديد من ١٨ يوليو حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ودخلت الوفود فى تفاصيل دقيقة تتعلق بموضوع اللاجئين .

فعرضت إسرائيل إعادة ١٠٠ ألف على أن يكون لهـا الحرية المطلقة فى اختيار الأماكن التى تنزلهم فيها لأنها لا بد وأن تراعى متطلبات الأمن والإمكانيات الاقتصادية . وفى إسرائيل الدولة الناشئة التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه يصعب امتصاص اللاجئين العرب ، ولذا نرى أن إسرائيل لم تكن جادة حتى فى هـذا العرض وإنما أرادت أن تجس نبض العرب وأن تسترضى الأمريكان بعض الوقت معتمدة على أن العرب سيرفضون بطبيعة الحال هـذا الحل الهزيل . وقد أجاب العرب بمقترحات مختلفة تماما فطالبوا بعودة جميع الذين ينتمون إلى القسم العربى وتعويض هؤلاء الذين كانوا يعيشون فى القسم المخصص لليهود ، وللمرة الثانية أراد العرب أن يؤكدوا مبدأ التقسيم بهـذا الاقتراح ، ولا غرو فقد صار التقسيم فى سنة ١٩٤٩ أهون بكثير من خطوط الهدنة التى فرضت على العرب بالقوة العسكرية . وقد مثل العرب الفلسطينيون فى محادثات لوزان ، وكانت الهيئة العربية العليا تحاول بقدر الإمكان أن تتخذ موقفاً مماثلا للوزير المصرى ، غير أن ذلك لم يمنع بعض الفلسطينيين الأثرياء من أن ينظروا إلى القضية من زاوية مصالحهم الخاصة فقالوا إما أن تشن الحرب أو يعقد صلح ليسهل التعويض عن الأملاك ! ! وطالب آخرون بتكوين

لجنة تكون مهمتها رعاية أموال اللاجئين العرب داخل إسرائيل . وبمضى الوقت أخذت إسرائيل تضع العراقيل والقيود أمام مبدأ العودة فهى تارة تحتج بصعوبة الامتصاص الاقتصادى سيما وأنه يتوافد على إسرائيل مزيد من المهاجرين وقد دعى ٦٠٠ ألف يهودى إلى استيطان فلسطين بعد التوسعات التى تمت فى يوليو سنة ١٩٤٨ ، ثم احتجت إسرائيل بأن أمنها يتعرض للخطر من جراء العودة ما لم يعقد صلح مع العرب .

ثم أثير موضوع الهجرة اليهودية من البلاد العربية وقدرت إسرائيل عدد اليهود الراغبين فى مغادرة البلاد العربية واستيطانها بـ ٤٢٠ ألف . وكثيراً ما تشبه إسرائيل نزوح يهود البلاد العربية وخروج العرب من فلسطين بعمليات تبادل السكان وهذه مغالطة كبرى . ومن داخل إسرائيل ارتفعت أصوات المعارضة لمجرد فتح باب العودة ، وتزعم هذه المعارضة حزب حيروت .

كيف كان موقف لجنة الوساطة من هذه الآراء المتعارضة ؟

الواقع أن اللجنة لم تستطع أن تتخذ إجراء فعالا ، حتى أنها لم تقدم صيغة اقتراح بحل ، بل اكتفت بتحديد بعض النقاط الرئيسية وطلبت إلى الطرفين أن يبديا رأيهما فيها من هذه النقاط مصير المرحلين ، فهل يصبحون مواطنين إسرائيليين ؟ وهل تدعو الدول العربية إلى العودة على هذا الأساس ، أم على أساس احتفاظ العرب بصفتهم القومية ، وما مدى استعداد إسرائيل لكفالة الحرية وعدم الاضطهاد لهؤلاء العائدين .

وإلى أى مدى تستطيع إسرائيل أن تمتص العائدين اقتصادياً ، وهل تتم العودة عن طريق لجنة دولية للتوطين أم يترك لإسرائيل الحرية فى ذلك ، وما هو العدد الذى تقبله إسرائيل وعدد اللاجئين الذين ستمتصهم البلاد العربية .

لقد كان العضو الأمريكى يوافق على مبدأ الإمكانيات الاقتصادية وهذا

مبدأ مرن يجعل إسرائيل سيدة الموقف فى تحديد عدد اللاجئين وكانت إسرائيل باستمرار تبدى تشككها فى تعداد اللاجئين وتطالب إحصائيات دقيقة ، وأخيراً أثارت اللجنة موضوع الحدود وما إذا كان من الممكن تعديلها .

ولم يقدم كلا الطرفين ردوداً حاسمة على هذه الأسئلة خشية التورط وإنما طلب العرب فقط ضماناً دولياً للعائدين ، ولم تشأ دولة عربية أن تحدد مثلا العدد الذى تستطيع استيعابه ، لأن ذلك يعد بمثابة تسليم بتصفية القضية ، مما يؤكد كيف أن قضية اللاجئين ليست سوى فرع من المشكلة السياسية الكبرى يرتبط بها ارتباطا وثيقاً ولا يمكن حله جزئياً .

وقد يقال أن تلك هى وجهة نظر إسرائيل غير أنه ثمة فارق أساسى وهى أننا نرى أن مشكلة اللاجئين مرتبطة بمسألة الاعتراف بوجود إسرائيل أو عدمه بينما أن إسرائيل ترى أن حل المشكلة مترتب على الصلح .

وتطرقت اللجنة بعد ذلك إلى موضوع الممتلكات العربية فرفضت إسرائيل وضع هذه الممتلكات تحت الرقابة أو تعيين وصى عليها بحجة أن ذلك ينقص من سيادتها .

وبخصوص الأموال العربية المجمدة ربطت إسرائيل هذا الموضوع بالأموال اليهودية المجمدة فى البلاد العربية ، وعلى كل حال فقد رأت كثيراً من الدول أنها لا تستطيع تحمل أعباء اللاجئين . ومن هنا نشأت فكرة إنشاء لجنة اقتصادية ثم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ، ويعتبر قبول هذه الوكالة تسليما ضمنيا بأن القضية مجمدة ولو مؤقتا . ومن الناحية العملية لم تكن إسرائيل جادة فى أى من عروضها بالعودة باستثناء حالات محددة وهى توحيد الأسر فعرضت أن يضم النساء والأطفال الذين يعيش عائلهم فى إسرائيل إلى أسرهم على أن يكون الأطفال تحت سن الـ ١٥ وحددت موعداً نهائياً لقبول طلبات

العودة بمارس سنة ١٩٥٠ ثم مدد أكثر من مرة ومع ذلك لم تزد الطلبات عن ١٣٥٨ حالة .وذلك لأنه كان من الصعب على أبناء الأسر العربية أن يقبلوا المواطنة الإسرائيلية وأن يعيشوا كأقلية يسمعون الكثير عن آلامهم .

رفعت اللجنة تقريرها إلى الدورة الرابعة فى الجمعية العامة التى انعقدت فى باريس فى خريف سنة ١٩٤٩ . ويكاد هذا التقرير أن يؤكد تعذر الوصول إلى حل . إلا أن ذلك لم يحل دون استئناف لجنة الوساطة فى جنيف وحاولت أن تلتجىء إلى أسلوب جديد فى العمل وهو تكوين لجنة مشتركة من العرب واليهود لتبحث كل مشكلة فرعية من مشكلات النزاع على حدة فتشكل لجنة للحدود وأخرى للقدس وثالثة للاجئين وهكذا ، وليس هذا هو الأسلوب الذى يتمشى مع اتجاه السياسة العربية ولذلك عاد العرب يشترطون أولا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة السابقة ، بينما تشددت إسرائيل فى موقفها فقالت إن الصلح شرط مسبق لحل هذه المشكلات . ومن ثم اعترفت اللجنة أمام الجمعية العامة فى الدورة الخامسة بفشلها واقترحت الشروع فى حل المشكلات جزئيا والبدء بموضوع اللاجئين .

الفصل السابع

جمود القضيـــة

(١) إسرائيل تحاول الصلح

صار التكييف القانونى من أعقد المشكلات بالنسبة للعلاقات العربية الاسرائيلية ، فإسرائيل تعتبر المادة الأولى من الهدنة الدائمة بمثابة مرحلة انتقال للصلح ، بينما يرى العرب أن الهــدنة معناها استمرار حالة الحرب من الناحية القانونية ، لأنها تشبه اتفاق وقف إطلاق النار .

ويجب الاعتراف بأن الموقف العربى كان متناقضاً من حيث الشكل القانونى ، ففى ١٥ مايو أعلنت الحكومة المصرية أن الغرض من التدخل هو « إعادة الأمن والنظام فى فلسطين وحمايتها من العصابات الصهيونية الإرهابية » ولم تبدأ الدول العربية فى التحدث عن وجود حالة حرب إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة[١] .

لذا حينما أخذت مصر تصدر القوانين العسكرية المتعلقة بالغنائم والتفتيش والمصادرة احتجب إسرائيل على ذلك بالبلاغات السابقة ، وكان على مصر أن تفسر وجود حالة الحرب ، فقالت إنه ليس من الضرورى إعلان الحرب رسمياً وإنما يكتفى بوقوع الاشتباك لإثبات حالة الحرب .

أما نظام الهدنة الدائمة ، فيعتمد على ثلاث هيئات : اللجان المختلطة ، والرقابة الدولية ، ومجلس الأمن . وتتكون اللجــان المختلطة من العسكريين الذين

---

(١) بطرس غالى الحرب بن مصر وإسرائيل مقال بالسياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

يعينهم الطرفان بالتساوى ، ويرأس اللجنة أحد المراقبين الدوليين ، ويعينه كبير هيئة المراقبة .

وكان أول شخص اختير لهذا المنصب هو وليم رايلى الأمريكى سنة ٤٩ — ١٩٥٣ ثم بيرنز الكندى سنة ٥٤ سنة ١٩٥٦ وثبت تحيز كليهما لإسرائيل وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن شروط الهدنة نفسها لم تكن تتمشى مع الأهداف العربية وتتخذ اللجنة المختلطة قراراتها بالأغلبية ، لذا يمكن أن يصدر القرارات بدون حضور أحد الطرفين . ومهمتها فى الأصل إدارية ، ولكن بوسع اللجنة أن تضع التفسيرات الخاصة بشروط الهدنة استناداً على المادتين الأولى والثالثة ، وكان من المفروض أن تبحث هذه اللجان فى تخفيض التسلح وفى إدارة المناطق منزوعة السلاح ، غير أن أعمالها كانت تتلاشى بالتدريج واقتصر نشاطها فيما بعد على التحقيق فى الغارات الإسرائيلية الانتقامية .

وفى بداية عهد الهدنة ولمدة سنة تقريبا ٤٩ — ١٩٥٠ بذلت إسرائيل عدة محاولات للوصول إلى حالة صلح مع الدول العربية المجاورة . إلا أن السياسية الرسمية حتى بالنسبة للاردن صارت هى الاستعداد لجولة تالية : وقفل باب الحديث عن الصلح نهائياً بعد مقتل الملك عبد الله . ومن الشائع أن محاولات الصلح بذلت بالنسبة للأردن ولكن صار معروفاً أن إسرائيل كانت تفضل لو تم الاتفاق مع مصر لأن ذلك سيجر البلاد العربية الأخرى تلقائيا . وقد ترك بواسانجير العضو الفرنسى فى لجنة التوفيق إسرائيل تعتقد بإمكان الصلح مع مصر [١] وذلك لاتفاق وجهات النظر حول بعض المسائل الفرعية . فمصر تعارض ضم عبدالله للضفة الغربية ، وإسرائيل تفضل بالفعل إقامة دولة عربية صغيرة بفلسطين . ثم إن الحدود التى تفصل إسرائيل عن الأردن مخططة تخطيطاً سيئاً فى نظر

(١) Berger. p. 79.

عباس

إسرائيل ، فهى تجعل أراضيها تضيق فى بعض المناطق إلى حـــد عشرة أميال . وتضع القدس وسط أراض أردنية لا تتصل بجسم إسرائيل إلا بواسطة شريط ضيق ، وكثير من القرى منقسمة،تفصل بين جزئيها العربى والإسرائيلى الأسلاك الشائـكة ، وهذا الوضع لا يساعد على استقرار الحدود ، ويذكر العرب دائماً بحقهم المسلوب.

ويروى الـكاتب الصهيونى Gabbay كيف أن الوفد عندما تسلم السلطة فى بداية سنة ١٩٥٠[١] أبدى استعداداً للصلح ونقــل تصريحاً عن مصطفى نصرت وزير الدفاع بتاريخ ٢٠ فبراير قال فيه إن لجنة التوفيق ستجمع قريباً بين وفدين عن مصر وإسرائيل لمناقشة إمكان تسوية على أساس أن تسترد مصر النقب ، فإذا توصلنا إلى اتفاق فإن ذلك سيكون شيئاً هاماً » غير أن السياسة الظاهرة للوفد لم تـكن تختلف عن سياسة الحـكومة المصرية السابقة ، بدليل أنها ما كادت تسمع عن موافقة عبد الله على عقد معاهدة عدم اعتداء فى نفس ذلك الشهر ، حتى دعت الجامعة العربية إلى اجتماع فى أول إبريل واتخذت قرارا بفصل أية دولة عربية تفـكر فى عقد صلح مع إسرائيل. ويمضى الـكاتب الصهيونى فيؤكد روايته السابقة قائلا إنه حدث تحول سريع فى السياسة المصرية بين شهر فبراير ونهاية مارس ، ويرجع هذا التحول إلى رفض إسرائيل التنازل عن النقب ، ثم لجوء عبد الله التل فى هذه الفترة بالذات إلى مصر ، ونشر مقالات تهاجم الملك عبد الله الذى يتفاوض من أجل الصلح ، ولقيت هــذه المقالات صدى كبيراً فى الرأى العام فقدر الوفد أنه يستفيد جماهيريا من متابعة التظاهر بالجولة الثانية .

والراجح أن تجدد الاتصال بين عبد الله وإسرائيل فى نهاية سنة ١٩٤٩

Gabbay p. 319. (٢)

إنما يرجع إلى وساطة السفير الأمريكى جيمس ماكدونالد. وقد ظن عبد الله أن إسرائيل بحاجة إلى إيجاد تسوية مع أية دولة عربية حتى تكسر ذلك المبدأ الذى اعتنقته جميع الدول العربية المحيطة بها ولذا طالب فى هذه المرة بتنازلات إسرائيلية أكثر مما فعل من قبل توقيع الهدنة ، فطالب بإعادة اللد والرملة حتى يتمكن من توطين اللاجئين فيهما. وبذا تتخلص العلاقات العربية الإسرائيلية من أعقد المشكلات التى تثقل كاهلها كما اقترح إعادة الأحياء العربية بمدينة القدس إلى القسم الأردنى ، وطالب بممر يخترق النقب ويصل الأردن بغزة ، وبحرية استخدام ميناء حيفا ، وفى مقابل ذلك يسمح لليهود باستخدام ميناء العقبة وتمنح شركاتهم امتيازات مصانع البوتاس واستغلال بعض المشاريع الأخرى فى الأردن. وأجابت إسرائيل بأنها يمكن أن تقبل التعويض كحل لمشكلة اللاجئين، وليس التنازل عن الأراضى ، وقالت إن إعادة الأحياء العربية بالقدس مستحيل لأن اليهود سكنوها . وتوسط السفير الأمريكى لكى يجعل الوصول إلى تسوية ممكنا وذلك بتضييق مدى الاتفاق وبدل الصلح يكتفى باتفاق عدم اعتداء ، ولا تجبر إسرائيل على تنازلات ، وإنما تمنح الأردن فقط تسهيلات المرور إلى غزة ، أو حيفا كما تمنح إسرائيل تسهيلات المرور إلى القدس[(١)] . بتوسيع الطريق الذى يصل إليها .

وقد وافق الملك عبد الله على الفكرة وعرضها على مجلس الوزراء ،ورغم أن رئيسه توفيق أبو الهدى كان يخضع خضوعاً تاماً للملك ، فإنه لم يستطع أن يقنع المجلس بهذا المشروع ،ويبدو أن إسرائيل شعرت بعجز الملك عن إنفاذ الاتفاق ورأت أن تفضحه لتزيد الدول العربية فرقة . ويقال إن الاتفاق مع الأردن لقى من الأصل معارضة من عدة جهات داخل إسرائيل،فاليسار يخشى إغضاب

(١) روى ماكدونالد السفير الامريكى هذه المعلومات فى كتابه« بعثتى إلى إسرائيل » :
Macdonald My mission to Israel. p. 193 S. q.

روسيا التى ترى فى الملك عبد الله مجرد عميل للانجليز ، والموافقة على تسوية مع الأردن يعنى التسليم ضمناً بأن المعاهدة الإنجليزية الأردنية تسرى على الضفة الغربية ، وكانت إسرائيل قد احتجت بالفعل قبل ذلك على مبدأ سريان المعاهدة بالنسبة للضفة الغربية .

كذلك انتقد اليمين ، ممثلا فى حزب جيرويت والصهيونيين العموميين ، التسوية مع الأردن ، لأنه متمسك بالمبدأ القائل إن إسرائيل يجب أن ترث فلسطين بحدودها السابقة .

ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن لاحظت استحالة التوصل إلى اتفاق ، رأت من الأفضل أن تبادر هى بنشر أنباء المفاوضات السرية . وجاء ذلك حينما أخذ الفلسطينيون يشتركون فى أجهزة الدولة الأردنية المختلفة. ومن جهة أخرى فإن فضح إسرائيل للملك عبد الله كان له صدى بعيد فى الأوساط العربية، فعقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئا واتخذ قرارا بإخراج أى عضو يتفاوض مع إسرائيل منفردا بخصوص شئون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية(١) وشرع المجلس يبحث فى نظام العقوبات التى تفرض على المخالفين ، وربما نصح الإنجليز العراق والأردن بالموافقة على هذا القرار حتى لا يحرج مركز أصدقائهم فى البلاد العربية وفى أعقاب هذه الجلسة اجتمعت اللجنة السياسية واتخذت قراراً آخر فى ١٣ أبريل بعدم جواز ضم أى جزء من أراضى فلسطين . وكان هذا موجهاً ضد الإجراءات التى اتخذها الملك عبد الله لضم الضفة الغربية . وقبل أن تتناول هذه الإجراءات بالسرد نود أن نتساءل: ماذا كانت الدول العربية تقترح لمستقبل هذا الجزء من فلسطين ؟ هل تقام فيه دويلة صغيرة تصبح أشد عجزاً عن مواجهة جارتها اسرائيل ؟ إن هذه التوصية تصبح سليمة لو كانت نية الحرب مع إسرائيل صادقة ، ويخطط لها لكى توضع موضع التنفيذ فى وقت قريب . أما وأن شيئاً

(١) ملخص قرارات مجلس الجامعة العربية ص ٦٥ .

من ذلك لم يكن جارياً بالفعل ، فإن ضم الضفة الغربية فى حد ذاته لا يستدعى هذه الثورة الجامحة .

وقد انتهى بعض الزعماء الفلسطينيين الذين كانوا معروفين بعداواتهم للملك عبد الله مثل موسى العلمى إلى فكرة الضم بعد أن يئس من مواصلة الكفاح . فشرح هذه الفكرة فى كتابه « عبرة النكبة » الذى ترجم إلى الإنجليزية ليكون بمثابة دعاية للملك .

ولا ننكر أن عبد الله اتخذ إجراءات الضم دون موافقة عدد كبير من الفلسطينيين ، إذ أن القضية ذات وجهين ، فهناك مشكلة الوقوف أمام اسرائيل ، وهذه لا تتحمل وجود دويلة فلسطينية صغيرة فى الضفة الغربية . ثم قضية نظام الحكم ، ومن المعروف أن عبد الله لم يكن رجعياً فحسب ، بل إنه كان من طراز رجال البدو الذين لم يفهموا الأساليب العصرية فى الحكم والإدارة .

كان عبد الله طموحاً ، وقد بذل كثيراً من المساعى لإقامة مشروع سوريا الكبرى ولم يوفق فى هذا السبيل ولم تبق أمامه سوى هذه الفرصة لتوسيع مملكته ، فقد كان عدد سكان إمارة شرق الأردن يقل عن ٤٠٠ ألف ويسكن الضفة الغربية فى الأصل ما يوازى هذا العدد أو يزيد ، والضفة الغربية أغنى من الإمارة الصحراوية السابقة ، غير أن ضمها فى هذه الظروف حمل الأردن عبئاً كبيراً ، إذ كان على حكومة عمان أن ترعى ٤٠٠ ألف لاجىء بالإضافة إلى ١٠٠ ألف آخرين يستطيعون بالكاد إعالة أنفسهم . ولا بد أن يكون الملك قد عول منذ البداية على مساعدات بريطانيا والهيئات الدولية . وبمجرد إعلان تكوين حكومة عموم فلسطين فى غزة دعا الملك بعض أنصاره فى مؤتمر بأريحا أول أكتوبر حيث طالب المؤتمرون بالانضمام إلى المملكة ، ووضع مجلس الوزراء مشروعا لتوحيد الضفتين ، ثم وافق عليه مجلس الأمة الذى كان يمثل

الضفة الشرقية وحدها ، وذلك فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٨ . وفى مارس من العام التالى ألغى نظام الحكم العسكرى ، وفى ٧ مايو دعى ثلاثة من الفلسطينيين مواليد الضفة الغربية إلى الاشتراك فى الحكومة ، وهم جميعاً من الموظفين السابقين فى حكومة الانتداب ، ثم انضم إليهم رابع هو رئيس حزب الدفاع السابق

وقد أجريت الانتخابات فى كلتا الضفتين ، وخصص للضفة الغربية عشرون مقعدا أى نفس عدد المقاعد المخصصة للضفة الشرقية بالرغم من أن سكان الضفة الأولى يبلغون الضعفين . وسيعدل هذا النظام فيما بعد مراعاة لعدد السكان كما ستزداد مشاركة أهل الضفة الغربية فى مجلس الوزراء ، وأثر ظهور نتائج الانتخابات ألف سعيد المفتى حكومة من أحد عشر وزيراً : خمسة منهم فلسطينيون . وحلت الحكومة مجلس الأعيان فى أبريل وأعادت تأليفه من عشرين عضوا (وكانو عشرة فى السابق) سبعة منهم فلسطينيون. واجتمع مجلسا النواب والأعيان فى الرابع والعشرين من الشهر وأعلنا وحدة الضفتين ، وذلك « استنادا إلى حق تقرير المصير والوحدة القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات المصالح المشتركة والمجال الحيوى ، ومن أجل المحافظة على كل الحقوق العربية فى فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل ، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضية فلسطين فى نطاق المبادىء القومية والتعاون العربى والعدالة الدولية » كما جاء فى الإعلان الرسمى[١] .

لقد أثرت قضية فلسطين بشكل أو بآخر على الدول العربية المحيطة ، أما بالنسبة للأردن فإن القضية كانت بمثابة إعادة تشكيل للدولة .

٢ — التدعيم الدبلوماسى

ظلت إسرائيل تتمتع بتأييد الدولتين الكبريين : الولايات المتحدة

(١) صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ص ٢٧٤ .

والاتحاد السوفييتي لمدة ثلاث سنوات بعد إعلان قيامها، وبانقضاء هذه المدة ستتحول إسرائيل إلى توثيق صلاتها بالغرب لظروف داخلية وخارجية سنشير إليها فيما بعد . والذى يعنينا هاهنا هو أن إسرائيل استفادت من السياسة الحيادية إن صح التعبير، إذ أن الحياد كان بالنسبة لإسرائيل مجرد مرحلة، لأن مصالحها كانت من الناحية الاقتصادية منذ البداية أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة، فقد تعهدت الحكومة الأمريكية بسد العجز الذى قدر بعشرين مليون دولار شهريا فى ميزانية الدولة الجديدة . وتكفلت الولايات المتحدة أيضاً بتوطين ٦٠٠ ألف يهودى خلال السنوات الثلاث الأولى ، وأصدرت لهذا الغرض قرضاً بـ ٥٠٠ مليون دولار وأعفت الحكومة رءوس الأموال المخصصة لهذه القروض من الضرائب .

ويبدو أن مناحم بيجين اليمينى المتطرف كان يتمتع بشعبية أكثر من غيره لدى يهود الولايات المتحدة ، فهو الذى قام بالدعاية للحصول على هذا القرض ، ولا غرو بعدئذ أن يلقى العرب مسئولية الكارثة على مساعدة الغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة . وأما السكوت عن تأييد الاتحاد السوفييتى فيرجع إلى أن سياسة هذه الدولة كانت بين شد وجذب مع إسرائيل والعرب ، كما أن سياستها المعلنة لمكافحة الاستعمار حولت الأنظار عنها ، وجعلت العرب يركزون الانتقاد على الدول الغربية .

ومع ذلك فقد حرصت إسرائيل على التذكير بوجود معاهدات غير متكافئة بين بريطانيا والدول العربية ، لتستفيد من تأييد الكتلة الشيوعية ، وذكرت أنها تلتقى مع هذه الكتلة فى عدة أمور : منها سبق الاعتراف بالصين الشعبية، ومعارضة دخول أسبانيا التى يحكمها فرانكو إلى الأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد تناست علاقاته السابقة بالمحور بينما استمر الشيوعيون على معاداة كل من له علاقة قديمة بالنازيين ، وطلبوا تطبيق العقوبة على جميع الدول التى تنشىء

علاقات دبلوماسية مع فرانكو ، وبدون أن يقصد العرب وجدوا أنفسهم متقاربين مع أسبانيا التى زودتهم أحيانا بأسلحة بالية لا تناسب الحرب مع إسرائيل .

وسلمت إسرائيل للاتحاد السوفييتى بحق وراثة روسيا القيصرية فى تعيين بطريرك الأرثوذكس ، ورحب الاتحاد السوفيتى بذلك بالرغم من أنه يتبع فى الداخل سياسة لا دينية . وذهب البعض إلى حد القول بأن اتفاق الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى على تأييد إسرائيل هو مظهر طيب للتعاون الدولى والتقاء الكتلتين فى وقت اشتدت فيه الحرب الباردة بينهما فى مناطق أخرى .

ومن الأرجح أن تكون الدول الغربية الكبرى قد نظرت بشىء من الحسد إلى المكاسب التى حققها الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط من جراء قيام إسرائيل ، لذا رأت أن تحد من هذه المكاسب بإصدار تصريح يجعل منها وصية على المنطقة،وهذاهو التصريح الثلاثى المشهور الذى اشتركت فى إعلانه حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ٢٥ مايو ١٩٥٠ . ومن العوامل التى دفعت بهذه الدول إلى إصدار التصريح أيضاً تردد الشكوى من كلا الجانبين: العرب والإسرائيليين بأن الطرف الآخر يتلقى الأسلحة من أصدقائه فى الغرب . فإسرائيل تشكو من أن بريطانيا تسلح العراق والأردن ، والعرب يشكون من أن الولايات المتحدة تسلح إسرائيل . وخشيت هذه الدول أن يستفيد الاتحاد السوفييتى من هذا التسابق على التسلح ، فبادرت إلى إصدار التصريح .

ولما كان هذا التصريح يعتبر خطوة أخرى نحو تجميد القضية الفلسطينية بعد اتفاقيات الهدنة ، فمن الضرورى أن ننقل هنا نصه :

« إن حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة قد انتهزت فرصة اجتماع وزراء خارجيتها الذى عقد أخيراً فى لندن لدراسة بعض المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار فى الدول العربية وإسرائيل بعامة . . . . ومسألة تزويد تلك الدول بالأسلحة الحربيـــــة بخاصة . . . . وقررت إعلان التصريح الآتى :

تعترف الحكومات الثلاث أن الدول العربية وإسرائيل جميعاً فى حاجة إلى الاحتفاظ بقدر خاص من القوات المسلحة لصيانة أمنها الداخلى ولضمان حقها القانونى فى الدفاع عن النفس ، ولتمكينها من القيام بدورها فى الدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة . ولهذا فإن جميع الطلبات التى تقدم من هذه الدول للحصول على أسلحة أو مواد حربية سوف تفحص فى ظل هذه المبادىء ، وبهذه المناسبة تود الحكومات الثلاث أن تعيد إلى الذاكرة وأن تؤكد التصريحات التى سبق أن ألقاها مندوبوها فى مجلس الأمن فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ والتى أعلنوا فيها معارضتهم لقيام سباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل ، وتعلن الحكومات الثلاث أنها قد تلقت تأكيدات من جميع الدول المعنية والتى ستسمح لها بالتزويد بالأسلحة منها ، بأنها لا تنوى أن تقوم بأى اعتداء ضد أية دولة أخرى . وسوف تطلب ضمانات مماثلة كذلك من أية دولة أخرى فى المنطقة سيسمح لها بأن تزود بالأسلحة مستقبلا . وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن عميق اهتمامها ورغبتها فى إقرار السلام والاحتفاظ بالسلم والاستقرار فى المنطقة واعترافها الذى لا يتغير بعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أية دولة وأخرى فى تلك المنطقة . وأن الحكومات الثلاث إذا ما رأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود

أو خطوط الهدنة ، فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقاً للالتزامات بوصفها أعضاء فى هيئة الأمم داخل أو خارج الهيئة لمنع هذا الانتهاك » .

ويستنتج من هذا النص كيف أن الدول الغربية الثلاث صارت تعتبر حدود الهدنة نهائية ، مع أنها تخالف قرار التقسيم ، كما أن هذا التصريح وضع مبدأ جائراً ، وهو ضرورة إقامة توازن فى التسلح بين الدول العربية مجتمعة وبين إسرائيل منفردة ؛ وسيظل هذا المبدأ شائعاً بين الدول الغربية حتى الوقت الحاضر . فإذا تلقى العرب أسلحة من جهة ما ترى الولايات المتحدة أن من العدل تقديم نفس كمية الأسلحة إلى إسرائيل .

وعلى كل فقد صار هذا التصريح لاغياً تلقائياً منذ أن شاركت بريطانيا وفرنسا إسرائيل فى عدوان سنة ١٩٥٦ . وشجعت الأخيرة على انتهاك حدود الهدنة التى أعلن التصريح ضرورة الحفاظ عليها .

٣ — الجمود فى الأمم المتحدة

استمرت لجنة التوفيق فى محاولة تسوية النزاع رغم الصعوبات التى اصطدمت بها، وبينما كانت الدورة السادسة منعقدة فى باريس فى ديسمبر سنة ١٩٥١ تابعت اللجنة أعمالها ، ودعت كلا من العرب وإسرائيل إلى بحث المشكلات الآتية : المناطق منزوعة السلاح ، مستقبل قطاع غزة وربطه بمشكلة اللاجئين وتحويل حيفا إلى ميناء حر . ويبدو أن اللجنة صارت أميل بمضى الوقت إلى وجهة النظر الإسرائيلية ، لأنه بسكوت العرب مدة طويلة على الهدنة ، لم يجد الرأى العام الدولى مبرراً لاستمرار حالة الحرب . وقد وضعت اللجنة مسودة مشروع اتفاق جاء فى مقدمته : « إن نوعاً من ميثاق عدم اعتداء يجب أن يسود بين العرب وإسرائيل ، وأن تلتزم الأمم المتحدة بهذا الميثاق . وتؤكد

جميع الأطراف بمقتضى هذا الميثاق عدم اللجوء للقوة لتحقيق مطالبه وتسوية الخلافات المعلقة[1] وعلى رأسها مسألة التعويضات الناتجة عن مشكلة اللاجئين، مع تنازل كل فريق عن الادعاءات السابقة . فيتنازل الإسرائيليون عن الادعاء بتعويضهم عن خسائر حرب سنة ١٩٤٨ . ويتنازل العرب عن إعادة اللاجئين جميعاً كشرط مسبق . وتدعو المقترحات الجديدة إلى إعادة النظر فى اتفاقيات الهدنة ، لا على أساس تعديل الحدود لحل مشكلة اللاجئين ، كما كان فى السابق ، بل لتنظيم إدارة المناطق منزوعة السلاح ، والتى كانت نصوص الهدنة تضفى عليها كثيراً من اللبس . كذلك يعاد النظر فى تلك الاتفاقيات لأن توزيع مياه الأنهار يتطلب نوعاً من التعاون . بل ذهبت اللجنة إلى حد حث الأطراف على التعاون الاقتصادى بصفة عامة لصالح المنطقة .

رحبت إسرائيل بمقدمة مسودة المشروع ، لأن ذلك من شأنه أن يمهد للصلح إلا أنها لم تسلم بالتفاصيل الأخرى . فاقترحت فيما يخص اللاجئين تبادل السكان . وقالت إن ٢٠٠ ألف يهودى يخرجون من البلاد العربية . وفى هذا ما يقابل خروج العرب من فلسطين . وبخصوص التعويضات ينبغى إنهاء حالة المقاطعة ، لتمكين إسرائيل من الدفع ، كما يجب أن تقيم ممتلكات اليهود فى البلاد العربية ، ويؤخذ فى الاعتبار تقييم الممتلكات العربية على حالتها التى تركت عليها سنة ١٩٤٨ . ومن شأن هذه القيود أن تجعل من التعويضات مجرد شكل ، وتدل هذه الشروط على تصلب إسرائيل باطراد . ولم يكن بوسع العرب سوى أن يتهموا أعضاء اللجنة بالتحيز لإسرائيل .

وفى تقريرها إلى الجمعية العامة ذكرت اللجنة أن الحل متعذر . فإسرائيل

---

(١) U. N. Official records general assembly 6th Session Supplement 8.

ترفض تنفيذ القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ . ويرفض العرب مبدأ التسوية العامه . وكانت هذه هى آخر دورة تثار فيها المشكلات الأساسية المتعلقة بقضية فلسطين، واتجهت الجمعية العامة بعد ذلك إلى قصر نشاطها على المشكلات الفرعية الخاصة باللاجئين . فأوصت اللجنة بأن تبحث الأسس التى يمكن اتباعها لتعويضهم . وهذا تسليم ضمنى بالتراجع عن فكرة العودة .

٤ ـ مغزي قضية اللاجئين

كانت الفكرة السائدة عند العرب هى أن مشكلة اللاجئين أفضل رمز على حيوية القضية ، والدليل على ذلك هو أن الدورات المتعاقبة للجمعية العامة أبدت استعداداً لبحث هذه القضية . وما زال القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ قائماً من الناحية النظرية ، وبوسع العرب أن يتهموا إسرائيل فى أى وقت بإمتناعها عن تنفيذ هذا القرار الخاص بحق اللاجئين فى العودة والتعويض عن الذين لا يرغبون فيها .

وهـذا المنطق سليم لو أنه كان بنية العرب استخدام هذه القضية التى يحرزون فيها كسبا دبلوماسياً للتمهيد لتنفيذ القرار بالقوة طالما أن الأمم المتحدة عاجزة عن ذلك ، أما الاكتفاء بهذا الكسب الدبلوماسى فإنه يهبط بالمشكلة إلى مجرد مناورة سياسية على حساب الجانب الإنسانى فلا تستحق المناورة أن يظل جزء كبير من الشعب الفلسطينى مشرداً نحو عشرين عاماً، وهذا ما جعل كثيرين من الكتاب والمراقبين السياسيين فى الغرب يصفون الحكام العرب بأنهم يستخدمون قضية فلسطين للاستهلاك المحلى .

وحينما طرحت الوفود العربية قضية اللاجئين للمرة الأولى فى مجلس الأمن كان ذلك بمناسبة تدخل الجيوش العربية ، فذكر الممثلون العرب أن هناك

نحو ربع مليون من الفلسطينيين شردوا من ديارهم ، وأن هدف التدخل العربى هو إعادتهم إلى أوطانهم . وإذن لم يستهدف العرب فى هذه الحقبة الاستعطاف أو طلب المعونة . غير أنه بعد حرب الأيام العشرة وزيادة عدد اللاجئين ، تأكدت الحاجة الملحة للمعونة الدولية ، وشغل برنادوت بهذا الموضوع بالدرجة الأولى . واستخدم نفوذه لكى يقنع الحكومة الإسرائيلية بإعادة اللاجئين ، ولم يرفض بن جوريون رفضا باتا ، وإنما وضع شروطا من شأنها أن تجعل العودة مستحيلة ، فقال لا بد أن ترتبط العودة بتسوية عامة حتى لا يتحول العرب العائدون إلى طابور خامس، واشترط على كل حال ألا يعود أحد فى سن القتال ، والغرض من ذلك هو التظاهر بأن ما يعنى إسرائيل هو أمنها والحقيقة أن إسرائيل كانت مصممة على عدم السماح للاجئين بالعودة ، إذ أن مغادرة العرب لبلادهم كانت هى الفرصة الذهبية التى أفسحت المجال لـ ٦٠٠ ألف يهودى للهجرة فى أعقاب قيام الدولة الجديدة .

وعلى عجل أبدت هيئات مختلفة استعدادها لتقديم المعونات العينية للاجئين من بينها شركات البترول العاملة فى البلاد العربية ، وجمعيات إغاثة الطفولة . وتكفلت الأمم المتحدة بالتنسيق والإدارة . غير أن الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٨ شهدت اعتداءات إسرائيلية جديدة ، وتدفق أفواج أخرى من اللاجئين على البلدان العربية المجاورة . واقترن ذلك بحلول فصل الشتاء فتجاوز الأمر إمكانيات هذه الهيئات ، وتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بعمل مباشر وذلك بتخصيص ميزانية محددة ، وتعيين هيئة خاصة للإشراف على إغاثة اللاجئين . وجمعت التبرعات من الدول الأعضاء ، ولم تسهم الحكومات العربية فى النفقات ، لأن نظريتها هى أن العرب كانوا ضحية العدوان ، وعلى دول العالم التى سمحت به والدول الكبرى التى تعد مسئولة عنه إلى حد كبير أن تتكفل بهذه النفقات .

وعندما عادت الجمعية العامة إلى الاجتماع فى خريف سنة ١٩٤٩ كانت اتفاقيات الهدنة الدائمة قد عقدت فضعف الأمل فى العودة . لذا أوصت لجنة التوفيق بتكوين لجنة اقتصادية تتوفر على دراسة الموضوع وتقدم مقترحاتها إلى الجمعية العامة فى نفس الدورة .

واعترفت اللجنة فى تقريرها بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تحتل مكان الصدارة من قضية فلسطين ، وأنه طالما لا يوجد حل سياسى فمن المنتظر أن تبقى هذه المشكلة معلقة فترة من الزمن ، ولذلك يجب الاعتماد على معونة الأمم المتحدة ، إلا أن هذه المعونة لا يجب أن تكون على شكل صدقة كما حدث فى السنة الأولى ، بل لا بد من إفساح مجال العمل أمام اللاجئين ، وذلك بوضع برنامج للتشغيل ولاستغلال مياه نهر الأردن بصورة أفضل . وأقرت اللجنة أن الأقطار المضيفة غير قادرة على تحمل نفقات هذه المشروعات ، ولذا لا بد من أن تتكفل الأمم المتحدة بها . وأن تقدم المعونة مباشرة حتى نهاية سنة ١٩٥٠ .

وإذن فإن اللجنة الاقتصادية هى صاحبة الاقتراح بإنشاء وكالة لغوث اللاجئين وتشغيلهم على أن تكون هذه الوكالة مستقلة إدارياً ، وتمارس أعمالها بالتعاون مع الحكومات المضيفة .

وقد وافقت الدول العربية على إنشاء الوكالة متمسكة بهذا المبدأ الرمزى وهو أنه طالما لا يوجد اتفاق سياسى ، فإن وجود الوكالة لا يسقط حق العرب فى العودة .

وحقيقة الأمر أن فكرة الوكالة انبثقت أولا عن جيمس مكدونالد ،أول سفير أمريكى فى إسرائيل ، والصديق الحميم للصهيونية . وقد رحبت بها الحكومة الإسرائيلية . وإذا تأملنا فى خطط الوكالة نلاحظ أنها خدمت أهداف

إسرائيل أكثر من العرب . فقد خصصت معظم ميزانيتها لإدماج اللاجئين فى البلاد المضيفة . فنى العام الأول كرست لهذا الغرض مائة مليون دولار ، مقابل ١٨ لأعمال الإغاثة العاجلة . ثم اعتمدت ٢٠٠ مليون دولار لأعمال التوطين ، لا الإعادة ، لمدة ثلاث سنوات . وشجعت الولايات المتحدة هذا الاتجاه بأن عرضت مزيدا من المساعدات للدول العربية التى تقبل الإدماج(١) .

وفى ٨ ديسبر ١٩٤٩ صدر القرار الخاص بإنشاء الوكالة ، ولم يعترض عليه أحد وإنما امتنعت الدول الشيوعية عن التصويت . ويلاحظ أنها لم تسهم على الإطلاق فى التبرعات الخاصة بالوكالة . والظاهر أنها اعتبرت المشروع من أساسه أداة للنفوذ الغربى . وفى أثناء المناقشات حول هذا الموضوع أخذ ايبان ، المندوب الدائم لإسرائيل فى الأمم المتحدة، يلمح إلى تحول حكومته نحو التصريح باستحالة العودة . فذكر أن عودة العرب تصادف صعوبات اقتصادية فنية ، فاقتصاد إسرائيل الموجه يعتمد على عمل الفنيين . كما أن مستوى المعيشة لا يسمح بإضافة عدد كبير من غير العاملين الفنيين .

تأسست الوكالة رسمياً فى مايو سنة ١٩٥٠ أى فى نفس التاريخ الذى صدر فيه التصريح الثلاثى ، وكلا الأمرين يعد ظاهرة من ظواهر تجميد القضية. فوجود وكالة دائمة تدرب على التشغيل هو تسليم بأن اللاجئين لن يعودوا إلى أعمالهم التى ألفوها فى السابق قبل مغادرة أوطانهم .

وفى أول ميزانية للوكالة خصص عشرون مليون دولار للتشغيل و١٣ مليون دولار للاغاثة ، وحسب قرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ دعيت الدول الأعضاء إلى التبرع الاختيارى ، وكانت الولايات المتحدة منذ إقامة الوكالة هى التى تقدم الجزء الأكبر من هذه التبرعات ، تليها بريطانيا . وسمح الأمم المتحدة بعقد

---

(١) سامى حكيم ص ١٧٣ .

قروض لمدة معينة لسـد العجز فى ميزانية الوكالة . وتأسست لجنة رقابة على أعمال الوكالة من أربع دول ، هى : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا ، مع إمكان إضافة ثلاثة دول أخرى من بين الأعضاء الذين يقدمون التبرعات للوكالة .

وتدل المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة أثناء بحث إنشاء الوكالة أن معظم الأعضاء توقعوا أن هذا الحل مؤقت ، فأعلن مندوبا هولندا والدانيمارك مثلا أن العالم عطف على قضية اليهود ، لأنهم شردوا بواسطة النازيين ، فلا يعقل أن تتسبب إسرائيل فى تشريد شعب آخر . ومن ثم يجب السماح بعودة كل من يرغب فى ذلك ، على أن تكون هذه العودة بصورة فردية لا جماعية . واقترحت بريطانيا وبعض الدول الأخرى إدماج اللاجئين الذين لا يرغبون فى العودة وطلبت إلى إسرائيل أن توطن أيضاً العدد الذى يسمح اقتصادها بامتصاصه . وقالت يجب أن توجه أعمال الوكالة لهذا الغرض وهو إدماج اللاجئين فى اقتصاديات الدول المختلفة فى الشرق الأوسط . واعترض مندوب باكستان(١) بأن هذا الاقتراح يعتبر نقضا للقرار ١٩٤ الصادر سنة ١٩٤٨ .

وجهت الوكالة نظام التشغيل إلى الأعمال التى لا تتطلب استخدام المواد الخام حتى يتم تشغيل أكبر عدد بأقل تكلفة، من ذلك مثلا شق الطرق أو التوسع فى الرى وهكذا تستطيع الوكالة أن تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها للأجور . وكما قال المندوب الفرنسى فى الجمعية العامة إن هذا النظام يستهدف رفع حالة اللاجئين المعنوية . وفى الدورة السادسة ١٩٥٢/٥١ ووجهت الجمعية العامة بتقريرين : الأول من لجنة التوفيق ، وهو يشير إلى ازدياد حالة الكراهية بين العرب وإسرائيل، وخاصة فى بيئات اللاجئين، وإذا تأملنا تقرير اللجنة نلاحظ أنه كان

U. N. General Assembly 5th session Supplement. 8. (١)

متأثراً بوجهة النظر الإسرائيلية . فهى تعلل سحب إسرائيل عرضها السابق بعودة ١٠٠ ألف لاجىء بازدياد حالة الكره ضدها ، وبمجىء مزيد من المهاجرين اليهود من البلاد العربية وخاصة اليمن والعراق . وهذا التعليل ينطوى على أمرين :أولا الظن بأن إسرائيل كانت مستعدة فى وقت ما لإعادة ١٠٠ ألف لاجىء ، وهذا غير صحيح . والأمر الثانى هو أن ذكر خروج اليهود من البلاد العربية يعد بمثابة تبرير لما تدعيه إسرائيل من أن رفض عودة اللاجئين ، يقابله اضطهاد اليهود فى البلاد العربية واضطرارهم إلى الهجرة .

والتقرير الثانى قدمته الوكالة ، وهو يسلم بصعوبة تنفيذ العودة ويتحدث عن إمكان توطين اللاجئين فى مناطق أخرى . واحتجت الدول العربية على هذا التقرير بأنه يتنافى مع العدل ومع القرارات السابقة . وحاولت الجمعية أن تتوصل إلى توصيات على أساس الحل الوسط . فأيدت طلب الوكالة برفع ميزانيتها إلى ٥٠ مليون دولار لأعمال الإغاثة فى العام التالى ، وتخصيص ٢٠٠ مليون دولار أخرى لإعادة التوطين على مدى ثلاث سنوات ، على ألا يتعارض ذلك مع قرارات الجمعية العامة السابقة .

ودعت التوصية حكومات المنطقة إلى التعاون لحل هذه القضية ، ولكنها لم تحدد تاريخاً معيناً لإنهاء أعمال الوكالة ، مما يدل على أن المختصين توقعوا استمرار مشكلة اللاجئين دون حل . ورغم ذلك فقد رحبت الصحف العربية بالتوصية لأنها أكدت القرارات السابقة الخاصة بعودة اللاجئين ، وربما وافقت الدول العربية على التوصيات الجديدة لأنها ظنت أن الأمم المتحدة تحصر مناقشاتها منذ مدة فى أعمال وكالة الغوث ، وهاهى تفتح الباب فى هذه الدورة لطرح قضية فلسطين برمتها التى كادت أن تجمد فى المنظمة الدولية[١] .

تعرضت لجنة التوفيق بعد تقديم هذا التقرير لهجوم إسرائيل والاتحاد

(١) قرارات مجلس الجامعة العربية ص ٧٤ .

السوفييتى . أما إسرائيل فطالبت بتصفية اللجنة لأنها فشلت فى حل جميع المشكلات وطالبت بتشكيل لجنة أخرى باسم لجنة المساعى الحميدة تتخذ مقرها فى الأمم المتحدة وتعمل من أجل تسوية عامة . أما قضية اللاجئين فيمكن تسويتها على أساس تبادل السكان ، وأضاف المندوب الإسرائيلى مغالطا بالأرقام أن نحو ٣٠٠ ألف يهودى قد اضطروا إلى مغادرة البلاد العربية ، وفى مقابل ذلك أخرج نحو ٥٠٠ ألف عربى من فلسطين .

واتهم الاتحاد السوفييتى لجنة التوفيق بأنها تخدم أغراض الولايات المتحدة ، وطالب هو الآخـــر بحلها قائلا إنه يجب أن تترك المشكلة لتحلها حكومات الشرق الأوسط فيما بينها(١) .

صوتت الجمعية العامة رغم هذه الاعتراضات على مشروع الدول الغربية بأغلبية ساحقة . ومن المدهش أن معظم الدول العربية أيدت المقترحات الخاصة بالتعاون مع الوكالة وإنهاء مشكلة اللاجئين فى أقرب فرصة ، مما يدل على أن الدول العربية أرادت أن تفسر القرار على أنه استمرار لقرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وحقيقة الأمر أن القرار الجديد يحتوى على فقرات أخرى تشير إلى بحث موضوع التوطين . وعلى كل فإن توصية سنة ١٩٥٢ لم تبدل شيئاً من سياسة الحكومات العربية نحو موضوع اللاجئين وقد اتخذت كل منها موقفاً خاصاً فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين ومدى إدماجهم فى الدول المضيفة وتفصيل ذلك :

فى الأردن اكتسب اللاجئون صفة المواطنة بعد قرار ضم الضفة الغربية ، لذلك قالت الدوائر الغربية إن الأردن أكثر تعاونا مع وكالة غوث اللاجئين . أما الدول العربية الأخرى فقـد امتنعت عن فتح باب المواطنة أمام اللاجئين

---

(١) U. N. official Rocrds adhoc political Commitee. 10/1/52 p. 197.

بسبب أو بآخر ، فلبنان يخشى أن يؤدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن الطائفى . إذ أن أغلبية اللاجئين من المسلمين السنيين . أما مصر فترفض إدماج اللاجئين لأسباب اقتصادية وسياسية، وأبرزها المحافظة على الكيان الفلسطينى . ومن حيث الوضع القانونى أيد قانون الجنسية الصادر فى الأردن سنة ٥٤ حق كل شخص كان فلسطينياً حتى ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ ويقيم بصفة دائمة فى الأردن ، فى أن يصبح مواطناً أردنياً . وهـــذا الإدماج السياسى لم يصحبه إدماج اقتصادى لضعف الإمكانيات .

ففى الضفة الغربية يعيش نحو ٩٧٢ ألف أى ٧١٪ من سكان المملكة ، ومن بين هؤلاء ٤٧٠ ألفاً مسجلون كلاجئين ويعيشون بجانب ٧٣٤ ألفاً فى الضفة الغربية أى فى مساحة لا تتجاوز ٢١٦٥ ميلا مربعاً معظمها قحل .

وفى لبنان يعامل اللاجئون مثل الأجانب ، بل يخضعون لإجراءات أشد ، فلا يجوز لهم تملك العقارات. أما ممارسة الأعمال التجارية فلا تجوز إلا بإذن من رئيس الجمهورية. وتفرض على اللاجئين قيود شديدة فى التنقل، ويعاقب المخالفون بمنع الإعانة ، كما أن الحصول على بطاقات الإقامة يتم بعد فحص دقيــق من الجهات الإدارية . ويمنح اللاجئون تسهيلات للمغادرة ، ذلك أن لبنان يعتقد بأن سوريا تستطيع امتصاص عدد أكبر من اللاجئين .

وبالفعل يعامل اللاجئون فى سوريا معاملة أفضل من حيث سهولة الحصول على الجنسية، ولـكن ينص القانون على أن الحصول على الجنسية بصورة جماعية يتطلب إصدار تشريع خاص . ويتمتع اللاجئون بحرية ممارسة التجارة والمهن الحرة . وإذن فإن سوريا مثل مصر ترفض إدماج اللاجئين لأغراض سياسية ، هى المحافظة على الـكيان الفلسطينى .

وفى مصر سمح لعدد محدود بالإقامة والعمل والتجارة والتوظف ، دون

الحصول على الجنسية المصرية . ويعيش معظم اللاجئين فى قطاع غزة الخاضع للإدارة العسكرية .

وقبل قيام إسرائيل كان القطاع يضم نحو ٨٥ ألفاً، وصلوا إلى ٢٥٠ ألف بعد احتشاد اللاجئين فيه ، ولا تزيد مساحته عن خمسين ميلا مربعاً . وكان المجال الطبيعى لاقتصاد غزة هو بير سبع والقدس ، وقد انقطعت سبل الاتصال بهما ، فكان لا بد من إيجاد تعويض ، وهو إقامة سوق حرة . ولا يستطيع اللاجئون مغادرة القطاع بحرية تامة إلا أن القيود ليست مشددة .

يتصل موضوع التعويضات بمشكلة اللاجئين اتصالا وثيقاً ، وكانت إسرائيل تبدى الاستعداد فى بداية قيامها لدفع التعويضات لتكسب التأييد الدولى . واتخذ قرار فى الجمعية العامة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠ بتكوين لجنة لتسوية هذا الموضوع، وتأسس مكتب اللاجئين فى القدس لتقدير الممتلكات ، واستقر هذا المكتب بالقدس. وكانت حجة إسرائيل التى راوغت بها المكتب هى عدم توفر سجلات منظمة ، وبالتالى يصعب تقييم الأملاك،إلاأن الإجراءات التى كانت تتخذ منذ قيام إسرائيل تدل جميعاً على نية الاستيلاء على الأملاك قبل النظر فى التعويض . ففى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ صدر(١) قانون يعلن أن كل أرض متروكة توضع تحت إشراف الدولة ، وتمنح الحكومة الأرض للمزارعين الجدد . وقد راعت الحكومة الإسرائيلية أن توطن المهاجرين اليهود فى مختلف الأراضى المتروكة لخدمة أغراض استراتيجية ، معطية ذلك الأمر الأولوية على متطلبات الاستغلال الاقتصادى . كما جمدت إسرائيل الأموال العربية المودعة فى بنوك فلسطين ، وقدرتها بـ ٤ مليون جنيه ، بينما يقدرها العرب بـ ٥ ملايين . ويلاحظ أن العرب لم يفكروا فى تخريب ممتلكاتهم قبل مغادرتها على الأقل

(١) انظر Gabbay chap. 7.

لأنهم كانوا يأملون فى العودة بعد انتصار الجيوش العربية . ولهذه النقطة أهميتها ، إذ أن إسرائيل عند تقييم الممتلكات أرادت أن تراعى الوضع الذى كانت عليه عند مغادرة أصحابها لها ، وعلى ذلك فإن الاستيلاء عليها سالمة وإمكان استغلالها بسهولة بعد ذلك ، لا بد وأن يؤخذ فى الاعتبار إذا أضيفت إليها قيمة جديدة ، إذ أن الملاك العرب هم الذين وضعوا الأساس فى إقامة معظم البيارات الموجودة الآن فى إسرائيل .

وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أعلن موسى شاريت أن حكومته مستعدة لدفع التعويضات شريطة أن تستخدم لتوطين اللاجئين فى أماكن جديدة ، ثم أبدت إسرائيل شيئاً من التساهل المؤقت أثناء النظر فى قبول عضويتها فى الأمم المتحدة .

إلا أن الفكرة المسيطرة على الكنيست عند المناقشات التى توالت حول هذا الموضوع ، هى ربط قضية التعويضات بمسألة توطين اللاجئين ، بل إن الأحزاب المتطرفة مثل حيروت طالبت بحساب تعويضات أخرى ، ادعت أنها تستحق على البلاد العربية التى تدخلت عسكرياً فى فلسطين ، وسموها تعويضات حرب .

وبالتالى يسقط حق العرب الفلسطينيين فى التعويضات . كما يسقط حقهم فى العودة حسب آراء هؤلاء المتطرفين . وعلى كل حال فإن إسرائيل منذ البداية أعلنت أنه فى حالة دفع التعويضات لا بد من مشاركة الأمم المتحدة والدول الكبرى وتحمل العبء الأكبر منها . ورفضت بشدة فكرة تعيين وصى على ممتلكات اللاجئين ، وما زال هذا الموضوع يتعثر فى الأمم المتحدة ولا يحظى بتأييد أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة .

مهما قيل من إمكان إعادة توطين اللاجئين ، فإن بقاء المشكلة لا يمكن أن

نتجاهل آثاره السياسية ، فما زال اللاجئون يعلمون أبناءهم بأنهم من اللد أو الرملة أو عكا . وإذا مر رجال الأمم المتحدة وسألوا أحد الصغار : من أين أنت ؟ أجاب : أنا من هذا البلد أو ذاك ، من الأراضى المحتلة .

وخلاصة القول إن اللاجئين يؤيدون بصفة جماعية مبدأ الكيان الفلسطينى، ولكن إذا أتيح لهم كأفراد أن يجدوا عملا فى أى مكان فإنهم لا يستطيعون ،أن يرفضوا تلك الفرصة .

الفصل الثامن

قصور نظام الهدنة

١ — فى القطاع الأردنى :

يعالج بعض المؤلفين الغربيين هذا الموضوع بعنوان « العلاقات العربية الإسرائيلية » .

ونحن نرفض هذا التعبير ، لأنه يفترض وجوداً شرعياً لإسرائيل . ومن الشائع أن نظام الهدنة طبق على الحدود الإسرائيلية الأردنية بصورة أفضل من غيرها نسبياً .وفى سنة ١٩٥٢ اقترب البلدان من تهدئة الحالة على الحدود بقبول إقامة لجان مراقبة محلية مشتركة ، مهمتها مراقبة مناطق الحدود من الجانبين . ورأى إسرائيل أن يتولى الجيش لا الإدارة العادية الإشراف على تلك اللجان حتى تتضح المسئولية . وقد تشكلت بالفعل بعض لجان الحدود فى المنطقة المتاخمة لإيلات ، ولكن توقف العمل من أجل إقامة لجان جديدة بعد إغارة اليهود على قبية .

وأخطر ما ورد فى هذا الاتفاق هو إنشاء محاكم لمعاقبة المتسللين . ولم تستطع حكومة الأردن وضع هذا البند موضع التنفيذ ، وإلا تعرضت لثورة العناصر الوطنية . كذلك وضع نظام خاص للتعاون فى منطقة القدس . فرفعت إسرائيل العراقيل التى كانت تضعها لتزويد المدينة القديمة بالكهرباء ، وخففت الأردن القيود المفروضة على مرور القوافل إلى جبل سكوبس ، واستطاعت

إسرائيل أن تمد خطاً حديدياً إلى القدس الجديدة[١] .

على أن إسرائيل كانت تأمل فى أن تتوصل إلى اتفاق أوسع مدى ، فلم تـكن راضية عن انقسام القرية الصغيرة إلى قسمين تفصلهما الأسلاك الشائكة وينظر العرب أحياناً من وراء هذه الأسلاك ليشاهدوا أمام أعينهم ممتلـكاتهم المسلوبة . وكان وضع بعض المدن الأردنية شاذاً مثل قلقيلية التى كانت مزدهرة فى الماضى ثم أخذ شأنها يضمحل بسبب انفصالها عن المزارع المحيطة بها .

وقد عرضت إسرائيل رد بعض هـذه المزارع مقابل توسيع الطريق الذى يصلها بالقدس . فرفضت حكومة الأردن إجراء أى تعديل إقليمى . وفى سنة ١٩٥٣ كانت أوضاع إسرائيل الاقتصادية متدهورة بسبب تشديد الحصـار العربى ، وكثيراً ما تلجأ الحـكومة الإسرائيلية إلى الغارات العدوانية المفاجئة بقصد تقوية الروح المعنوية ، مما يدل على أن حياة إسرائيل مبنية على العدوان. وقد دبرت غارة قبية التى قتل فيها خمسون عربيـاً فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ لتحقيق هذا الهدف[٢] . وادعت إسرائيل ، كما يحدث دائمـاً عند شن هذه الغارات ، أن الحـكومة الأردنية تتواطأ مع الفدائيين . وطلبت أن يبعد اللاجئون عن منطقة الحدود إلى مسافة عشرين ميلا . والواقع أن الحديث لا يتردد بنفس الدرجة حول الإرهابيين الإسرائيليين الذين كثيراً ما يعبرون الحدود من المستعمرات المجاورة لـكى يمارسوا هوايتهم التى دربوا عليها منذ أعمال المقاومة فى أوربا ، وهى تدبير الاغتيالات والأعمال الإرهابية .

ويجب أن نعترف أيضاً بأن أعمال الفدائيين العرب من جانب الأردن لم تـكن فى الغالب بتدبير الحـكومة الأردنية ، بل كثيراً ما قصد بها إحراجها .

---

(١) Hutchison p. 56

(٢) اعترف بذلك Berger رغم تحيزه لإسرائيل Berger p. 90. S.q.

يدل على ذلك تأكيد جلوب القائد العـام للجيش الأردنى ، من أنه طوال توليه لهذا المنصب، كان يعمل على منع أعمال التسلل أو الفدائيين بعبارة أخرى وذلك لاعتقاده بعدم جدواها[1] .

وحدث أيضاً أن حامت الشبهة حول المتطرفين الإسرائيليين فى تدبير بعض الغارات على الحدود الإسرائيلية لـكى يحرجوا الحـكومات الأقل نزوعاً إلى العدوان . ومن الراجح أن يكون ديان وبن جوريون ولافون قد اشتركوا فى تدبير حادث السطو على حافلة ركاب إسرائيلية وقتل من فيها قرب الحدود الأردنية ، وكان القصد من ذلك إحراج حكومة شاريت وإثبات فشـل سياستها ، وقد جر هـذا الحادث شاريت إلى المشاركة فى الغارات الثأرية وتدبير غارة نحالين .

وتدل مناقشات مجلس الأمن التى دارت حول موضوع غارة « نحالين » على أن إسرائيل أرادت أن تتخذ من إثارة القلاقل على الحدود ، دليلا على فشل نظام الهدنة وضرورة تغييره إلى صلح ، أو على الأقل تسوية ما تعطى للعلاقات بينها وبين الدول العربية صورة جديدة . لذا فضـل الأردن سحب شكواه فى نهاية الأمر .

ومهما قيل عن الهدوء النسبى الذى ساد الحدود الأردنية الإسرائيلية ، فهناك قائمة طويلة من الانتهاكات ينقلها لنا « هانشسون[2] » كبير المراقبين الدوليين فى هذا القطاع ، وذلك فى المدة الواقعة بين يونيو ١٩٤٩ ، وأكتوبر ١٩٥٤ .

بلغت الشكاوى الإسرائيلية ١٦١٢ ، والأردنية ١٣٤٨ ، ولم تحقق هيئة

---

(١) Glub, A soldier with the Arabs, Chap, 20.

(٢) Hutchion p. 90

الرقابة الدولية إلا فى الحالات الجدية . وأصدرت فى خلال هـذه المدة خمسة وتسعين حكما بالمخالفة على إسرائيل ، وستين على الأردن . وتتعلق الشكاوى أحياناً بعبور القوات النظامية للحدود . وهذا النوع من المخالفات تفوقت فيه إسرائيل (٣٥٧ شكوى من إسرائيل ، مقابل ١٤٦ من الأردن) وعلى العـكس ترددت الشكوى من عبور الفدائيين الذين لا يتبعون القوات النظامية فبلغت ٧٤٧ شكوى ضد الأردن ، مقابل ١٨ ضد إسرائيل .

أما حالات طرد السكان المدنيين ، فلم تصدر منه أية شكوى ضد الأردن، وعلى العـكس وجهت ٦١ شكوى بهـذا الخصوص ضد إسرائيل . كذلك كانت حوادث الاختراق الجوى أكثر تردداً من جانب إسرائيل (٣٤٠ حالة مقابل ٤٨ من الأردن) .

وقد أشرنا من قبل كيف عمل جلوب على إيقاف أعمال الفدائيين ، غير أنه بعد عزله فى مارس أمكن استئنافها . وقابلت إسرائيل هذا النشاط المتجدد من الفدائيين بتقديم مطالب جديدة تستهدف تعديل نظام القوافل التى تصعد فى مواعيد محددة إلى جبل سكوبس ، حيث بقيت الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا ترمزان إلى تبعية قديمة لليهود .

وكثيرا ما يبالغ هؤلاء فى أهمية هذه الأمور الروحية كنوع من أنواع الدعاية وكسب التأييد الدولى . وحقيقة الأمر أن إسرائيل لم تـكن بحاجة إلى الاحتفاظ بهذه الجامعة أو ذلك المستشفى المعزول عن أراضيها ، والمؤكد أنها تطلعت إلى الجبل الذى يشرف على مدينة القدس ويحتل موقعـا استراتيجيا هاما ، وإلا فإن إسرائيل كانت قد أنشأت فى مدينة القدس جامعة حديثة وزالت حاجتها بالفعل إلى الاحتفاظ بهـــذه الجامعة ذات القيمة التاريخية المحضة .

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ شنت إسرائيل أفظع غارات وحشية على الأردن منذ توقيع الهدنة ، وهى غارة قلقيلية التى قتل فيها أكثر من خمسين مدنياً عربيا ، وللأسف تابعت وثائق الأمم المتحدة وتقاريرها وصف إسرائيل لهذه الغارات بأنها ثأرية وانتقامية . كأن العرب هم البادءون بالعدوان ، وأن إسرائيل ، إنما تلجأ إلى هذه الغارات للثأر من البادىء بها ، ولكن إذا تأملنا الدوافع التى أدت إلى غارة قلقيلية نلاحظ أنها استهدفت أغراضاً سياسية بعيدة المدى . فإما أن تكون إسرائيل قد أرادت أن تحول الأنظار عن خطتها الأساسية لغزو مصر ، وإما أن تكون قد أرادت التأثير على الانتخابات النيابيةفى الأردن التى اقترب موعدها وكان ينتظر ظفر الوطنيين بأغلبية المقاعد فى المجلس الجديد.وكأن إسرائيل تريدأن تحذر من قيام حكم وطنى هناك. ومن الجائز أيضاً أن يكون هدف العدوان الإسرائيلى هو منع وصول الجيش العراقى إلى الأردن ، إذ أن حكومة تل أبيب كانت تعتبر دخول القوات العراقية إلى الأردن مخالفاً لشروط الهدنة . ويشاع أن بريطانيا أوعزت إلى حليفها نورى السعيد بأن يرسل تلك القوات إلى الأردن قبيل العدوان الثلاثى ، وذلك لمنع تصاعد الأحزاب الوطنية الميالة إلى مصر .غير أن الملك حسين فضل أن يترك العاصفة تمر ، ولم يوافق على دخول القوات العراقية إلى بلاده ، وترك الوطنيين يتسلمون السلطة . أما رجال الأمم المتحدة فقد فسروا الهدنة الأردنية الإسرائيلية على أساس أنها تمنع من عودة القوات العراقية إلى المثلث الذى كانت ترابط فيه سنة ١٩٤٩ . لكنها لا تقيد حرية العراق والأردن فى تدبير خطط الدفاع معاً . وعلى كل فقد تراجعت بريطانيا فى آخر لحظة عن هذه الخطة ، وأصدرت بيانا بتطبيق معاهدة الدفاع مع الأردن إذا ما تعرضت لغزو خارجى .

ونخلص من ذلك إلى أن الأردن كان عاجزاً عن الدفاع عن نفسه أمام العدو الإسرائيلى منفردا ، ولذلك لم يكن بوسع حكومة عمان أن ترد على الغارات واسعة النطاق بمثلها .

٢ — فى القطاع السورى :

ثبت قصور نظام الهدنة ها هنا لسببين رئيسيين :

الأول : هو عدم التزام إسرائيل بالتنظيم الخاص بالمنطقة منزوعة السلاح .

والثانى : هو متاخمة منطقة الحدود للبحيرات وحوض نهر الأردن وفروعه ، وما يترتب على ذلك من ضرورة وجود اتفاق لتنظيم توزيع المياه .

وقد أشرنا إلى أن سوريا قبلت تحت الضغط الانسحاب من الأراضى التى كانت تحتلها من فلسطين ، شريطة أن تكون منزوعة السلاح . وتشمل هذه الأراضى قطاعين غير متصلين :

الأول يمتد من منتصف بحيرة الحولة بمحاذاة نهر الأردن حتى التقائه ببحيرة طبرية . ويتراوح عرض المنطقة بين كيلو متر وأربعة كيلو مترات .

ويمتد القطاع الثانى جنوب شرق طبرية إلى مسافة أربعة كيلومتر إلى خمسة ، عند نقطة التقاء الحدود بين سوريا والأردن . وحسب المادة الخامسة من الهدنة السورية الإسرائيلية تتوجب إعادة الحياة المدنية فى المنطقة إلى حالتها الطبيعية . وقد فهم المراقبون الدوليون أن هذه المادة تعنى إشرافهم على تطبيقها . واقترحوا أن تخصص شرطة يهودية لحماية السكان اليهود ، وأخرى عربية لحماية السكان العرب . ثم تبين أن إسرائيل تسلح رجال الشرطة بصورة تتجاوز مهمة الأمن الداخلى . واستخدمت هذه القوات لطرد السكان العرب من المنطقة

حينما شرعت إسرائيل فى تجفيف بحيرة الحولة سنة ١٩٥١ . وكان المقصود من ذلك إقامة مستعمرات جديدة فى المنطقة . وعرضت إسرائيل شراء ما بقى للعرب من أراض فى هـذا القطاع ، فرفضت سوريا السماح بالبيع ، ووقعت بعض الاشتباكات ، وأصدر مجلس الأمن قرارا بالسماح بتجفيف بعض أجزاء البحيرة مع عدم الإخلال بملكية السكان العرب .

شجع هذا القرار إسرائيل على المضى فى العدوان ، فوضعت العالم أمام الأمر الواقع ، وأخرجت السكان العرب وأعلنت سيادتها على المنطقة منزوعة السلاح ، مخالفـة بذلك روح اتفاق الهدنة ونصها . وقد فـكرت حكومة الشيشكلى آنذاك فى الاستعانة بالجيش العراقى لإيقاف الاعتـداءات الإسرائيلية ، إلا أن تطلع الهاشميين إلى إحياء مشروع الهلال الخصيب ؛ جعل سوريا تتوجس خيفة من بقاء القوات العراقية فى أراضيها ، كما أن اشتباكا على نطاق واسع قد يؤدى إلى جلب المزيد من القوات العراقية ، ففضلت قبول الأمر الواقع ، وعادت القوات العراقية بعد أربعة أشهر .

ومن جهة أخرى أثارت إسرائيل مشكلات حول وضع بحيرة طبرية ، فادعت السيادة عليها ، لأنها كانت تدخل ضمن فلسطين فى عهـد الانتداب البريطانى[١] . ولـكن سوريا تحتل الساحل من ناحية الشرق ، ومن حقها تأمين هذا الساحل ، وممارسة حق الصيد فى البحيرة . وأرادت إسرائيل أن تتخذ من مسألة الصيد حجة لبدء مفاوضات تستهدف تنظيمه . فرفضت سوريا. وانتهى الأمر بتحديد مسافة تجاه الساحل السورى تمتـد ٢٥٠ مترا داخل البحيرة ، تعتبر مياها سورية ، وتستطيع القوارب السورية أن تمارس فيها حق الصيد . ولـكن من السهل تصور ما يترتب على مثل هذا التقسيم من مشكلات

---

(١) Berger, p. 105—117.

فليس بوسع الصيادين أن يلتزموا بخط وهمى ، كما أنه من الطبيعى أن يشك كل فريق فى طبيعة وأهداف القوارب التى تنزل إلى البحيرة . لذلك كانت بحيرة طبرية من أشد مناطق الهدنة توترا . وقد شهدت الفترة بين سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ تصاعدا مستمرا للاشتباكات المسلحة على الحدود ، وزاد من هذا التوتر أعمال تحويل مياه الأردن التى أخذت إسرائيل تنفذها سراً أحياناً ، وعلانية أحيانا أخرى ،ومتحدية قرارات مجلس الأمن الذى طلب إيقاف أعمال التحويل إلى أن يتم اتفاق بين الأطراف المعنية .

على أنه فى الوقت الذى أبدت فيه الدول الغربية إيقاف أعمال التحويل ، رأت أن ترضى إسرائيل من جانب آخر بالموافقة على تجفيف بقية بحيرة الحولة بعد أن صار أمرا واقعاً . وعندما طرح هـذا الموضوع من جديد على مجلس الأمن فى يناير ١٩٥٤ ، استخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو لإيقاف القرار ،وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها الاتحاد السوفييتى الاعتراض لصالح العرب فى نزاعهم مع إسرائيل .

وفى ذلك الحين كانت الولايات المتحدة تتحمس لمشروع مشترك لتوزيع مياه الأردن ، ولذلك لم تشجع اتخاذ قرارات حاسمة لمجلس الأمن ، على أمل أن يساعد ذلك على نجاح جونستون فى مهمته . ومن جهة أخرى ؛ نسب إلى شوكت شقير ، القائد العام السورى فى ذلك الوقت الرأى القائل بعدم جدوى الاشتباكات الجزئية ، ويدخل فى هذا الباب نشاط الفدائيين[١] . لذلك نلحظ هدوءاً نسبياً فى عام ١٩٥٤ ، إلا أن أحوال سوريا الداخلية والخارجية لم تلبث أن تبدلت فى العام التالى . فقد شهدت سنة ١٩٥٥ تقارباً مطردا بين مصر وسوريا ،انتهى بعقد معاهدة دفاع مشترك ، كما بدأ استيراد الأسلحة من الكتلة

---

(١) Burns, p. 110.

الشرقية . وانتقلت قيادة الجيش إلى ضباط من الشبان الوطنيين المتحمسين . فلم يستطيعوا أن يقفوا جامدين أمام استمرار إسرائيل فى تحويل مياه الأردن . وقد مضى عامان كاملان على محاولات جونستون دون جدوى للتوفيق بين العرب وإسرائيل على طريقة لتوزيع المياه ، إذ كان تحيزه لإسرائيل ؛ كما سنرى؛ أمراً واضحاً . ولما كان مجلس الأمن قد أمر بإيقاف أعمال التحويل ريثما تتفق الأطراف المعنية ، فلم يكن بوسع الجيش السورى سوى أن يطلق النار كلما اكتشف المهندسين الإسرائيليين يخالفون هذا القرار .

وفى بعض الأحيان كان الإسرائيليون يدعون أنهم يقومون فقط بأعمال الحفر لإنشاء مساقط المياه الخاصة بتوليد الكهرباء من بحيرة طبرية ، إلا أنه ثبت أنهم كانوا يقومون ببناء خزانات لمد أنابيب المياه إلى صحراء النقب ، تنفيذاً لوعد بن جوريون بأن ينقل المياه إلى هذه الأراضى الجرداء فى أقرب وقت . تلك هى الظروف التى أحاطت بأكبر غارة إسرائيلية شنت على سوريا يوم ١١ من ديسمبر ١٩٥٥ ، وقد وقعت هذه الغارة بينما كان بيرنز كبير المراقبين الدوليين يقيم فى إسرائيل للتباحث فى شأن الاعتداء على الحدود المصرية قبل ذلك بشهر واحد ، مما جعل بيرنز يعتقد أن من بين أهداف هذه الغارة اختبار معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا . وعلى كل فقد أدت هذه الغارة العنيفة إلى تفكير كثير من الأعضاء بمجلس الأمن فى ضرورة تغيير نظام الهدنة . وجاء همرشولد فى مهمة خاصة إلى الشرق الأوسط لبحث هذا الموضوع . وسنعود إلى تفصيل ذلك فى مناسبة أخرى . أما القضية التى تتعلق مباشرة بالهدنة السورية ، فهى كما تبينا موضوع مياه الأردن ، وكيفية توزيعها .

٣ — مياه الأردن :

يتلقى الأردن معظم مياهه من روافد تقع شمال بحـيرية طبرية ، ومنها الحصبانى وينبع فى لبنان ، وبنى ياس وينبع فى سوريا ، ودان الذى ينبع فى إسرائيل، لذلك صارت طبرية شبه خزان كبير للنهر. والرافد الكبير الذى يصب جنوبها هو اليرموك الذى ينبع من سوريا . ومن المعروف أن إسرائيل تسيطر على معظم البحيرة . وفى سنة ١٩٥٣ اعترض مجلس الأمن على انفراد إسرائيل باجراء أى تحويل لمياه النهر ، واقترحت وكالة غوث اللاجئين إرسال بعثة علمية لدراسة موضوع المياه ، وللأسف فإن الوكالة التى تخضع ماليا لنفوذ الولايات المتحدة ، قبلت أن يتولى أحد الأمريكيين ، وهو اريك جونستون القيام بهذه الدراسة .

جاء جونستون الى الشرق الأوسط فى ١٩٥٣/١٠/٢١ ، أى بعد غارة قبية بعدة أيام ، ورغم ذلك ، فقد قبل العرب مبدئياً التباحث مع المبعوث الأمريكى، إذ كان يظن أن المشروع سيحل الكثير من أزمة اللاجئين المتعطلين بإيجاد مزيد من الأراضى الزراعية . وعندما قدم مقترحاته الأولى سنة ١٩٥٤ رفضها[١] العرب لأسباب سياسية وفنية ، إذ أن المشروع كان يقوم على أساس استغلال موحد للنهر ، تشرف عليه هيئة يشترك فيها اليهود مما يجر بالضرورة إلى التعاون مع دولة إسرائيل . ثم إن المشروع لا يراعى الحدود السياسية ، وهو يترك الخزان الرئيسى فى بحيرة طبرية التى تسيطر عليها إسرائيل . ومن الأفضل للعرب أن يحولوا مجرى الروافد الشمالية التى تقع فى أراضيهم . وحسب مشروع جونستون يخصص نحو ثلثى المياه لصالح الدول العربية المنتفعة ، وهى : لبنان وسوريا والأردن . أى أنه لا يضيف شيئاً جديداً لصالح العرب لأنهم يمتلكون بالفعل

---

(١) انظر المطامع اليهودية فى السيطرة على المياه العربية ، من منشورات الهيئة العربية العليا

هذه النسبة . فمن الأفضل إذن إقامة سدود على الفروع داخل البلاد العربية . ومن المدهش أن اليهود رفضوا أيضاً المشروع بحجة إغفال فرع الليطانى الذى كانوا يريدون تحويل مياهه أيضاً إلى خزان بحيرة طبرية. وقدم كل من العرب واليهود مشروعاً مضاداً لتوزيع المياه . وقد حاول جونستون أن يوفق بين المشروعين فقدم خطة جديدة سنة ١٩٥٥ ، وفيما يلى جدول يبين نظام التوزيع فى المشروع الأصلى، والمشروع العربى ، ومشروع جونستون المعدل :

عدد الدونمات التى تروى فى كل قطر

	المشروع الاصلى(٢)	المشروع العربى	المشروع المعدل
لبنان	—	٣٥ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠
إسرائيل	٤١٦ر٠٠٠	٢٣٤ر٠٠٠	١ر٧٩٠ر٠٠٠
الأردن	٤٩٠ر٠٠٠	٤٩٠ر٠٠٠	٤٣٠ر٠٠٠
سوريا	٣٠ر٠٠٠	١١٩ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
المجموع	٩٣٦ر٠٠٠	٨٧٨ر٠٠٠	٢ر٦٠٠ر٠٠٠

ملايين الأمتار المكعبة من المياه التى يحصل عليها كل قطر سنويا :

لبنان	—	٣٥	٧ر٤٥٠
إسرائيل	٣٩٤	١٨٢	١ر٢٩٠
الأردن	٧٧٤	٦٩٨	٥٧٥
سوريا	٤٥	١٣٢	٣٠
المجموع	١ر٢١٣	١ر٠٤٨	٢ر٣٤٥

والخلاصة هو إن اسرائيل وحدها تحصل على ٤٠٪ من مجموع المياه حسب

(١) Rony Gabbay 474.

المشروع المعدل . ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد لرفض العرب للمشروع ، وإنما كانوا يواجهون معضلة أخرى لايمكن التغلب عليها ،وهى أن تلك المشروعات الأمريكية كانت تقتضى اعتبار الأردن نهر دولياً(١) ، وبالتالى يجب على جميع الدول الواقعة فى واديه أن تتعاون فى استثمار المياه ، أو تنظيم الملاحة وغير ذلك من الأنظمة المتبعة للأنهار الدولية . وهو ما يعنى ضمنا الاعتراف بإسرائيل .

وفى قضية نهر الأردن الدليل القاطع على أن المشكلات المتفرعة عن قضية فلسطين يتعذر حلها جزئياً. فبعد أن رفض العرب المشروع فى أكتوبر ١٩٥٦ ظلت إسرائيل متوقفة فترة من الزمن ، حسب قرار مجلس الأمن . إلا أنها استغلت الظروف المترتبة على العدوان الثلاثى ، وشرعت فى تنفيذ القسم الأول من مشروعها سنة ١٩٥٧ ، وهو القسم الذى انتهت منه بعد سبع سنوات ، وسكت العرب طوال هذه الفترة حتى عقد مؤتمر القمة الأول لهذا الغرض ، وكان المقصود على الأقل إيقاف المرحلة الثانية من المشروع . ومنذ بداية المشكلة ؛ كان واضحاً أمام العرب أن أى تنفيذ لمشروعات تحويل الروافد يتطلب حماية عسكرية قوية ، لا سيما وأن مناطق التحويل تقع تقريباً من الحدود مع العدو . وبالنسبة للبنان فإن مناطق التحويل تقع على مرمى المدافع الإسرائيلية . ومن المعروف أن لبنان يرفض دخول قوات عربية إلى أراضيه ، محافظة على مبدإ الكيان اللبنانى ، لذا لم تستطع مؤتمرات القمة سنة ١٩٦٤ أن تتخذ إجراء فعالا لمنع إسرائيل من تنفيذ القسم الثانى من مشروعها .

٤ — مصر والممرات المائية

إذا كانت الهدنة الدائمة قد جمدت الجبهة من الناحية العسكرية،فقد حاولت

---

(١) Doharty, the Jordan river.

مصر أن تعوض هذا التجميد بتأكيد حالة الحرب مع إسرائيل ، واتخاذ جميع الإجراءات التى تثبت ذلك ، وبذا تظل قضية فلسطين مطروحة سياسياً ودولياً . فصدر القانون العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ الذى وضع نظام تفتيش السفن بالموانى المصرية . ثم أكمل ذلك بالقانون رقم ١٣ الذى يطبق قواعد القانون الدولى العام المتعلقة بالحرب ، والذى يجعل من حــق الدولة المحاربة مصادرة البضائع المرسلة إلى العدو ، والتى يعثر عليها بعد التفتيش . وترتب على هــذا إقامة محكمة للغنائم البحرية بالاسكندرية ثم أخرى للغنائم التى يعثر عليها فى الطائرات ، كما صــدر قانون ثالث يحظر التعامل مع الأشخاص أو الهيئات التى لها نشاط اقتصادى مع إسرائيل(١) . ومع مرور الزمن اتسع نطاق المقاطعة ، إذ كانت تدرج أسماء الشركات التى تتعاون مع إسرائيل فى قوائم سوداء ، ويطبق عليها نظام المقاطعة فى جميع البلدان العربية . وتجلى أثر هذه المقاطعة على شركات الطيران والملاحة بصفة خاصة ، ونجح فى إرغام معظم شركات الطيران التى لها خطوط فى الشرق الأوسط على أن تحول طريقها عن مطار « اللد » الدولى ففقد أهميته . وبالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى ، فقد تحول عن الخطة الأصلية التى بنى عليها الإسرائيليون آمالهم ، وهى تصدير المصنوعات إلى البلاد العربية ، واستيراد المواد الغذائية منها ، فاضطرت إسرائيل إلى تــكريس جهد مضاعف للإنتاج الزراعى .

وبعد عقد الهدنة بوقت قصير ؛ شرعت إسرائيل فى تقديم الاحتجاجات على الحصار البحرى ، واتجهت أولا إلى لجنة الهدنة ، فاعترضت مصر بأن هذا الموضوع لا يدخل فى اختصاص اللجنة ، إذ أن الحصار مسألة سياسية تمارسها السلطات

(١) بطرس غالى — الحرب بين مصر وإسرائيل — مقال بالسياسة الدولية عــدد أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

المدنية . أما لجنة الهدنة فتختص بالشئون العسكرية المحضة .

وافق رئيس اللاجنة أولا على وجهة النظر المصرية ، ثم عاد فأيد إسرائيل مدعياً بأن الحصار البحرى يخالف روح نظام الهدنة . وفى هذه الأثناء أخذت مصر تضيف إلى قائمة الممنوعات الاستراتيجية سلعاً جديدة ، وحسب القانون الدولى ، يجوز للسلطات المصرية مصادرتها عند العثور عليها . وكان أصحاب السفن لا يرغبون فى المغامرة بمصادرة البضائع ، أو وضع سفنهم فى قوائم سوداء مما يعرضها للتفتيش ، وبالتالى للتعطيل عند المرور فى المياه المصرية ،لذلك تجنبوا مخالفة القوانين المصرية فى أغلب الأحيان . وتذكر المصادر الإسرائيلية أنها تمكنت خلال السنوات الأولى من تهريب نحو ١٠ ٪ من البضائع الواردة إليها على سفن مرت بقناة السويس[١] ، ولكن بعد أن شددت الرقابة سنة ١٩٥٠ كاد التهريب يختفى .

وتشمل إجراءات الحصار منع السفن المحايدة التى تكون مؤجرة بطريق مباشر أو من الباطن لإسرائيل من المرور فى قناة السويس . احتجت إسرائيل لدى مجلس الأمن على الإجراءات المصرية ، سواء فيما يتعلق بالتفتيش ومصادرة المواد الاستراتيجية ، أو فيما يتعلق بحق إسرائيل فى المرور بقناة السويس . ولم تكن الدول الغربية راغبة فى طرح الموضوع أصلا أمام المجلس ، لأنها كانت تسعى آنذاك لإقامة حلف رباعى فى شرق البحر المتوسط ، وتأمل فى أن تجذب مصر إليها ، ولكن عندما طرح الموضوع لم تتردد فى تأييد إسرائيل. وكانت حجج العدو التى تقدم بها إلى مجلس الأمن تنبنى على الأسس الآتية :

١ ـ أن الهدنة الدائمة هى حالة خاصة جدت على القانون الدولى ، ولا يمكن اعتبارها مجرد اتفاق لوقف إطلاق النار ، لأن الأجهزة التابعة للأمم المتحدة تشرف على تنفيذها .

---

(١) Berger p. 159

٢ — ثم إن هذه الهدنة استطالت بحيث يصعب تشبيهها بمجرد اتفاق عسكرى لوقف إطلاق النار .

٣ — واحتجت إسرائيل بمعاهدة سنه ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، حتى بين الدول المتحاربة . ولم تأخذ إسرائيل سوى جانب واحد من تلك المعاهدة ، متجاهلة المادة العاشرة التى تعطى لمصر حق الدفاع عن نفسها فى القناة . وإذن فإن محور القضية يدور حول ما إذا كانت الهدنة الدائمة توازى حالة إنهاء الحرب أم لا .

حاول مجلس الأمن أن يعيد القضية إلى الطرفين ، لتسويتها وديا . وبعد إلحاح من إسرائيل أصدر قراراً فى أول سبتمبر ١٩٥١ يدعو مصر إلى رفع إجراءات(٢) الحصار ، ذاكراً فى حيثيات القرار أن منع مرور السفن يعتبر عملا عدوانياً منافيا لاتفاق الهدنة ، كما يمس حرية التجارة بالنسبة للدول التى لم تشترك فى حرب فلسطين . وإذن فقد أخذ المجلس بالنظرية القائلة بأن الهدنة تساوى إنهاء حالة الحرب .

وهذا موضوع قانونى ، رأت مصر أن محكمة العدل الدولية هى الهيئة المختصة بالبت فيه ، وليس مجلس الأمن الخاضع لمؤثرات سياسية . كذلك فإن تفسير معاهدة ١٨٨٨ مسألة قانونية تدخل فى اختصاص المحكمة الدولية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن المجلس لم يتخذ قراره هذا بالإجماع ، وإنما امتنعت عن التصويت ثلاث دول هى : الاتحاد السوفييتى ، والهند ، والصين .

ويعد امتناع الاتحاد السوفييتى ظاهرة هامة جديدة بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فقد رأيناه فى الماضى يصوت مع الولايات المتحدة لإصدار القرارات المؤيدة لإسرائيل

---

(١) U. N. Official Records, security Council 1—16, 8—1951, No. 2241

ويعتبر الامتناع مرحلة انتقال بين التأييد السابق لإسرائيل ، وبين تأييد العرب ابتداء من عام ١٩٥٤ ، هذا التأييد الذى تمثل فى استخدام حق الفيتو لمنع تجديد قرار مشابه اتخذه مجلس الأمن ضد منع سفينة بت جاليم الإسرائيلية من المرور فى القناة. والظاهر أن إسرائيل تعمدت إرسال السفينة بت جاليم إلى قناة السويس بقصد التأثير على المفاوضات الإنجليزية المصرية ، فتبين لبريطانيا كيف أن حرية الملاحة ستتعرض للخطر إذا تم الجلاء . وهـــذا يوضح لنا فساد الادعاءات الصهيونية من أن إسرائيل كانت خلال عام ١٩٥٢ تعرض التعاون مع الحكومة المصرية لمكافحة الإمبريالية البريطانية . ولا شك أن تظاهر إسرائيل بمعاداة النفوذ البريطانى أوهم السوفييت خلال السنوات الأولى من وجود إسرائيل بأنها عنصر صالح فى المنطقة ، فلما انكشفت صلاتها الوثيقة بالإمبريالية ؛ أخذ يتحول بسرعة نحو تأييد العرب .

على كل حال لم تكن إسرائيل منذ البداية تأمل فى استخدام قناة السويس وهى تستطيع أن تستغنى عن هذا الممر إلى حد كبير بإيجـــاد ميناء على خليج العقبة . وقد أشرنا فى أوائل هذا الكتاب كيف أحضر وايزمان على عجل ليقنع الولايات المتحدة بضرورة منح إسرائيل منفذاً على خليج العقبة حينما كانت الأمم المتحدة تنظر فى كيفية التقسيم . على أن العرب كانوا يسيطرون على النقب حتى نهاية عام ١٩٤٨ ولم تتمكن إسرائيل من احتلال قرية أم الرشراش على الخليج قبل ١٥ مارس ، أى بعد توقيع الهدنة مع مصر والأردن . ويبدو أن هذه المنطقة كانت تائهة بين الجبهتين العربيتين ، فلم تحتج إسرائيل إلى أكثر من ١٥٠ جندياً ، وخمس ناقلات لاحتلال القرية التى صارت نواة لميناء إيلات.

وبادر الأردن إلى رفع شكوى إلى هيئة المراقبة ، على أساس أنه لم يكن من

حق إسرائيل تغيير الوضع العسكرى بعد توقيع الهدنة ، حتى ولو كانت المنطقة التى احتلت حديثاً داخلة فى القسم اليهودى حسب قرار التقسيم ، لأن خطوط الهدنة لم تحدد طبقاً للتقسيم ، وإنما رسمت حسب الأمر الواقع الناجم عن الهزائم العسكرية العربية . ووافق بانش كبير المراقبين الدوليين على هذا الرأى وأرسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٩ وقد جاء فى نهايتها مايلى « إننى[1] متأكد تمام التأكيد أنه ـ ما عدا ما هو متعلق بالعقبة ذاتها ـ فإن المراكز التى أنشأتها فى هذه المنطقة القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية ؛ أنشئت كلها بعد الهدنة التى دخلت فى التنفيذ فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، مع استثناء مراكز القوات الأردنية فى « عين عبد » و « كرنوب » وبذلك تكون هذه المراكز جميعاً قد أقيمت خلافاً لأحكام الهدنة » .

وتمشيا مع سياسة الحصار البحرى التى أخذت مصر تتوسع فيها بإطراد ؛ كان لا بد من إيجاد وسيلة لإقفال الخليج فى وجه الملاحة الإسرائيلية، ولا يتحقق ذلك إلا بالاتفاق مع حكومة السعودية التى تقع شواطئها على الطرف الآخر من الخليج . وفى أوائل سنة ١٩٥٠ دخلت القوات المصرية جزيرتى « تيران » و « صنافير » بالاتفاق مع الحكومة السعودية . وهاتان الجزيرتان تقعان فى مدخل الخليج الذى يعرف بمضايق تيران . ويبلغ عرض هذه المضايق ١٢ ميلا ، ومع وجود الجزر ؛ تصبح الممرات المائية التى تشكل هذه المضايق داخلة فى المياه الإقليمية العربية ، سواء أكانت مصرية أم سعودية . ومعنى ذلك أنه يصبح من حق السلطات العربية منع سفن العدو من المرور فيها ،وتفتيش السفن المحايدة التى تبحر فوق تلك المياه .

وبعد أن اتخذت الاستعدادات العسكرية لمراقبة الملاحة ، رأت الحكومة

---

(١) حامد سلطان : المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين ص ٤٣ .

المصرية أن تبلغ بريطانيا بهذه الإجراءات الجديدة ، نظراً إلى أن السفن البريطانية تتردد على الخليج ، وذلك لوجود حامية بريطانية فى ميناء العقبة الأردنى . وجاء فى المذكرة المصرية الصادرة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٠ الفقرة الآتية « ولمان كان هذا الاحتلال لم توح به فكرة إعاقة المرور البرىء على أى وجه فى المجال البحرى الواقع بين الجزيرتين المذكورتين وشاطىء سيناء المصرى ، فمن المسلم به أن هذا الممر ، وهو الوحيد الممكن سلوكه عملياً ؛ سيبقى حراً كما كان فى الماضى ،وذلك وفقاً للعرف الدولى ، ومبادىء القانون الدولى المقررة » .

وفى نفس الوقت أبلغت السفارة الأمريكية بهذه الإجراءات . ووزع منشور على شركات الملاحة والقنصليات الأجنبية فى مصر حتى تكون جميع السفن الحربية والتجارية على علم بنظام المرور فى مضايق تيران . ويمكن إجمال هذه الإجراءات فيما يلى :

١ — إذا حاولت[1] سفينة حربية إسرائيلية ، أو سفينة حربية مساعدة تابعة لإسرائيل أن تمر فى المياه الإقليمية ، بما فى ذلك مدخل خليج العقبة ؛ أمكن إطلاق النيران فى مواجهتها لإنذارها ولمنعها من المرور ، على ألا توجه القذيفة إليها مباشرة بغرض إصابتها إلا إذا أمعنت فى مخالفتها .

٢— إذا حاولت سفينة تجارية تابعة لإسرائيل أن تمر فى المياه الإقليمية المصرية بما فى ذلك مدخل خليج العقبة الواقع بين جزيرة تيران وساحل سينا ، فيكتفى بضبط هذه السفينة وحجزها دون مصادرتها ، وإحالة أمرها إلى مجلس الغنائم، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية بمساعدة الوحدات العربية التابعة لمصلحة خفر السواحل .

٣ — قبل مرور السفن الحربية والتجارية والأجنبية المحايدة بمدخل خليج

---

(١) المصدر السابق ص ٤٦ .

العقبة ، فمن حق السفن الحربية المصرية ، وكذلك محطات الإشارات بالبر ، سؤالها عن اسمها وجنسيتها ووجهتها ، كما هو متبع دولياً ، على أن يكون استعمال هذا الحق بحيث لا يعوق حرية المرور البرىء عبر مدخل خليج العقبة شمالا أو جنوباً .

وفى أوائل يوليو ١٩٥١ احتجزت السفينة البريطانية « إمباير روش » لمخالفتها التعليمات ، فتبودلت فى هذا الشأن خطابات بين السفارة البريطانية والخارجية المصرية ، ونخلص منها إلى أن بريطانيا أقرت بحق مصر فى ممارسة الرقابة على الملاحة . ووعدت بريطانيا بأن تبلغ السلطات المصرية فى المستقبل عن جنسية السفن ووجهتها قبل أن تصل إلى نقط المراقبة المصرية ، وذلك تلافيا لتعطيل الملاحة ، وتعريض السفن للزيارة والتفتيش .

وبذلك تكون بريطانيا قد اعترفت بأن موقف مصر بخصوص الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون الدولى .

لا شك أن إقفال مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية قد أصاب اقتصادها بضربة قاصمة . ذلك لأن مخططى الاقتصاد الإسرائيلى عولوا على إيجاد أسواق للصناعات الإسرائيلية فى الدول المتخلفة فى آسيا وأفريقيا . وفى سنة ١٩٥٣ كانت المفاوضات تدور بين الهند وإسرائيل لعقد اتفاقية تجارية ، كما أن أثيوبيا اعترفت اعترافا كاملا بها . ومن الواضح أن إسرائيل لا تستفيد من هذه العلاقات الجديدة إلا باستخدام مضيق تيران . وقد قابلت مصر هذا التسلل الإسرائيلى الى آسيا وافريقيا بإحكام الحصار فى سنة ١٩٥٣ ، ووافقت لجنة الهدنة على حظر الملاحة التجارية لأى من الطرفين المتنازعين فى المياه الإقليمية للطرف الآخر . وتأكد بذلك حق مصر فى منع الملاحة الإسرائيلية من المضايق .

ولما رفعت إسرائيل شكوى إلى مجلس الأمن تطالب بفتح الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة سنة ١٩٥٤ ، أبطل الاتحاد السوفييتى القرار باستخدام حق الفيتو . ولم يظهر رد فعل على هذا الموقف إلا فى سبتمبر ١٩٥٥ ، فى ذلك التاريخ صرح بن جوريون بأنه إذا لم يمكن فتح مضايق تيران للملاحة بواسطة الأمم المتحدة ، فعلى إسرائيل أن تعول على نفسها لفتح هذا الممر الدولى بالقوة، وقدر لذلك ثلاثة عشر شهراً ، فهل كانت نية بن جوريون أن تقوم حكومته بعمل منفرد حتى ولو لم تتجمع تلك الظروف التى أدت إلى العـــدوان الثلاثى الذى تصادف وقوعه بالفعل عند نهاية المدة المحددة ، وأدى إلى فتح المضايق للملاحة الإسرائيلية ؟

ومن المعروف أن حجة إسرائيل بخصوص حرية الملاحة فى المضايق ؛ هو أن خليج العقبة بحر دولى ، لوقوع أكثر من دولة على سواحله .

وعلى ذلك فإن مضايق تيران تعتبر مياهاً دولية ، لأنها الطريق الوحيد للوصول إليه ، ولا يجوز استخدام حق السيادة على المياه الإقليمية بدون قيد . وهنا نعود إلى محور الخلاف الرئيسى وهو نظام الهدنة الدائمة ، وهل يعتبر إنهاء لحالة الحرب أم لا . فإذا لم يكن مطابقاً لإنهاء حالة الحرب ، فمن حق الدول العربية أن تمنع سفن العدو من المرور بمياهها الإقليمية ، وذلك لممارسة حق الدفاع عن النفس .

وتأتى مشـكلة العقبة لتضيف دليلا جديداً على قصور نظام الهدنة ،وكيف أنه ترك المشكلات الفرعية معلقة تستعصى على الحل .

الفصل التاسع

مصر وقضية فلسطين قبل سنة ١٩٥٦

(١) موقف الدول الكبرى

بينا فى الفصل السابق كيف أن نظام الهدنة الدائمة لم يكن عملياً . والواقع أن اتفاقيات الهدنة كانت تعبيرا عن الهزيمة العسكرية العربية . ولذلك لم تستطع الحكومات العربية أن تواجه بمنطق سليم دائماً المشكلات الفرعية الناجمة عنها . ومن هنا تعذر حل مشكلات كثيرة مثل مشكلة اللاجئين ، واستخدام الممرات المائية . وكان على العرب أن يبحثوا عن حل جذرى، إما بالاستعداد العسكرى أو بإيجاد تسوية نهائية إذا كانوا عاجزين عن هذا الحل الأمثل .

ومن المعروف أن الرأى العام العربى كان مجمعاً على رفض فكرة الصلح . وإذن فقد صار لزاماً على الحكومات العربية أن تستعد جدياً لخوض الجولة الثانية ومواجهة العالم بالأمر الواقع ، وهى السياسة التى نجحت مع إسرائيل . إلا أن الحكومات العربية فعلت العكس تماما فأخذت تتحدث كثيراً عن الجولة الثانية ، وتعلن ذلك فى الإذاعات والصحف دون أن تستعد جدياً لخوض المعركة . ونتج عن ذلك أن صارت لدى إسرائيل حجج قوية لاستعطاف الرأى العام العالمى ، واستيراد الأسلحة بكميات هائلة ، والاستعداد للعدوان فى صمت .

على أن إسرائيل هى الأخرى لم تكن راضية عن نظام الهدنة ، بل إنها كانت أشد انتقادا له ، وطالبت بتطبيق المادة الأولى التى تدعو إلى جعل الهدنة مقدمة لتسوية نهائية . وفسرت إسرائيل هذه التسوية بأنها الصلح

أو السلام . وليس صحيحاً أن قادة الصهيونية يرغبون فى السلام فى حد ذاته ، وإنما من الطبيعى أن رحب سالب الحق بإيجاد تسوية سريعة ؛ تجعل صاحب الحق المسلوب يعترف له بذلك فيسقط حقه إلى الأبد .

ولإسرائيل مصالح أخرى هامة تتحقق من وراء الصلح أو التسوية الدائمة ، فمن الأسهل اقناع المهاجرين بالمجىء بأعداد وفيرة إذا كانت الأمور مستقرة ، على أن اسرائيل تمكنت فى الثلاث سنوات الأولى من تهجير ٦٠٠ ألف . إلا أن حركة الهجرة انحسرت بعد ذلك ، بل لوحظت أيضاً حالات خروج من البلاد لا يستهان بها . وقد دل تاريخ اسرائيل القصير على أنه كلما توقفت الهجرة احتاجت إلى عمل عدوانى ترفع به المعنويات لتجذب وفوداً جديدة من المهاجرين.

وفى سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ كانت إسرائيل تعانى أزمات اقتصادية وسياسية لم يسبق لها مثيل . ولم ينقذها من الانهيار الاقتصادى فى ذلك الحين سوى وجود اتفاق التعويضات الذى فرض على ألمانيا الغربية بواسطة الولايات المتحدة . ومن الناحية السياسية شهد هذا العام تحول الاتحاد السوفييتى من حالة الفتور إلى اتخاذ موقف مضاد ، انتهى بقطع العلاقات الدبلوماسية فترة من الوقت خلال عام ١٩٥٣ ، وكذلك اعتبر مجىء الجمهوريين إلى الحكم فى الولايات المتحدة خسارة لإسرائيل ، لا لأن الحزب الجمهورى يقف موقفاً محايداً من النزاع العربى الإسرائيلى ، بل لأنه أقل تحيزاً للصهيونية من الحزب الديمقراطى.

وفى هذه الظروف ازدادت إسرائيل تعلقا بإيجاد تسوية ، وكان موسى شاريت يتزعم الاتجاه القائل بإمكان تقديم تنازلات بسيطة للعرب إذا قبلوا التسوية . وفى هذه الأثناء كانت مصر مشغولة بمحادثات الجلاء ، وترجو أن تستفيد من الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا لإتمام عقد المعاهدة بصورة ترضيها ، ولذلك صدرت تلميحات مصرية تشير إلى إمكان تسوية إذا

ما استردت مصر بعض الامتيازات السابقة فى النقب ، ويروى بيرجر[١] ، نقلا عن المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل لم تعارض فى امتلاك مصر لخط حديدى عبر النقب يصل بينها وبين الأردن ، إلا أن مصر طالبت بممر عريض يقطع اتصال اسرائيل بخليج العقبة . وإذا صح وجود مباحثات من هذا النوع ، فنحن نعتقد أنها كانت مناورة من كلا الطرفين ، للتغلب على صعوبات داخلية . فمصر تريد كسب الأمريكيين فى هذه المرحلة الدقيقة من المفاوضات مع بريطانيا ، وإسرائيل تعانى من أزمات اقتصادية وسياسية مستفحلة .

ولم تخف عن الأمريكان هذه الحقائق ، فقد قام دلاس بجولة فى الشرق الأوسط لإقناع الحكومات العربية بالانضمام إلى الأحلاف العسكرية ، وعاد ليصرح بأنه وجد العرب مشغولين بالصراع مع إسرائيل من جهة ، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى . ولذلك فهم[١] لا يدركون — على حد تعبيره — خطر الشيوعية .

هل قصد دلاس من هذا التصريح أن يبرر الموقف العربى ؟ أم أنه أراد أن يغطى فشله فى هذه المهمة ؟ وليس بوسعنا أن نجيب على هذا السؤال ، إنما نقرر أن الموقف العربى ؛ برفض الأحلاف الغربية ، لم يكن بحاجة إلى تبرير. فكيف يفكر العرب فى خطر الشيوعية ، وهو مجرد أمر محتمل ، ويتجاهلون خطراً واقعاً بالفعل ، وهو الوجود الإسرائيلى ، وبقايا الاستعمار البريطانى فى الشرق العربى ؟ والذى حدث هو أن الولايات المتحدة حاولت فى الفترة مابين ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ أن تسترضى العرب بتصريحات تشير إلى حلول لبعض القضايا الفرعية كقضية اللاجئين ، من شأنها أن تعطى للعرب إرضاء جزئيا . ومن

---

(١) Berger. 172

(١) American Foreign Policy Year 1953, p. 836.

ذلك تصريح لدلاس قال فيه « إن على إسرائيل أن تعتبر نفسها من دول الشرق الأوسط ، وليست موطنا لليهودية العالمية ، لأن ذلك يؤدى بطبيعة الحال إلى اتباع سياسة توسعية » وحتى بعد أن اندلعت المعركة فى العالم العربى بين أنصار حلف بغداد وخصومه ؛ استمرت الولايات المتحدة تبذل المساعى الدبلوماسية لإغراء العرب بالأحلاف ، أو على الأقل إيقاف التقارب من الاتحاد السوفييتى . ولا نستبعد أن تكون المخابرات الأمريكية قد علمت بمفاوضات صفقة الأسلحة مع تشيكسلوفاكيا والاتحاد السوفييتى . فرأت حكومة وشنطن أن تسبق بإصدار تصريح جديد ، يعتبر أقصى ما وصل إليه الأمريكيون من محاولة لاسترضاء العرب فى نزاعهم مع إسرائيل ، ومع ذلك فهو مايزال بعيداً كل البعد عن الأمانى العربية ، إذ أنه يقتصر على موضوع اللاجئين ، ويحبذ حل القضية عن طريق مشروع جونستون ، وإعادة هؤلاء الذين يستطيع الاقتصاد الإسرائيلى فقط امتصاصهم . ثم يدعو إلى ضمان للحدود بطريقة تؤدى إلى توسيع التصريح الثلاثى الذى رفضه العرب من قبل . وفيما يلى بعض فقرات من الخطاب الذى ألقاه دلاس أمام لجنة الشئون الخارجية فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ « وهناك مشكلة العرب وإسرائيل التى لم تحل بهدنة ١٩٤٩ ، والتى ترتب عليها ثلاث مشاكل مازالت بحاجة ملحة إلى الحل . فالمشكلة الأولى هى المأساة التى أحدقت بالتسعمائة ألف لاجىء الذين عاشوا سابقاً فى المنطقة التى تحتلها الآن إسرائيل . والمشكلة الثانية هى حجاب الخوف المخيم الآن على العرب والإسرائيليين على السواء . فالبلاد العربية تخشى توسع إسرائيل على حسابها ، ويخشى الإسرائيليون أن يلقى بهم فى البحر ، كما أنهم يعانون من التدابير الاقتصادية المتخذة ضدهم . والمشكلة الثالثة هى عدم وجود حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها » ثم تابع دالاس حديثه قائلا « فكرت فى هذه الحالة

تفكيراً عميقاً ، وانتهيت إلى استنتاجات معينة قد يكون التعبير عنها مساعداً لإيجاد الاستقرار فى المنطقة ، ولبذل جهود إنشائية جديدة . وإننى أتكلم مخولا السلطة من الرئيس أيزنهاور ، فإنهاء مشكلة الـ ٩٠٠ ألف لاجىء يقضى أن يمكن هؤلاء الناس المنتزعون من جذورهم من استئناف حياة جديدة ، وذلك عن طريق إعادة استقرارهم . وكذلك الى الحد الذى قد يكون ممكنا تطبيقه عن طريق عودتهم الى ديارهم . ولتحقيق هذا الهدف هناك الحاجة الى خلق المزيد من الاراضى الصالحة للزراعة ، حيث يستطيع اللاجئون إيجاد مساكن دائمة وتحصيل قوتهم بجهدهم وعملهم . ومن حسن الحظ أن هناك مشاريع عملية لاستثمار المياه جديرة بتحقيق ذلك . وهناك التعويض المستحق من اسرائيل للاجئين . وان الرئيس ايزنهاور يوصى بأن تسهم الولايات المتحدة إسهاما جوهرياً فى توفير المال اللازم للتعويض ، كما يوصى بأن تشترك الولايات المتحدة فى تحقيق مشاريع استثمار المياه والرى ، هذه المشاريع التى يكون من شأنها مباشرة إعادة استقرار اللاجئين » .

« أما مشكلة الخوف فيمكن التغلب عليها بتدابير جماعية تخصص قوة حاسمة لردع العدوان » .

« ولقد خولنى الرئيس أيزنهاور سلطة القول أنه إذا توفر الحل لهذه المشاكل فإنه يوصى بأن تشترك الولايات المتحدة بالتزامات ومعاهدات رسمية لمنع أو لإحباط أية محاولة يقوم بها أى من الطرفين كى يغير بالقوة الحدود بين اسرائيل وجاراتها العربية . وإذا كان القصد إيجاد ضمان للحدود ، فمن الطبيعى أن يكون هناك اتفاق على ماهية هذه الحدود » .

وبعد نحو شهرين ذهب ايدن الى أبعد من ذلك . ففى خطاب شهير ألقاه يوم ٩ نوفمبر فى « مانشن هاوس » ؛ لمح الى إمكان إجراء تعديل فى الحدود لصالح

العرب. وعرض وساطة بريطانيا فى هذا الأمر . ولما كان هذا الخطاب ألقى بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة مع الكتلة الشرقية ؛ فقد فسره الكثيرون على أنه محاولة من جانب بريطانيا لتدعيم مركز أصدقائها فى الشرق العربى ، وذلك إبان احتدام المعركة حول حلف بغداد . والدليل على ذلك هو زيارة الماريشال تامبلر التى أعقبت هذا الخطاب ، الى الأردن بقصد اجتذابه الى حلف بغداد . ولم تخف هذه الحقائق عن المسئولين فى مصر أو سوريا . ومع ذلك فقد ذكرت الأهرام فى ١٣ نوفمبر أن خطاب ايدن يعد خطوة هامة تدل على تغير نظرة الغرب الى اسرائيل . ولكن هل كان بوسع مصر والدول العربية التى قررت نبذ سياسة الأحلاف واستيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية أن تستفيد من مثل هذه التصريحات ؟ لقد ذكر بعض المراقبين أنه كان من مصلحة العرب وجود معسكرين عربيين : أحدهما : يجتذب الدول الغربية لتأييد القضية العربية والآخر يكسب صداقة الكتلة الشرقية لنفس الغرض. وعندنا أن التعويل على مساعدة الغرب كان مخاطرة لا تساوى التجربة .

أولا : لأن التصريحات التالية كشفت عن تناقض فى موقف إيدن على الأقل . فقد أكد فى فبراير ١٩٥٦ تمسكه بالتصريح الثلاثى ، وذلك فى البلاغ المشترك الذى صدر بعد زيارته لرئيس الولايات المتحدة . ومن المعروف أن هذا التصريح يؤكد المحافظة على الحدود القائمة . فكيف يوفق بين هذا ، وبين تلميح إيدن السابق بإمكان تعديل الحدود لصالح العرب .

ثانياً : أنه لو سلمنا جدلا بوجود مثل هذا الاستعداد لدى بريطانيا ، فهل كان بوسعها أن تجبر إسرائيل على قبول ؟ إن سياسة اسرائيل منذ توقيع الهندنة هى عدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها ، بل على العكس استغلت جميع الفرص لضم المناطق منزوعة السلاح . فإجبارها على مثل هذا الأمر يتطلب

استخدام القوة. وإذا كان الاتحاد السوفيتى لا يقبل تدخل قوته لمثل هذا الأمر. فمن باب أولى أن ترفض واحدة من الدول الغربية استخدام قواتها ضد إسرائيل ؟

إذن لم يبق أمام الدول العربية الجادة فى تحرير فلسطين سوى متابعة التسلح من الاتحاد السوفييتى، شريطة أن تستفيد من هذا التسلح لممارسة الحرب الحديثة، وقبل أن يصدر إيدن تصريحه سأل بيرنز كبير المراقبين الدوليين عما إذا كان ورود الأسلحة التشيكية إلى مصر يشكل خطرا على إسرائيل، فأجاب بأن التدريب عليها يتطلب وقتاً طويلا . واعترف بيرنز بأن حرب سنة ١٩٥٦ ليست محكا للمقارنة بين القوات المصرية والإسرائيلية، ولكنه أضاف بأن الإشتباكات الجزئية السابقة التى حدثت فى قطاع غزة أو على حدود سيناء؛ دلت على أن الجيش المصرى لم يستفد بعد من هذه الأسلحة الجديدة. وعلق بهذه العبارة نقلا عن نابليون «لا يوجد[١] جنود غير أكفاء، بل هناك فقط ضباط غير أكفاء».

وتثير صفقة الأسلحة مع الكتلة الشيوعية أسئلة أخرى، هل كان المقصود بتسليح بعض الدول العربية هو مساعدتها على حرب تحريرية فى فلسطين أم مناهضة حلف بغداد ومنع دول عربية أخرى من التفكير فيه، بعبارة ثانية تدعيم سياسة الحياد . والواقع أن أسلحة الكتلة الشيوعية حينما أرسلت إلى مصر وسوريا فى سنة ١٩٥٥ .لم تقيد بشروط لاستخدامها كما كان الحال بالنسبة للأسلحة التى قدمها حلف بغداد للعراق، وإذن فقد كان من الممكن استخدام الأسلحة الجديدة لتحقيق الهدفين معاً ولو أن المحرك الأول بالنسبة بالسوفيت كان هو مساعدة الدول العربية المحايدة على الوقوف فى وجه الأحلاف الغربية .

ومع ذلك فإن صفقة الأسلحة تدل على تحول هام فى السياسة السوفيتية

---

(١) Burns p. 199

إزاء النزاع العربى الإسرائيلى، فبعد أن وقف الاتحاد السوفييتى مع الولايات المتحدة يؤيد قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ تبدل كمرحلة أولى ، نحو الوقوف موقف الحياد من النزاع العربى الإسرائيلى ثم أخذ يتحول إلى جانب العرب ابتداء من سنة ١٩٥٤ .

ففى يناير من هذا العام استخدم الاتحاد السوفييتى الفيتو فى مجلس الأمن للمرة الأولى بمناسبة اقتراح غربى يؤيد إسرائيل فى تجفيف بحيرة الحولة ولم تكن هذه هى البادرة الأولى نحو التحول، ففى نهاية عهد ستالين قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من فبراير إلى يوليو سنة ١٩٥٣ وكان الدافع إلى هذا تشكك ستالين من موقف اليهود فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوربا . فقد لوحظ أنهم رغم انتمائهم للحزب الشيوعى فإن ولاءهم للصهيونية أقوى ، ومن خلال الولاء للصهيونية ظهرت ميول نحو الدول الغربية وهذا ما جعل القادة السوفييت يتشككون فى ولاء اليهود للحكومات القائمة[1] ووجد هؤلاء صعوبة فى إقناع دول شرق أوربا بتغيير موقفها إزاء القضية حيث كان لليهود نفوذ أقوى فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ثم جاءت الأحداث الدولية لتؤكد هذا التحول :

ففى الماضى كان السياسيون السوفييت يقسمون العالم إلى معسكرين متضادين اشتراكى ورأسمالى ومنذ المؤتمر العشرين اعترف خروشوف بوجود المعسكر الثالث وأهميته فى العالم الجديد ووافق على أن كتلة الدول غير المنحازة تستحق المساعدة والتأييد حتى ولو لم تعتنق الشيوعية . وفى نفس الوقت ظهرت وقائع مختلفة تؤكد صلة إسرائيل بالإمبريالية .

ويضيف بعض المراقبين السياسيين سبباً آخر هو بروز الصين كدولة

---

(١) أنظر مقالا قيما عن تطور السياسة السوفييتية فى المسألة اليهودية فى :
Orient Contemporain Juillet 1957.

عظمى ورغبة السوفييت فى مسابقتها إلى اجتذاب كتلة الحياد فى آسيا وإفريقيا.

وما أن أعلنت صفقة الأسلحة التشيكية حتى أرسل مساعد الخارجية الأمريكية على عجل إلى مصر محاولا أن يثنيها عن هذا الاتجاه. كذلك بذل سفراء بريطانيا والولايات المتحدة مساع كثيرة لدى الكرملين مدعين بأن إرسال الأسلحة إلى الدول العربية يناقض روح مؤتمر جنيف الذى عقد بين الدول الكبرى الأربع منذ وقت قصير واتفقت فيه تلك الدول أن تراعى روح السلام فى تصرفاتها دون تحديد لهذه التصرفات.

وكان جواب الاتحاد السوفييتى هو أنه إذا كانت بريطانيا قد سمحت لنفسها بتكوين حلف فى الشرق الأوسط فيجب على الاتحاد السوفييتى أن يكون أكثر اهتماماً بالمنطقة بسبب الموقع الجغرافى.

كيف كان وقع صفقة الأسلحة على إسرائيل ؟

لقد أرادت حكومة تل أبيب أن تتخذ من هذه الصفقة حجة لإقناع الولايات المتحدة بعقد معاهدة دفاعية معها. إلا أننا ما نزال فى عام ١٩٥٥ على خلاف ما حدث فى ١٩٦٧ فلم يحدث بعد استقطاب للنزاع العربى الإسرائيلى بحيث منحت الولايات المتحدة تأييدا دون قيد لإسرائيل بينما اعتمد العرب اعتمادا أوثق على تأييد الاتحاد السوفييتى.

وحيث فشلت إسرائيل فى الارتباط بمعاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة فقد اتجه موسى شاريت رئيس وزرائها آنذاك إلى مؤتمر رؤساء الدول الكبرى فى جنيف ثم مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع فى باريس فى أكتوبر سنة ١٩٥٥. وألح فى الرجاء أن يمتنع الاتحاد السوفييتى عن تسليح الدول العربية وإلا فليفسح المجال لإسرائيل للحصول على السلاح بحيث يكون هناك توازن فى التسلح بينها وبين الدول العربية مجتمعة. ولم يوفق شاريت فى مهمته وأحيل الموضوع إلى مجلس الأمن

فى أوائل سنة ١٩٥٦ وكلف همرشلد فى أبريل بالقيام بمهمة خاصة (للتهدئة) فى الشرق الأوسط .

وفى هذه الأثناء كان رجال الحكم فى إسرائيل قد تغيروا ، فذهب شاريت المعروف بسياسة الملاينة وحل بن جوريون محله كرئيس للوزراء وكان قد تسلم وزارة الدفاع منذ شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ وبذا عاد فريق المتطرفين إلى الحكم فى إسرائيل .

وإذا دققنا النظر فى أوضاع إسرائيل السياسية لسنة ١٩٥٥ نلاحظ أن المتطرفين أخذوا يزدادون نفوذا سواء فى الحكومة أم الكنيست .

والمقصود بالمتطرفين ها هنا أنصار استخدام القوة للتوسع ويكاد أن يكون هناك اتفاق بين الأحزاب الإسرائيلية على مبدأ التوسع وإنما تختلف فيما بينها على الأسلوب الذى يجب أتباعه لهذا الغرض. ويشتهر حزب حيروت بأنه أشد هذه الأحزاب تطرفا فهو ينادى بأن إسرائيل يجب أن ترث فلسطين والأردن كما كانت فى عهد المملكة اليهودية القديمة ، والواقع أن حيروت لا يختلف عن بقية الأحزاب سوى أنه يصرح دون مواربة بمبدأ التوسع الذى تخفيه الأحزاب الأخرى وقد دعى ليبرمان ، أحد زعماء الحزب ، إلى شن غارات خاطفة للاستيلاء على غزة والمرتفعات السورية ولم يعترض الماباى « الحزب الحاكم » الذى يتزعمه بن جوريون » على المبدأ ولكنه انتقد أسلوب الغارات الخاطفة وفضل انتظار الفرصة الدبلوماسية التى تسمح بحرب شاملة لتحقيق نفس الأهداف . وعلى كل فإن انتخابات الكنيست التى جرت فى صيف سنة ١٩٥٥ دلت على ازدياد نفوذ المتطرفين فقفز حزب حيروت من ثمانية مقاعد إلى ١٥ بينما تناقص حزب الماباى من ٤٥ إلى ٤٠ مقعداً فعزى هذا الفشل إلى سياسة الملاينة التى اتبعها شاريت لذلك أبعد عن السلطة وأوتى بـ بن جوريون ممثل السياسة المتصلبة فى حزب الماباى

لـكي يعيد هيبة الحزب . لذلك يمكن القول بأن المناورات الحزبية فى إسرائيل كانت تحض من تلقاء نفسها المسئولين على اتباع سياسة عدوانية[١] .

(٢) الموقف على الحدود

ساد هدوء نسبى على الحدود بين مصر وإسرائيل بعد توقيع الهدنة، ويرجع ذلك إلى أن منطقة الحدود المصرية غير آهلة بالسكان لا يستثنى من ذلك سوى قطاع غزة ، وقد كان من الطبيعى أن يفـكر هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون الذين تـكدسوا فى قطاع صغير ، فى القيام بأعمال فدائية ضد العدو. ومما شجع على هذا الاتجاه بعد سنة ١٩٥٠ طرد نحو تسعة آلاف من عرب العزازمة الذين يقطنون منطقة العوجةوقد وفد معظمهم إلى غزة ليزيد مشكلة اللاجئين إستفحالا . ومن المؤكد أن القوات المصرية النظامية لم تشترك مباشرة فى هذه الأعمال فلما لوحظ ازدياد نشاط الفدائيين بعد أكتوبر سنة ١٩٥٤ عزت إسرائيل هذا النشاط إلى توقيع المعـــاهدة التى أنهت الخلاف مع إنجلترا وأتاحت للمصريين مجالا أوسع للتفـكير فى قضية فلسطين وفى نهاية فبراير سنة ١٩٥٥ شنت إسرائيل أكبر غارة من نوعها على القوات المصرية المرابطة فى قطاع غزة وقتل أثناءها نحو ٣٩ جنديا وجرح عدد أكبر . ويثير هذا التوقيت عدة أسئلة. أما إسرائيل فتدعى أن الغارة رد على ازدياد نشاط الفدائيين ، غير أن وقوعها فى أعقاب مساعى مصر لمنع قيام حلف بغداد جعلت كثيرين يعتقدون بأن هدف إسرائيل هو إشعار مصر بأن سياسة الحياد غير مجدية ، ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك وهو أن إسرائيل أرادت أن تدبر خطة بعيدة المدى تستهدف اضطرار مصر إلى توثيق روابطها مع الـكتلة الشرقية حتى يتسنى لإسرائيل أن توثق روابطها بالغرب وبذا تستطيع أن تحصل على السلاح دون قيد ، ومن مصلحة الدولة العدوانية بصفة عامة أن تجلب الحرب الباردة الى حيث تعيش .

(١) إبراهيم العابد : الماباى . الحزب الحاكم فى إسرائيل .

رفعت مصر شكوى إلى مجلس الأمن الذى أصدر قراراً إجماعياً بلوم إسرائيل على هذه الغارة ، غير أن المندوب الفرنسى لم ينس أثناء المناقشات أن يدعو الدول الأعضاء إلى بحث الأسباب البعيدة للخلاف والعمل على تلافيها وفضلا عن ذلك لم يحتوِ تقرير بيرنز على التقريع الذى تستحقه إسرائيل ، بل أنه تضمن لوما للعرب لأنهم لايتوقفون عن تهديد إسرائيل بالدمار . وضم مجلس الأمن هذا التقرير إلى حيثياته عندما أصدر لومه لإسرائيل(١) وكما هو مألوف لم يؤد قرار مجلس الأمن إلى نتيجة تذكر . ولم تكن من خطة الحكومة المصرية الرد على هذه الغارات الإسرائيلية بأعمال مماثلة تقوم بها القوات النظامية بل لجأت إلى تشجيع الفدائيين من العرب الفلسطينيين وقام هؤلاء بغارة ناجحة على بير العين فى النقب وأخرى فى بير سبع وتمكنوا من إصابة أنابيب المياه ، عصب الحياة للمستعمرات اليهودية فى المنطقة . وردت إسرائيل مرة أخرى بغارة على مركز الشرطة المصرية فى خان يونس حيث قتل ٣٦ جنديا .

وعندما بلغ التوتر ذروته فى صيف ١٩٥٥ اتخذت إسرائيل إجراء صريحا كانت تخفيه من قبل وهو تسليح منطقة العوجة .

وللعوجة أهمية استراتيجية قصوى ، فهى تقع فوق مرتفعات تشرف على الطريق من بير سبع إلى سيناء ، وفى العهد العثمانى أقيمت بها نقطة الجمارك . وكانت هى سبيل الجيش المصرى الذى دخل النقب سنة ١٩٤٨ وعن طريقها جاء الإسرائيليون فى ديسمبر من نفس العام لغزو سيناء كما سيأتون منها أيضاً فى سنة ١٩٥٦ .

وتقوم استراتيجية إسرائيل على إقامة مستعمرات فى مناطق الحدود لأنها لاتعتمد على الجيوش الدائمة ، ويعيش سكان هذه المستعمرات حياة مشبعة

---

(١) U. N. Year book 19 54/55 p, 337.

بالروح العسكرية[1] . فهم يشتغلون بعض الوقت بالزراعة وبقيـــة الوقت فى التدريب العسكرى . وهكذا فان إقامة مزارع جديدة فى العوجة كان فى حد ذاته نقضا لنظام الهدنة الذى يعتبرها منطقة منزوعة السلاح، وقد بينا من قبل كيف أن إسرائيل مهدت لإقامة هذه المستعمرات بطرد السكان العرب الذين لجأوا إلى غزة ولم تعترف مصر فى وقت ما بأن العوجة جزء من إسرائيل بل كانت تطالب بأن تـكون مقراً لهيئة الرقابة الدولية التابعة لمجلس الأمن ، غير أن خطة إسرائيل المتبعة هى رفض مرابطة رجال الأمم المتحدة على أراضيها، وبالتدريج أخذت تؤكد سيادتها فى العوجة كما فعلت فى المنطقة منزوعة السلاح قرب الحدود السورية .

وفى سنة ١٩٥٥ أعلنت صراحة أن العوجة جزء من أراضيها وليس لأحد الحق فى منعها من إقامة التحصينات عليها .

وازاء هذا النقض الصريح لاتفاقية الهدنة قدم بيرنز احتجاجات شديدة اللهجة إلى حكومة إسرائيل واقتصر الأمر على ذلك .

وكان بيرنز مقتنعاً بأن وجود مستعمرات آهلة بالسكان عل الحدود لابد وأن يؤدى إلى اشتباك ، وتلافيا لذلك قدم مقترحات تقوم على ثلاث نقاط : تخفيض عدد الشرطة التى تستخدمها إسرائيل فى العوجة والتى تعتبر فى حقيقة الأمر قوات مسلحة قادرة على الهجوم . وتتولى قوات الأمم المتحدة تخطيط حدود دولية بين العوجة وبين سيناء وترابط عليها قوات دولية ثانياً تقوم مصر بسحب نقاط الرقابة المشرفة على العوجة، وأخيرا تشكل دوريات مشتركة من الجيش المصرى والإسرائيلى على نسق التجربة التى حدثت فى الأردن وذلك للطواف المستمر على جانبي الحدود ، وقد رفضت مصر مبدئياً أى تعامل

---

(١) Burns p. 96, 97.

مباشر مع السلطات الإسرائيلية وإنما كانت مستعدة لوساطة المراقبين الدوليين فى فض اشتباكات الحدود .

اعترضت مصر على مقترحات بيرنز إذ اعتبرت وجود أية قوات من الشرطة الإسرائيلية نقضاً لمبدأ نزع السلاح ، لذلك استغلت حكومة إسرائيل الفرصة وأرادت أن تحرج مصر بإعلان قبولها لمشروع بيرنز ثم مالبثت أن تراجعت عن ذلك حينما وسع هذا المشروع فشمل فكرة إقامة قوات من المراقبين الدوليين على جانبى الحدود إلى مسافة كيلو متر داخل أراضى الطرفين . وقد رفضت إسرائيل الخطة بحجة أن مواطنين تابعين لها يعيشون على مناطق الحدود ولايمكن تركهم تحت إشراف قوات دولية عاجزة عن الحماية ، وحقيقة الأمر أن اسرائيل منذ قيامها لم تتهاون فى مسألة حق السيادة على أراضيها بقبول الأجهزة الدولية أيا كان نوعها .

؟؟ كيف قابلت مصر إجراء إسرائيل بتحصين العوجة وتحديها لنظام الهدنة ؟؟.

لقد كانت اتفاقية الهدنة تلزم مصر أيضاً بإبعاد قواتها عن الحدود بحيث لاتتجاوز القسيمة وأبو عجيلة ،فاضطرت مصر بعد تحدى إسرائيل فى العوجة أن ترسل قوات للمرابطة فى الصابحة على الجانب المصرى من الحدود فى مواجهة العوجة ، غير أن إسرائيل بادرت بشن غارتين خاطفتين فى ٢ نوفمبر سنة ٥٥ وصلت إحداها إلى الكونتلا على مسافة خمسين كيلو مترا داخل الحدود المصرية أما الأخرى فقد أصابت حامية الصابحة ببعض الأضرار ، إلا أن التعزيزات المصرية تمكنت من رد غارة الصابحه ، وعلى أثر هذا الإشتباك أخلت القوات المصرية هذا المركز كما كان من قبل تطبيقا لنظام الهدنة. وإذا فقد صار هذا النظام يحترم من جانب واحد . ورغم أن هذه السلسلة من الإصطدامات انتهت بالسكوت عن تسليح العوجة وبقاء المنطقه منزوعة السلاح على الجانب المصرى

من الحدود على ما هى عليه فقد صورت أجهزة الإعلام المصرية تراجع القوات الإسرائيلية عن الصابحة على أنه نصر باهر وانهالت برقيات التهنئة من جميع أنحاء العالم العربى !!

والنتيجة التى نخلص إليها من وراء تتبع هذه الأحداث هى أن إسرائيل صارت تعتبر إتفاقيات الهدنة مرحلة تخطاها الزمن. لذلك لم يكن بن جوريون راضياً عن التقرير الذى رفعه بيرنز عن أحداث نوفمبر والذى دعى فيه إلى ضرورة إيجاد نظام جديد فعال لضمان احترام الهدنة وجعل خطوطها حدودا نهائية وقد مال همرشلد إلى تأييد هذه الخطة إلا أنه أضاف إليها فقرة أخرى تدعو إلى ضرورة تسوية مشكلة اللاجئين مقدما، واعتبر العرب هذه المقترحات محاولة لجرهم إلى الصلح! لذلك حينما طرح الموضوع أمام مجلس الأمن لمناقشة التوتر على الحدود بصفة عامة استخدم العرب نفوذهم لدى الاتحاد السوفيتى لكى يرفض توصيات همرشلد. ومن ثم اقتصر قرار مجلس الأمن الصادر فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ على لفت نظر الفريقين إلى ضرورة مراعاة الهدنة(١).

وحتى بدون أن تضرب إسرائيل باتفاقيات الهدنة عرض الحائط فإنه لم يكن بوسع أية حكومة عربية أن تمنع نشاط الفدائيين العرب، ولا يعتبر هذا النشاط من الناحية الرسمية مناقضا لاتفاقيات الهدنة طالما أنه لا يصدر عن القوات النظامية.

** وفى إحدى المناسبات ذكر رئيس الحكومة المصرية أنه غير مسئول عن أعمال الفدائيين إلا أنه كان يسود إسرائيل اعتقاد قوى بأن مصر هى التى تمول الفدائيين وتدربهم، لا فى قطاع غزة فحسب، بل فى الأردن وفى سوريا أيضاً. كذلك اعتقد الكثيرون فى إسرائيل وخارجها أن مصر بعد أن تتخلص من القوات

---

(١) Berger p. 202.

البريطانية ستجعل من تحرير فلسطين المرحلة التالية لعملها الوطنى . ويبدو أن إسرائيل كانت تتبع عن طريق الجاسوسية المحكمة الرجال المسئولين عن تنظيم الفدائيين العرب ، فاختارت الملحق العسكرى المصرى فى عمان وأرسلت بعنوانه طرداً من المتفجرات أدى إلى مقتله وبنفس الطريقة اغتيل الرائد مصطفى حافظ فى غزة وكان مكلفاً بالإشراف على الفدائيين . ويجدر بنا أن نتساءل عن قيمه هذا النشاط ومدى فاعليته لحل قضيه فلسطين حلاً جذرياً : لقد نجحت الحرب غير النظامية فى الجزائر ومن الجائز أن يستنتج العرب من وراء ذلك أنه يمكن لنفس الأسلوب أن ينجح فى تحرير فلسطين، غير أن القياس هاهنا مع الفارق إذ أن حرب العصابات فى الجزائر كانت ترتكز على قاعدة عريضة من السكان العرب الذى يشكلون الغالبية العظمى من أهل البلاد وتدبر من الدخل ، أما بالنسبة لفلسطين فتبدو المهمة أكثر صعوبة .

وهذه مقارنة طريفة نقلت عن وليد الخالدى[1] أحد الخبراء بقضية فلسطين نسبة الجزائريين للفرنسيين كانت ١/٨ بينما نسبة الإسرائيلين للعرب فى فلسطين ٢/١ .

نسبة الجنود الفرنسيين للجزائريين المدنيين كانت ١ / ١٦ بينما نسبة الجنود الإسرائيليين للعرب المدنيين ١ / ٤ .

مساحه الجزائر مليون كيلو متر مربع بينما مساحة فلسطين ١٦ ألف كيلو متر مربع،فى الجزائر مخابىء وملاجىء داخلية — غابات ومناطق جبلية يصعب دخولها بينما أن معظم أرض فلسطين سهل منبسط .

نوعية الكثافة الفرنسية فى الريف تختلف عن نوعية الكثافة الإسرائلية فى ريف فلسطين فلقد كانت الأولى تتمثل فى مزارع يملكها أفراد بينما الثانية مستعمرات

---

(١) الأهرام ١٩/١/١٩٦٨ .

مسلحة ورغماً عن وحشية تصرفات فرنسا فى الحرب الجزائرية فإن الاستراتيجية الفرنسية لم يخطر ببالها يوما إجـــــلاء الشعب الجزائرى بينما الإجلاء هو استرانيجية إسرائيل .

إذن فمع تقديرنا لتضحيات الفدائيين فإنا نرى أنها لا تكون مثمرة إلا إذا كانت مقدمة لحرب نظامية ومن المؤسف أن نستشهد على ذلك بأقوال العدو فقد صرح ديان بأن مما شجعه على تكرار الغارات اقتناعه بأن الحكومات العربية لن ترد على إسرائيل بالمثل .

وإذا راجعنا إحصائيات الأمم المتحدة عن حصيلة أعمال الفدائيين والغارات الإسرائيلية التى شنت على البلاد العربية نلاحظ أن خسائر العرب كانت أكبر ولنأخذ عام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ شاهدا على ذلك . سنة ١٩٥٥ :

	عسكريون		مدنيون	
	قتيل	جريح	قتيل	جريح
خسائر إسرائيل	٩٣	١٣١	٤٢	١٤
خسائر العرب	٢٤٦	١٨٧	٥١	٧٣

سنة ١٩٥٦ من يناير إلى أكتوبر .

	عسكريون		مدنيون	
	قتيل	جريح	قتيل	جريح
خسائر إسرائيل	٢٢	١٤	٦٣	١٩
خسائر العرب	٧٩	٣٤	١٠٢	١٥٤

الفصل العاشر

إسرائيل والعدوان

(١) العوامل البعدة

تناولت عشرات المؤلفات موضوع العدوان الثلاثى ، وسنقتصر فى هـذا الـكتاب على دراسة العدوان فى إطار محدد هو إطار الصراع العربى الإسرائيلى. ويتضح من الفصل السابق أن عوامل كثيرة تجمعت سنة ١٩٥٥ لتزيد الموقف توترا وتهيأ الجو لوقوع اشتباك مسلح بينما كان هذا الاحتمال يبدو أقل بعدا فى المدة ما بين توقيع الهدنة الدائمة فى سنة ١٩٤٩ وتبدل الظروف الدولية والداخلية فى إسرائيل سنة ١٩٥٥ .

وللأسف تفسر المراجع الغربية هذا التوتر بإلقاء مسئوليته على الجانب العربى، فتذكر أن صفقة الأسلحة مع الـكتلة الشرقية جلبت الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط ومهدت دولياً للعدوان، كما تشير هذه المراجع إلى الإنقسام بين الدول العربية حول حلف بغداد وكيف أن هذا الإنقسام جعل الفريق المعارض للحلف يزايد على قضية فلسطين .

ويكفى للرد على هذا التفسير الأخير أن نقول أن سياسة الحياد كانت تلقى شبه إجماع من الجماهير العربية ومن ثم لم يـكن القادة العرب بحاجة إلى المزايدة على فلسطين لتغطية موقف يتمتعون فيه بالتأييد الشعبى .

لذا لابد وأن نبحث عن عوامل التوتر من الجانب الإسرائيلى . ويلاحظ أولا إنزعاج إسرائيل لانسحاب القوات البريطانية من مصر ، وفى الماضي

تظاهرت إسرائيل أحياناً بأنها دولة تقدمية فى الشرق الأوسط وتريد التعاون مع مصر لمكافحة الإمبريالية البريطانية وادعى بن جوريون استعداده لتطبيق هذه السياسية فى رسالة بعث بها إلى رجال النظام الجديد فى مصر بعد توليهم السلطة فى سنة ١٩٥٢ . وكادت هذه الحيلة تنطلى على الاتحاد السوفيتى أحياناً فجاء موقف إسرائيل من الجلاء ليكشف عملياً حقيقة الصهيونية مما جعل خروشوف يصرح للمرة الأولى سنة ١٩٥٦ بأنها مرتبطة بالإمبريالية .

وقد تعمدت إسرائيل عند اتخاذ قرار الجلاء عن مصر أن تثير حادثين استهدفت من ورائهما تعطيل الجلاء بأى شكل مما أكد صلتها بالاستعمار — الحادث الأول إرسال السفينة بيت جاليم إلى قناة السويس لتظهر لبريطانيا كيف أنه من المحتمل أن تتعرض حرية الملاحة فى القناة للعبث بعد الجلاء إلا أن هذا الحادث لم يكن حجة مقنعة لسبب بسيط هو أن الملاحة الإسرائيلية كانت محظورة فى القناة مع وجود القاعدة البريطانية . الحادث الثانى تدبير مؤامرة لتدمير المنشئات البريطانية ـ الأمريكية فى القاهرة بمجرد التوقيع على معاهدة أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ومن المعروف أن المؤامرة أكتشفت وقدم الجواسيس اليهود المسئولون عنها إلى المحاكمة وأعدم بعضهم وأكدت محاكمة لافون فيما بعد مسئولية إسرائيل عن هذه المؤامرة إذ اتهم رئيس المخابرات الإسرائيلى بالتقصير فى تدبير حادث الجاسوسية بمصر .

ومن جهة أخرى تكررت تصريحات المسئولين الإسرائيليين سنة ١٩٥٥ عن الإستعداد لمغامرة عسكرية بغرض فتح خليج العقبة رغماً عن مصر ومن ذلك إشارة بن جوريون إلى اتخاذ خطوة فى هذا السبيل خلال ثلاثة عشر شهراً . وكتب موشى ديان فى مذكراته أنه استدعى من فرنسا بمجرد أن تولى بن جوريون وزارة الدفاع فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ وأنه درس فى ذلك الحين مشروعا لفتح مضايق تيران بالقوة وبرر ذلك بأن أهم صادرات إسرائيل هى

الفوسفات والبوتاس اللذان يطلبان فى الشرق الأقصى ومن ثم فإن فتح المضايق يعتبر أمراً حيويا للاقتصاد الإسرائيلى . ولم يخف ديان هدفا آخر أكثر خطورة وهو أن الحرب هى خير مدرسة لتدريب الضباط. وفى هذا دليل كاف على مدى تشبع قادة إسرائيل بالروح الحربية العدوانية(١) .

وكان مغامر الحرب الإسرائيلى متعجلا لتنفيذ الخطة عن طريق الغارات الخاطفة لولا أن بن جوريون نصحه بانتظار ظروف دولية ملائمة .

وقد جرت هذه المناقشات فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٥٥ أى قبل حادث الصبحة ببضعة أيام مما يجعلنا نتساءل هل ثمة علاقة بين الحادث وبين التبدل الذى حدث فى الحكومة الإسرائيلية وعودة رجال الحرب والمغامرات إلى السلطة.

وحتى بدون وجود هذه العوامل العارضة فإن سياسة إسرائيل التوسعية فى سيناء وغيرها من المناطق العربية المحيطة ذات جذور عميقة عند زعماء الحركة الصهيونية ، ولم تنقطع إشارات الكتاب الصهاينة منذ سنة ١٩٥١ عن الدعوة إلى ضم سيناء مستندين إلى ذكريات تاريخية كما هو شأن هؤلاء الزعماء دائما عندما يريدون أن يغطوا أمام العالم نواياهم التوسعية المحضة إلى حد أنهم اختاروا فى سنة ١٩٥٦ كلمة « كادش » المدينة التاريخية فى سيناء كاسم شفرة للعملية الحربية . وبحث المؤرخون عن دولة عبرية قديمة قالوا إنها اتخذت عاصمتها فى جزر تيران وصنافير وبعد هذا التبرير التاريخى ينتقل الكتاب الصهاينة إلى الحاجات الإستراتيجية فيذكرون أن سيناء إمتداد طبيعى للنقب مع أن إنشاء المستعمرات الاسرائيلية فى هذه الصحراء قصد به أصلا تحقيق أهداف استراتيجية .ويذكر شايلدرز فى كتابه « الطريق إلى السويس » كيف أن المياه جلبت إلى هذه

---

(١) Dayan p. 20

المستعمرات بواسطة الأنابيب من الأردن من مسافة تبعد ١٦٠ ميلا ، مما يجعل المشروع غير تجارى ، فأهميتها إذن سياسية واستراتيجية[١] .

وفى رأى الكاتب الأيرلندى أنه كان على مصر أن تقابل هذه الإجراءات بعمل مماثل وذلك بتعمير صحراء سيناء وليست مياه النيل أبعد عن الوصول إلى تلك الصحراء من مياه الأردن عن النقب ، فقد كانت هناك مشروعات لنقل المياه من ترعة الإسماعيلية أو من بحيرة المنزلة فى أنابيب تحت القناة وكانت وكالة غوث اللاجئين قد فكرت فى هذه الخطة بقصد توطين اللاجئين فى سيناء . وإذا كانت مصر تعترض على الخطة من الناحية السياسية لتعارضها مع مبدأ الكيان الفلسطينى فهذا جائز ، ولكن الخطأ هو عدم اكتراث المسئولين لتحقيق نفس الخطة بتهجير بعض السكان من وادى النيل ، ولدى مصر ميزة على إسرائيل فى وفرة الأيدى العاملة .

ولدينا أيضاً شهادة كولونيل بريطانى يدعى ريتشارد مانارز هاجان وقد زار الشرق الأوسط فى سنة ١٩٥٥ وربط هو الآخر بين أهداف إسرائيل التوسعية وبين انسحاب بريطانيا من مصر ، وعلق على حادث الصبحة بأن إسرائيل تمهد لهجوم واسع النطاق للوصول إلى القناة ، وأن هدفها النهائى هو إعلان القناة ممرا دولياً مع خلق منطقة عزلاء محايدة على جانبيها لعزل مصر تماما عن إسرائيل وفى هذه الحالة ستملن الأخيرة سيادتها على سيناء[٢] .

وكان من الواضح منذ تحدى قرارات لجنة الهدنة وتحصين العوجة أن العدو يريد أن يقوم بعمل عدوانى ما . ولم تخف هذه الحقيقة عن رجال الأمم المتحدة لذلك ألح همرشلد فى ضرورة إخلائها وبعد الزيارة التى قام بها للشرق

---

(١) شايلدرز ص ١٧٠ الترجمة العربية .

(٢) المصدر السابق ص ١٧١ .

الأوسط فى أبريل دعى فى التقرير الذى رفعه لمجلس الأمن إلى ضرورة إقامة مراكز ثابتة للمراقبين الدوليين وتدعيم هيئة الرقابة فى كل من العوجة وقطاع غزة . وقد قبلت مصر وجود هؤلاء المراقبين لأجل غير مسمى فى القطاع بينما اشترطت إسرائيل ألا تزيد مدة وجودهم فى العوجة عن ستة أشهر تنتهى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وربما قبلت مصر ذلك لعلمها بصعوبة الدفاع عن القطاع.

وقد تضمن قرار مجلس الأمن فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ توصيات همرشلد السابقة وكانت النتيجة أن رئيس لجنة الهدنة تسلم مذكرة إسرائيلية لا ترفض التوصية فحسب، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتضع قيوداً جديدة لم تكن موجودة من قبل على نشاط مراقبى الأمم المتحدة فى العوجة ، من ذلك تحديد طريق واحد يمكن لرجال الأمم المتحدة استخدامه كما قررت منعهم من استخدام اللاسلكى[1] .

وترتبط النزعة التوسعية بموضوع الهجرة، وقد سبق أن أشرنا كيف أن إسرائيل تحتاج إلى إحراز انتصارات عسكرية لإقناع اليهود بالمجىء من مختلف أنحاء العالم ، ولم يكن زعماء الصهيونية راضين عن الهجرة كماً أو كيفاً فى السنوات التى سبقت العدوان الثلاثى ، فقد انتهى عهـــد الهجرة الجماعية سنة ١٩٥١ . وفى السنوات الثلاث الأولى من وجود إسرائيل (٤٨-١٩٥١) وفد عليها ٦٧٦ ألف مهاجر ، وفى سنة ١٩٥٢ لم يزد المهاجرون عن ٤٣ ألف وتناقصوا بعد ذلك بالتدريج حتى سنة ١٩٥٦ . ونظر الصهاينة بانزعاج شديد إلى ظاهرة جديدة وهى عودة عدد من المهاجرين بعد مجيئهم بقليل. ومما هو جدير بالملاحظة أن إسرائيل عانت من نفس هذه المشكلة قبيل عدوان سنة ١٩٦٧

---

(1) U. N. Official Records secuirty Council 9th year Doc N. 3605 & 3659.

فنى العام السابق وفد إليها عشرون ألفاً وخرج منها ستة آلاف . ومن حيث الكيف كان زعماء الصهيونية يريدون أن يحصروا الهجرة فى أقدر العناصر على العمل الفنى أو أغناها ، وهذا يبطل الادعاء بأن فلسطين موطن للاجئين المشردين . ومن المؤكد أن آمال هؤلاء الزعماء خُيبت حينما وجدوا أن معظم المهاجرين يأتون من أوربا الشرقية أو من آسيا وإفريقيا . فإحراز انتصار عسكرى بأى شكل قد يغرى يهود الغرب بالمجىء إلى إسرائيل . وخلاصة القول أن التدبير للعدوان تم قبل تأميم قناة السويس وأنه أخذ يتبلور منذ نهاية ١٩٥٥ خلافاً لما هو شائع وأن هذا التدبير يرجع فى معظمه إلى عوامل تكوين إسرائيل ذاتها وآراء زعماء الصهيونية فى الحرب والتوسع .

ويكاد يكون من المؤكد أن الدول الغربية الثلاث لم تجهل هذه التدابير .

وإن كانت تختلف كل واحدة منها عن الأخرى فى مدى اتصالها بالاستعدادات الإسرائيلية للعدوان .

أما فرنسا فهى أكثرها التصاقاً بهذه الاستعدادات ، وصار معروفاً الآن أن الاتفاقيات السرية على تصدير الأسلحة تمت فى سنة ١٩٥٤ وكان ذلك نقضاً لروح الاتفاق الثلاثى . وحينما تم عقد صفقة الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ استطاع المسئولون فى مصر أن يذكروا بعض الأرقام عن حجم الأسلحة الفرنسية التى أرسلت إلى إسرائيل ، ولا نقول أنهم فعلوا ذلك على سبيل التبرير إذ أن مصر لم تكن بحاجة إلى أن تبرر موقفها أمام أحد : قيل فى ذلك الحين أن فرنسا وردت إلى إسرائيل ٧٠ طائرة مستير ومائة دبابة و١٥٠ مدفع مضاد للدبابات ومدافع أخرى ثقيلة من عيار ١٥٥ مم ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بأن فرنسا فى عهد الجمهورية الرابعة

كانت مدفوعة فى هذا بعوامل خاصة بها هى الرغبة فى تحطيم الثورة الجزائرية عن طريق النيل من مصر ».

أما بريطانيا فكانت تريد أن تقف موقفاً وسطاً بين العرب وإسرائيل وذلك على أمل تدعيم أصدقائها فى العالم العربى أو على الأقل سكوت خصوم حلف بغداد عن معارضته ! ويعتقد بعض الكتاب أنه حدث تشاور بين بريطانيا ومصر قبل أن يصدر إيدن تصريحه المشهور فى مانشن هاوس إذ قابل السفير البريطانى رئيس الجمهورية المصرية أربع مرات فى الأيام القليلة التى سبقت التصريح ، كما أن صحف القاهرة علقت على التصريح قائلة أنه جدير بالاعتبار وأن الغرب بدأ يفهم حقيقة مشكلة فلسطين !

ويتساءل البعض هل كانت بريطانيا قد وعدت بتجميد حلف بغداد ثم أخلت بوعدها بعد أن أرسلت الماريشال تامبلر إلى الأردن مما جعل الحكومة المصرية تتراجع عن فكرة تنسيق العمل مع بريطانيا من أجل قضية فلسطين؟ أن مصر أدركت، حتى بدون هذا التراجع البريطانى، أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل أى تنازل؟ والدليل على ذلك تصريح بن جوريون أنه غير مستعد للتنازل عن شبر من أرض إسرائيل حتى ولو كان ذلك فى مقابل الصلح، والذى حدث هو أن الهوة اتسعت بين مصر وبريطانيا بسبب محاولة جر الأردن إلى حلف بغداد وأن بريطانيا عرضت مشروعاً بعد ذلك على الولايات المتحدة بتأسيس قوات مشتركة بين الدولتين يكون القصد منها منع وقوع اشتباك بين إسرائيل والعرب فى أى وقت وتقف هذه القوة على أهبة التدخل فى أى مكان يصدر منه العدوان . وقد عرف الآن أن هذا العرض تم أثناء المقابلة بين إيدن وأيزنهاور فى فبراير سنة ١٩٥٦ وأن أيزنهاور رفض الفكرة قائلا بأن التصريح الثلاثى يكفى لتأمين منطقة الشرق الأوسط وهذا ما جاء فى البيان المشترك الذى صدر فى أعقاب

المحادثات الإنجليزية الأمريكية. ماذا كان يفهم أيزنهاور من أن التصريح الثلاثى يكفى لتأمين الشرق الأوسط؟ الراجح أنه مثل معظم الأمريكيين ينظر إلى التصريح من زاوية واحدة وهى تأمين حدود إسرائيل. أما إذا حدث العكس واعتدت إسرائيل للتوسع على حساب الدول العربية المجاورة فإن التصريح لا يوضع موضع التنفيذ .

وعلى كل فإن التصريح الثلاثى كان قد سقط من الناحية العملية لسببين أولا : لأن إسرائيل صارت تستورد الأسلحة سراً ثم علنا عن طريق فرنسا وهى إحدى دول التصريح وثانياً لأن مصر وسوريا تتلقيان الأسلحة من الاتحاد السوفيتى مما أفقد الغرب احتكاره للتسليح فى الشرق الأوسط .

وقد يخفى على الكثيرين أن الولايات المتحدة كانت على علم رسمى بتسليح فرنسا لإسرائيل حتى من قبل التوتر الناجم عن تأميم قناة السويس وأنها ساعدت حليفتها فى الأطلسى على أداء هذه المهمة على خير وجه فحللت فرنسا من بعض التزاماتها فى الحلف كى تتيح لها تزويد إسرائيل بطائرات المستير وذلك منذ شهر مايو سنة ١٩٥٦ وعلاوة على ذلك سمحت لكندا بإرسال كميات أخرى من الطائرات وإن لم يتح لهذه الأخيرة وقت كاف لوضع الاتفاق مع إسرائيل موضع التنفيذ[1] .

ولا شك أن تأييد الولايات المتحدة لفرنسا فى موقفها المنحاز إلى إسرائيل هو الذى شجع الحكومة الفرنسية على أن تصرح علنا بمساعداتها لإسرائيل بالأسلحة ، ومنذ أوائل هذا العام كانت الصحف الفرنسية لاتفتأ تتحدث عن اكتشاف وثائق تثبت مساعدة مصر للثوار الجزائريين . وكمحاولة أخيرة قام كريستيان بينو وزير الخارجية بزيارة للقاهرة فى ابريل ١٩٥٦ وقيل أن الوزير الفرنسى عرض تأييد مصر فى معارضتها لحلف بغداد مقابل التخلى عن الثورة

---

(١) Berger p. 212

الجزائرية فرفض المسئولون فى مصر الفكرة . وعلى أثر عودته أخذت الصحف تتحدث صراحة عن ضرورة اتخاذ إجراء ما ضد مصر، وكان المستوطنون الفرنسيون فى الجزائر هم أكثر العناصر عطفاً على إسرائيل لوجود شبه بين وضعهم كأقلية أجنبية وسط بيئة عربية تحيط بهم ودعى بعض المغامرين العسكريين إلى شن غارة خاطفة على الإسكندرية فكان بينو يحتج أحياناً بعدم معقولية هذا الإجراء من الناحية الدولية وأحياناً أخرى لوجود نحو ٤٥٠ مليون جنيه من الأموال الفرنسية التى المستثمرة فى مصر.

وفى مايو أعلنت فرنسا عن تزويد إسرائيل بدفعة أخرى من طائرات المستير أما ذلك الإتفاق السرى الذى تعهدت بمقتضاه فرنسا بأن تحمى إسرائيل مباشرة جواً وبحراً فى حالة اشتباكها مع مصر فهناك إجماع حول توقيع مثل هـذا الاتفاق ، إنما يدور خلاف حول تحديد زمنه . ويميل شايلدرز[1] إلى ترجيح الرأى القائل بأنه تم قبل التأميم بأيام . بينما يذكر آخرون أنه وقع فى أغسطس أى بعد التأميم بنحو أسبوعين .

ونخلص من ذلك كله إلى أن تأميم قناة السويس لم يكن فى حدذاته المحرك الأول لشن العدوان وإنما هيأ الظروف الدولية التى بررت لثلاث دول أن تتفق على تدبير العدوان وإن اختلفت أهدافها .

ففرنسا تريد أن تنتقم من هؤلاء الذين يساعدون الثورة الجزائرية ، وفى بريطانيا مازال إيدن رئيس الوزراء يؤمن بأن بلاده هى صاحبة الدور الرئيسى فى الشرق العربى ، ولذلك حينما فشلت خططه لجر الأردن إلى حلف بغداد أسرها فى نفسه وصمم على التخلص من هؤلاء الذين يعارضون النفوذ البريطانى . فالقضية تتعلق إذن بسياسة مصر العربية أكثر مما تتعلق بشركة قناة السويس

(١) شايلدرز الطريق إلى السويس ص ١٦٤ .

التى أممت . يدل على ذلك ما يروى من أن إيدن اشتط به الغضب إلى حد أنه صار مستعدا لإدخال الجيش العراقى التابع لحلف بغداد لإحتلال الضفة الشرقية للأردن وترك الضفة الغربية تسقط بيد إسرائيل، كذلك لم يكن التأميم يعنى إسرائيل فى شيء وإنما اشتركت فى تدبير العدوان لتحقيق أهداف أخرى منها فتح خليج العقبة كما ذكرنا وتحطيم قوة مصر العسكرية قبل أن تستوعب الأسلحة السوفيتية ولم يكن الأسلوب الذى اتبع لتدريب الجيش المصرى على الأسلحة الجديدة هو الذى يحقق الهدف فى أقصر وقت ، فبدل إحضار الخبراء العسكريين من تشيكيوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى لتدريب أكبر عدد من الضباط ، رأت الحكومة المصرية لاعتبارات سياسية أن تبعث بعدد من هؤلاء إلى الاتحاد السوفيتى وتشكوسلوفاكيا وهى لا تستطيع أن ترسل إلا عدداً محدوداً وحتى هؤلاء لم يستفد بهم كما كان ينبغى .

(٢) إستغلال حادث التأميم

لايتصل تأميم قناة السويس وما يحيط به من ملابسات بموضوع هذا الكتاب مباشرة ، ومع ذلك فهناك علاقة قوية بينه وبين النزاع مع إسرائيل يدل على ذلك مثلا تأثير الحركة الصهيونية فى الولايات المتحدة حتى دفعت حكومتها فى نهاية الأمر إلى سحب تمويل مشروع السد العالى . ولا بأس من سرد الوقائع الأساسية التى تتصل بهذا الحادث .

اتجهت الحكومة المصرية فى بداية الأمر إلى دول غربية لتمويل مشروع السد العالى فعرضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة ٧٠ مليون دولار لتنفيذ المرحلة الأولى . ونظراً إلى أن هذه الطريقة لم تكن لترضى مصر ، فقد جرت محادثات مع البنك الدولى لتقديم ٢٠٠ مليون دولار وقبل البنك على أساس ضمان من كبريات الدول الغربية الرأسمالية ، وكانت المباحثات ماتزال تحرز

تقدما مطرداً حتى فوجىء العالم فى ١٦ يوليو بقرار من لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس يقضى برفض هذا الضمان. وادعت اللجنة أن الذى يدعوها إلى اتخاذ هذا القرار هو عوامل إقتصادية محضة تتعلق بعدم الثقة بالاقتصاد المصرى ، غير أن التأمل فى الملابسات التى أحاطت بسحب الولايات المتحدة للعرض ، والتصريحات والتعليقات الأجنبية التى أعقبته تشير جميعا إلى أن الاعتبارات السياسية كانت هى العامل الحاسم . وكما قلنا آنفا كان للصهيونية دورها فى دوائر الكونجرس التى اتخذت هذا القرار ولعل زعماء الصهاينة استهدفوا حينذاك استقطاب النزاع بين العرب وإسرائيل بحيث يلقى بالعرب فى كفة الكتلة الشيوعية ويستأثر الصهاينة بتأييد الغرب.

وساعدت أخطاء الدعاية فى مصر على تحقيق هذه الخطة . ذلك أن صحف القاهرة ذكرت خلال شهر يونيو أن شيبيلوف،وزير الخارجية السوفيتية آنذاك، عرض شروطا أفضل لتمويل مشروع السد . والظاهر أن المقصود من نشر هذه الأنباء هو دفع الدول الغربية إلى تحسين شروط القرض والضمانات اللازمة للمشروع ، إذ سيتأكد فيما بعد أن الإتحاد السوفييتى لم يقدم عرضا من هذا النوع إلا بعد سحب أمريكا رسمياً لضمانها . وثمة أدلة أخرى على أولوية الاعتبارات السياسية .

١ — ذكرت الصحف الأمريكية حينما شككت فى الاقتصاد المصرى أن الحكومة تبدد الأموال فى شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتى وقدرت ما أنفق فى صفقة سنة ١٩٥٥ بـ ٨٠ مليون جنيه إذن فالشكوى أساساً من الصفقة .

٢— بالرغم من عدم إشتراك الولايات المتحدة فى حلف بغداد فإنها لم تكن راضية عن الحملة التى شنتها مصر ضد سياسة الأحلاف عموما .

٣ — كان سوء التفاهم قائماً بين مصر والولايات المتحدة منذ زمن طويل يرجعه البعض[1] إلى نوفمبر سنة ١٩٥٢ حينما زارت بعثة عسكرية واشنجتن تطلب التزويد بالسلاح فاصطدمت بشروط لاتتناسب والإستقلال الوطنى .

هذا وكان من الواضح عند إتخاذ قرار تأميم قناة السويس أن المقصود به هو تأكيد سياسة الحياد التى تتبعها مصر وكثير من الدول الحديثة فى آسيا وإفريقيا .

وأذن فإن العدوان على مصر فى أعقاب التأميم ، يشبه المعتدى بأنه حليف للامبريالية وخصم للحركات الوطنية فى آسيا وإفريقيا . لذلك فإنه حتى ولو لم يكن لعدوان إسرائيل علاقه بتأميم قناة السويس فإن مبادرتها إلى العدوان وتواطؤها الظاهر مع بريطانيا وفرنسا أثار ضدها دولا آسيوية وإفريقية كانت تتطلع إلى توثيق الصلات بها .

ومن ثم صارت مكانتها من الناحية الدبلوماسية سنة ١٩٥٦ أضعف منها فى سنة ١٩٦٧ .

كيف تم هذا التلاقى بين أطراف العدوان الثلاثة مع أن أهدافهم كانت مختلفة تماما ؟

فإسرائيل تريد أن تقنع العرب بأنهم غير قادرين عسكريا على النيل منها وفرنسا تعتقد بأن تغيير النظام فى مصر سيحرم الثوار الجزائريين من أهم العناصر المؤيدة لهم ماديا ومعنويا .

وبريطانيا ترى أن هذا النظام يعرقل خططها فى المشرق العربى ، إلا أنها غير مستعدة لإظهار تواطؤها مع إسرائيل لأن الخطط البريطانية تقوم على

---

(١) محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا مقالات متوالية فى الأهرام إبريل سنة ١٩٦٧ .

أساس وجود أصدقاء لها على رأس بعض الحكومات العربية . ولاشك أن ثبوت التواطؤ سيحرج مركز هؤلاء الأصدقاء . بينما لم يكن يعنى فرنسا أن تعرف صلاتها بإسرائيل . وقد أخذت منذ ٧ أغسطس تمتنع عن ابلاغ شركائها فى حلف الأطلسى بصفقات السلاح خلافا لما هو مألوف . وقد أخذت تزود إسرائيل بكل ما تحتاجه من أسلحة . وربما مال الصهاينة فى هذا الوقت المبكر إلى القيام بعمل انفرادى علهم يحرزون بفضل تدفق الأسلحة الفرنسية نصرا على مصر ، وبذا يؤكدون قدرتهم على البقاء دون الحاجة إلى مساعدة مباشرة من الخارج . وهذا الأسلوب أفضل بالنسبة لإسرائيل دبلوماسياً ومعنوياً[1] .

فمن الناحية الديلوماسية ربما تلاشت المعارضة الأمريكية لعمل إسرائيلى منفرد بخلاف ما إذا اشتركت مع دولتين كبيرتين من حلفاء الولايات المتحدة فى الأطلسى بدون استشارتها . بل أن المشاركة مع بريطانيا وفرنسا يضر ضررا أشد بعلاقات إسرائيل مع الكتلة الشيوعية وهى علاقات ماتزال طبيعية .

ومن الناحية المعنوية إذا اشتركت بريطانيا وفرنسا معها فى عدوان مباشر فلن يقتنع أحد بأن إسرائيل قادرة على كسب معركة ضد العالم العربى المحيط بها فضلا عن حماية نفسها . ويهم قادة الصهيونية كما عرفنا التأثير المعنوى على يهود العالم وإقناعهم بقدرة إسرائيل على البقاء والتوسع حتى يقبلوا عل الهجرة ونقل أموالهم إليها . فلماذا إذن اتجهت إسرائيل إلى مشاركة بريطانيا وفرنسا فى العدوان ، يمكن تفسير ذلك بأحد أمرين : الأول أنها خشيت المغامرة بحرب مع مصر قد تجر أيضاً معها دولا عربية أخرى وتؤدى إلى تدمير المدن الإسرائيلية ، ولم يخف بن جوريون هذه المخاوف أثناء مباحثاته مع المسئولين الفرنسيين فى نهاية أكتوبر حينما طلب اليهم غطاء جويا مباشرا ومساعدة

(١) شايلدرز ص ٢٢١ .

الأسطول الفرنسى فى دك موقع رفح الحصين[١].

ومن المؤسف أن مثل هذه المخاوف لم توجد بنفس الدرجة فى سنة١٩٦٧ ولم تحتج إسرائيل إلى مشاركة إيجابية من الدول الكبرى. وبينما قدر الإسرائيلون سنة ١٩٥٦ عشرة أيام مع وجود المساعدات الايجابية للوصول إلى عشرة كيلومترات من قناة السويس كما يقضى الانذار البريطانى الفرنسى قدر ديان أربعة أيام فقط فى سنة ١٩٦٧ للانتهاء من حملة سيناء[٢] إن التاريخ مازال يقف عاجزاً عن تفسير هذه الأمور

قلنا أن فرنسا لم يكن يهمها إخفاء تواطؤها مع إسرائيل، ومع ذلك فإنها عمدت إلى تغيير طلاء السفن التى صارت تقطع البحر المتوسط ذهابا وإيابا بين موانى فرنسا الجنوبية وبين إسرائيل وذلك منعا لإثارة الشبهة. كذلك غيرت شارات طائرات المستير التى أرسلت على عجل للتدريب وقدرت الدفعة الأخيرة بـ ٦٠ طائرة. وفى ٢٦ سبتمبر أعلن بن جوريون أنه صار لبلاده حليف قوى تعتمد عليه ولم يقل حليفان. إلا أن هذا لاينفى على الإطلاق معرفة بريطانيا بمعظم ما كان يجرى بين فرنسا وإسرائيل.

ويدعى إيدن فى مذكراته أنه لم يتخذ استعدادا للتدخل فى الشرق الأوسط قبل ٢٥ أكتوبر وأن هذه الاستعدادات تقررت فى حالة وقوع نزاع لم يكن يعرف عنه شيئاً ثم كشفت الدراسات الانجليزية المعتمدة على الوثائق فيما بعد كذب تلك الإدعاءات. فمنذ منتصف سبتمبر أوفدت وزارة الخارجية البريطانية الكولونيل هنريك فى مهمة أحيطت بالسرية الى تل أبيب وقد أبلغ المسئولين هناك بأنه اذا أرادت إسرائيل أن تهاجم مصر فستغمض بريطانيا

---

(١) Azeau p. 247

(٢) Dayan p. 87

العين شريطة أن يعمل كل فريق منفردا وستستخدم بريطانيا نفوذها بعد ذلك لمساعدة إسرائيل على عقد صلح مع العرب ، واذن فإن الخطة الأولى الإنجليزية أنبنت على أساس عمل إنفرادى الى أن توسطت فرنسا لتعديل الخطة على الطريقة التى ستنفذ فيما بعد .

ويعتقد البعض بأن بريطانيا لم توافق على خطة العدوان الثلاثى إلا فى اجتماع باريس الذى تم بين رئيسى حكومتى بريطانيا وفرنسا ووزيرى خارجيتهما فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولو أن إيدن أعلن فيما بعد أنه درس فى هذا الاجتماع الخطة الجديدة التى وافقت عليها مصر يوم ١٣ أكتوبر لتنظيم الملاحة فى قناة السويس . ولكى تزيد الحكومة البريطانية فى اخفاء تواطؤها لم تعمد إلى سحب رعاياها من مصر الذين يبلغ عددهم ١١ ألفاً كما لم يستدعى السفير البريطانى من القاهرة بخلاف السفير الفرنسى .

وصار من المعروف الآن أن بن جوريون قام بزيارة إلى باريس أثناء انعقاد هذا المؤتمر السرى ، وإذن فقد كانت بريطانيا على علم تام بخطة العدوان لكن كانت هناك اتفاقات جانبية بين فرنسا وإسرائيل حول التفاصيل ربما لم تبلغ إلى بريطانيا ويقال مثلا أن اختيار ٢٩ أكتوبر للبدء بالهجوم على سيناء جاء مفاجأة لبريطانيا التى اقترحت يوم ٢ نوفمبر وكان بعض العسكريين يفكرون فى تأجيل الحملة إلى الشتاء [١] .

كذلك قام بن جوريون بزيارة خاطفة إلى باريس يوم ٢٤ أكتوبر حيث يظن على الأرجح أنه وضع التفاصيل النهائية لخطة العدوان .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ نفى إيدن أمام مجلس العموم أنه كان يدرى سلفا بالهجوم الإسرائيلى وصرح بأن الترتيبات التى اتخذت منذ ٢٥ أكتوبر

---

(١) Azeau p. 240.

كانت تستهدف فقط مواجهة احتمال نشوب حرب ، وتمادى فى التمويه إلى حد أنه كشف معلومات عن إمكان قيام مصر بهجوم على إسرائيل ، ونقل أوراقاً مزيفة قال أنها اكتشفت فى سيناء تدل على وجود هذه النية .

وللأسف كان بوسع دول العدوان أن تستشهد بتصريحات الصحف والاذاعة فى مصر ، مثلا حينما شنت إسرائيل غارة قلقيلية على الأردن صرح المسئولون فى مصر باستعدادهم للدفاع عن الأردن وكان المقصود هو التأثير على نتائج الإنتخابات النيابية ، ولكن لم يكن من المعقول أن تفكر مصر فى المشاركة بجبهة بعيدة بينما هى قد سحبت نصف قواتها من سيناء ووضعتها غرب القنال لمواجهة احتمال هجوم بريطانى فرنسى .

وإذن لم يكن العقل السليم يقبل على الإطلاق احتمال هجوم مصرى على إسرائيل فى هذا الوقت بالذات ، بل على العكس كتب بيرنز فى ١٤ سبتمبر إلى همرشلد ليعبر عن مخاوفه من سحب نصف القوات المصرية من سيناء وتناقصها إلى ستين ألفا مما يغرى إسرائيل بشن العدوان (١) .

وفضلا عن ذلك فإن تصريحات إيدن كانت تفتقد المنطق والدليل لسبب آخر وهو أن قبرص ، القاعدة البريطانية فى شرق المتوسط ، صارت مكان تجمع القوات الفرنسية ومنها انطلقت كثير من المساعدات الجوية والبحرية إلى إسرائيل ، فمن المستحيل أن تكون بريطانيا قد جهلت تماما هذه الاتصالات .

لماذا قدم بن جوريون موعد الهجوم إلى ٢٩ أكتوبر ؟ هناك عدة تفسيرات ، منها رغبته فى أن تكون لديه مدة أطول للانفراد بالعملية ، وفى هذه الحالة يمكن القول بأن الإنذار الإنجليزى ـ الفرنسى جاء بأسرع مما كانت تتوقعه السلطات الإسرائيلية ومنها وهو سبب هام فى رأينا ، انشغال العالم بمسألة المجر ، ومن المعروف أن

---

(١) Bernes p. 169.

الاتحاد السوفييتى قد تدخل بالقوة لمنع ثورة داخلية فى أواخر أكتوبر إلا أن هذا التدخل تم بناء على طلب فريق من الحزب الشيوعى المجرى وعلى كل حال تعرض الاتحاد السوفييتى لنقد شديد فى الأمم المتحدة ، فمن الممكن استغلال هذا الحادث لتبرير العدوان والرد على الولايات المتحدة إذا اعترضت على العدوان الثلاثى بأن عليها من باب أولى أن تمنع « العدوان السوفيتى على المجر » .

ويتضح من ذلك أن دول العدوان كانت تحسب حساب المعارضة الأمريكية أكثر مما تلقى بالا للمعارضة السوفيتية حتى أنه كان من بين أسباب اختيار يوم ٣ أو ٤ نوفمبر لبدء العدوان تصادف هذين اليومين مع انتخابات الرئاسة الأمريكية بحيث تكون جميع الأجهزة هناك منشغلة فى هذا الموضوع عن شئون السياسة الخارجية .

ومنها خشية إسرائيل أن يحدث تحول فى السياسة البريطانية فى آخر لحظة وذلك بعد أن لاحظت تردد المسئولين الإنجليز هناك وانقسام الرأى فيما بينهم حول سلامة التواطؤ مع إسرائيل . وبتشجيع من فرنسا قدمت إسرائيل موعد الهجوم[١] .

كان مقرراً فى الأصل إذن أن تبدأ إسرائيل الهجوم يوم ٢ أو ٣ نوفمبر وأن يوجه الإنذار بعد ثلاثة أيام على الأقل حينما تكون القوات الغازية قد وصلت بالفعل إلى القناة أو إلى مسافة قريبة منها وقدرت أربعة أيام لقطع هذه المسافة التى يبلغ طولها ١٥٠ ميلا ومن الجائز توجيه الإنذار لمجرد وصول طلائع

---

(١) تتعارض رواية ديان حول هذه النقطة مع معظم الشهادات البريطانية الرسمية فهو يصر على أن موعد الهجوم كان متفقا عليه بين الأطراف الثلاثة منذ اللقاء الشهير فى ١٥ أكتوبر وكان مقدراً أن تنفرد إسرائيل باحتلال سيناء وتتدخل القوات الإنجليزية الفرنسية المشتركة غرب القناة ابتداء من ٣١ أكتوبر : Dayan p. 87 .

أمامية وليس لاحتلال شبه الجزيرة كلها إذ كان مقدراً لهـذا الإحتلال كما ذكرنا من سبعة إلى عشرة أيام إذن كيف تعجلت بريطانيا وفرنسا فى توجيه الإنذار إلى مصر بعد مضى نحو أربع وعشرين ساعة على العدوان الاسرائيلى مع أن التوقيت يضر بمركز الدول الثلاثة دبلوماسيا وهو لا يوافق هوى زعماء الصهاينة الذين يريدون أن يظهروا للعالم قدرتهم على نصر منفرد على حساب مصر . وهو من جهة أخرى يثبت التواطؤ الذى كانت بريطانيا تحاول جاهدة أن تخفيه ؟

هناك أولا الارتباكات التى تحدث عادة عندما تتغير الخطط المتفق عليها. وقد غيرت إسرائيل الموعد كما ذكرنا . ومن الجائز أن يكون الكره الشخصى الذى يكنه انطونى إيدن نحو النظام القائم[1] فى مصر هو الذى جعله يتعجل توجيه الإنذار. ومع ذلك فهناك بعض الشواهد التى تدل على أن إسرائيل لم تكره المشاركة السريعة من جانب بريطانيا وفرنسا ، فقد جاء فى أول بلاغ إسرائيلى عسكرى أن قواتها صارت على مشارف القناة وهو خلاف الواقع فمن الأرجح أن يكون القصد بإصدار هذا البلاغ هو تبرير إنذار متفق عليه مقدما .

حقيقة اتبع موشى ديان قائد الحملة الإسرائيلية فى سيناء سنة ١٩٥٦ خطة الهجوم الخاطف ولم ينتظر اقتحام المواقع المصرية الأمامية بصورة منظمة بل أرسل قوات المظلات التى نزلت إلى مضيق متلة ومن أهداف هذه الخطة تمكين إسرائيل من الوصول إلى مشارف القناة فى أسرع وقت . إلا أن المضيق يقع على مسافة ٤٠ ميلا وليس عشرة أميال كما جاء فى الإنذار .

ويبرر ديان هذه الخطة بعامل آخر وهو أنه قصد بها التمويه فبدل أن يبدأ بهجوم على طول الجبهة يتظاهر بالقيام بغارة « ثأرية » من نوع تلك الغارات

---

(١) Eden, memoires, Vol .3

التى اعتادت إسرائيل أن تشنها على الجبهات العربية المحيطة بها ، وعلى ذلك لن يتنبه المصريون إلى أن الهجوم عام ويتعلق بغزو شامل إلا فى اليوم التالى وفى هذه الحالة لن يستخدموا الطيران ضد المدن الاسرائيلية وهو ما كان يخشاه بن جوريون ولهذه الخطة ميزة أخرى وهو أنه فى حالة الفشل يمكن الإنسحاب دون أن تظهر إسرائيل بمظهر المنهزم .

وكان بن جوريون يريد أن يبدأ بتدمير الطيران المصرى حتى لا تتعرض المدن الإسرائيلية للخطر فاعترض ديان بأن ذلك يكشف منذ البداية أن الهدف هو القيام بحملة واسعة النطاق وأقنع رئيسه بأن الطيران المصرى لن يتدخل وحجته أن الوقت الذى يتطلب وصول الأنباء إلى أعلى مستوى وسط التسلسل الروتينى الطويل عند وقوع الغارة المفاجئة على مضيق متلة ليلة ٣٠ أكتوبر سيتطلب وقتاً طويلا وإلى أن تعود التعليمات من أعلى مستوى فى القاهرة حتى الجبهة فإن وقت الإنذار يكون قد حل[1] وقد لا يكتشف المصريون إلى ذلك الحين حقيقة أهداف الحملة الإسرائيلية .

ذلك أن إسرائيل حرصت على أن تحول الأنظار عن سيناء قبل العدوان بشن بعض الغارات على الأردن وكان الكثيرون حتى فى أمريكا يعتقدون بأن الضربة القادمة ستهدف إلى احتلال الضفة الغربية ومن الجائز أن تكون نفس الخطة قد اتبعت سنة ١٩٦٧ حينما تظاهرت بأنها تنوى ضرب سوريا بينما كان القصد المبيت هو مهاجمة مصر . وبالمضى فى هذه المقارنة نلاحظ أن إسرائيل لم تحتج فى سنة ١٩٦٧ إلى تغطية أهدافها بل قامت بهجوم مكشوف على نطاق واسع دفعة واحدة ،ومما هو جدير بالملاحظة أنها تركت فى سنة ١٩٥٦ غزة وراءها لأنها كانت حريصة على الوصول إلى قرب قناة السويس فى أسرع وقت لأن الهدف

---

(١) Dayan p 94

حينذاك هو تنفيذ خطة ثلاثية ودور إسرائيل فى سيناء هو مجرد المناورة ، أما فى سنة ١٩٦٧ فقد نشب القتال على طول الجبهة منذ البداية بما فى ذلك قطاع غزة ولم تنتظر إسرائيل سقوطه بعد انقطاعه عن القوات الأساسية ربما لأن القصد فى هذه المرة هو التوسع والضم .

شاركت بريطانيا فى حملة التضليل هذه ، فحينما أخذت تجمع حشودها فى مالطة منذ ٢٧ أكتوبر بررت ذلك بأنها تريد عدم توسع الصراع فى الشرق الأوسط ، بعبارة أخرى عدم امتداده الى بلاد عربية أخرى غير مصر . على أن المصادر الاسرائيلية نفسها تكذب هذه المناورة البريطانية ، فهى تشكو من أن السفير البريطانى فى تل أبيب هدد بتنفيذ معاهدة التحالف مع الأردن إذا تعرض للهجوم .

وظن البعض فى مصر ، بعد إنزال المظليين فى مضيق متله أن العملية ربما تكون مجرد محاولة لصرف الأنظار عن الهدف الحقيقى وهو الإستيلاء على الضفة الغربية .

وتوالت نداءات أيزنهاور إلى بن جوريون بعدم البدء بهجوم، سواء على مصر أو الأردن قائلا بأنه سيعمل على تسوية كل الخلافات بعد الانتهاء من انتخابات الرئاسة . وفى نفس الوقت استفسرت السفارة الأمريكية فى باريس عما يجرى هناك من استعدادات حربية فكان الجواب بأنه لاتوجد نية للقيام بعمل حربى ما ، وفى رأينا أن هذا التضليل هو السبب الرئيسى فى دفع الولايات المتحدة إلى الإعتراض على العدوان ،إذ اعتبرت ذلك منافياً لماتقتضيه محالفة الأطلسى ، ولذا انصب غضبها على بريطانيا وفرنسا أكثر مما نال إسرائيل ، وهى التى ستخرج وحدها رابحة من العدوان[1] .

---

(١) American foreign Policy 1956 p 864

كان إيدن كما ذكرنا متردداً فى الأسلوب الذى يتبعه لتنفيذ العدوان ، وعلاوة على ذلك ، فإن الرأى صار منقسما بين أعضاء الحزب ، ولهذا خشيت فرنسا أن تفوتها الفرصة حينما اقترحت بريطانيا تأجيل الحملة إلى الشتاء، وأخيراً وبضغط من الفرنسين ، تقرر تنفيذ عملية «أوملت» وهى التى تقضى بالتعجيل بالإنذار وجعله تالياً لبدء الهجوم الإسرائيلى بأقل من يوم ، وكان الفرنسيون يتوقعون أن تنزل قوات الحلفاء المشتركة بمجرد تحطيم المطارات المصرية، غير أن تردد إيدن واحتياطاته الشديدة أخرت النزول البرى إلى ٥ نوفمبر . ولذا كانت تنشأ من حين إلى آخر خلافات بين الحليفين[٢] فذهب إيدن مدفوعا بتفكيره المنافق ورغبته فى إخفاء التواطؤ ما أمكن إلى حد أنه اقترح أن تعلن بريطانيا أولا فى مجلس الأمن استنكارها للهجوم الإسرائيلى ويجرى ذلك فى نفس الوقت الذى يضرب فيه سلاح الطيران البريطانى المطارات المصرية استعدادا لغزو البلاد ، فلم يوافق الفرنسيون على هذا الأسلوب وكانوا على خلاف الحكومة البريطانية أكثر منطقية مع أنفسهم فى متابعة العدوان ، وهم الذين حضوا بريطانيا على استخدام الفيتو حينما أصدر مجلس الأمن قراره الأول بايقاف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية . لذلك سيندم بعض الساسة الفرنسيين فيما بعد لأنهم لم يعقدوا محالفة سياسية تحدد خطة العدوان وأهدافه .

والذى يعنينا فى هذه الدراسة هو التفاصيل المتعلقة بحملة سيناء، والراجح أن موشى ديان قام بزيارة سرية إلى لندن حيث اطلع هناك على خرائط إنجليزية خاصة بالصحراء ومواقعها العسكرية . كما روى إيدن فى مذكراته أن الطائرات البريطانية كانت تتجسس على المواقع المصرية دون أن يلحظها أحد لعلو ارتفاعها .

وكما ذكرنا من قبل لاتعتبر حملة سيناء مقياساً حقيقاً لمقارنة القوى

(١) أنظر هذه التفاصيل فى كتاب :
Brom Berger : les secrets de l' expédition d' égypte.

العسكرية لكل من مصر وإسرائيل . ومع ذلك فلا بأس من إيراد بعض المقارنات التى تكشف حقائق جديدة ، إذ أدخل فى روح الجماهير العربية أن إسرائيل وحدها لاتستطيع كسب معركة ما بدون مساعدة مباشرة من الدول الكبرى وكان ذلك من التصورات التى أوقعت الرأى العام العربى فى أخطاء مؤسفة قبل عدوان سنة ١٩٦٧ ونحن نسلم فى نفس الوقت بأن المبالغة فى تصوير قوة العدو ضارة كذلك مثلما يضر التقليل من شأنها .

كانت إسرائيل تمتلك فى سنة ١٩٥٦ ١٢٠ طائرة مستير ، ٢٥ متيور و ١٢ أوريجون وسرباً من الطائرات الأمريكية ف ٨٤ علاوة على مجموعة من الطائرات القديمة ، بينما كانت تمتلك مصر ١٠٠ طائرة ميج ١٥ ، ٥٠ اليوشن، ٨٠ كمبيرا ، ٢٠ طائرة قديمة. وإذا كان السلاح الجوى متقارباً من حيث عدد الطائرات وأنماطها فقد كان هناك فرق كبير من حيث عدد الطيارين المدربين على استخدامها، فإن تدريب الطيارين المصريين على الأنواع السوفيتية الصنع لم يتم بالسرعة المطلوبة ، لذلك حينما بدأ العدوان كان عدد الطيارين المدربين أقل من عدد الطائرات ، والمفروض هو العكس لكى يكون سلاح الطيران فعالا . وإذن فقد كان من المحتمل كسب العدو معركة سيناء سنة ٥٦ بدون تدخل مباشر بواسطة بريطانيا وفرنسا . وفى الحرب الحديثة يتمتع المهاجم دائما بميزة على المعتدى عليه .

على أنه من الملاحظ أن الطيران الإسرائيلى لم يتدخل فى المعركة إلا من وراء السلاح الجوى البريطانى والفرنسى ولم يلعب الدور الحاسم فى سنة ١٩٥٦، ولا بد أن يكون ذلك جزءاً من الخطة المرسومة من قبل . ونستنتج من شهادات بعض المسئولين الإسرائيليين أن من أسباب اتباع هذا الإجراء هو الخوف من انتقام السلاح الجوى المصرى . ومما يسترعى الانتباه أن تلك

المخاوف لم تكن موجودة بنفس الدرجة سنة ١٩٦٧ مع أنه كان مقدراً للمعركة أن تدور فى ثلاث جبهات : مصر وسوريا والأردن .

أما فى سنة ١٩٥٦ فقد طلب إلى الفرنسيين حماية جوية مباشرة للمظليين الذين أنزلوا فى مضيق متله ؟ .

كان دور إسرائيل الرئيسى إذن هو القيام بحملة برية لإحتلال سيناء تصل فقط إلى المسافة التى قررها الإنذار الإنجليزى الفرنسى . وبدأ الهجوم فى الساعة الخامسة من مساء ٢٩ أكتوبر وقد حشد له نحو ٤٥ ألف جندى . وبعد ساعة من بدء الهجوم أنزل ٤٠٠ من المظليين فى مضيق متله والخطة العامة تقوم على المباغتة والمغامرة استناداً إلى الحماية الجوية المتوقعة ، وكان الهبوط فى متله إحدى تلك المغامرات .

حقيقة لم يكن الموقع معداً للمقاومة ، فلم تزد الحامية المصرية هناك عن ١٥٠٠ جندى ، ولقى المظليون الإسرائيليون متاعب جمة وكان من الممكن أن يتعرضوا للفناء لأن إمدادات تبلغ نحو ١٠٫٠٠٠ رجل وجهت فى اليوم التالى إلى المضيق ثم أمرت بالعودة . وضع الإنذار موضع التنفيذ يوم ٣١ أكتوبر وفى ذلك التاريخ لم يكن أحد من الجنود المظليين قد وصل إلى مسافة الأميال العشرة المحددة مع أن مضيق متله يبعد ٤٠ ميلا فقط عن قناة السويس، والخلاصة أن المقاومة المصرية فى سيناء كانت عنيدة فى مختلف الجبهات(١) .

فقد قاوم موقع رفح باستماتة تستحق الإعجاب حتى استدعيت سفينة حربية فرنسية وحينئذ فقط صدر الأمر بانسحاب اللواءين المرابطين فى الموقع وقد عاد أحدهما بأسلحته كاملةو الآخر بنصف أسلحته والظاهر أن خطط الدفاع المصرية كانت ترتكز على القطاع الشمالى ، غير أن ديان يدعى بأن تأخر زحف

(١) قرر هذه الحقيقة كثير من الكتاب الأجانب أنظر مثلا . Azeau p 281

الإسرائيليين فى هـذا القطاع ليس ناشئاً عن المقاومة المصرية العنيدة بل لأن الخطط الإسرائيلية رسمت على أساس الوصول إلى الهدف الرئيسى ألا وهو موقع شرم الشيخ لفتح خليج العقبة، بل أن هذه الخطط، على حد قول القائد الإسرائيلى، لم تستهدف تدمير القوات المصرية ولذا لم تشتبك بعنف فى القطاع الشمالى .

وبالرغم من تركيز الهجوم الإسرائيلى على القطاع الجنوبى، فإن قوات العدو لم تصل إلى هدفها فى شرم الشيخ إلا قبل ٥ نوفمبر وكان ذلك بعد صدور قرار بوقف إطلاق النار من الجمعية العامة وانسحاب القوات المعتدية فى ٤ نوفمبر وكانت إسرائيل قد وافقت مبدئياً على وقف إطلاق النار على أساس أنه إلى أن تأتى الموافقة من مصر سيكون موقع شرم الشيخ قد سقط(١) .

والذى حدث هو أن الانسحاب من سيناء تم بنظام وحتى فى هذه المنطقة الجنوبية التى عزلت عن قواعدها ، استطاعت حامية رأس نصرانى الصغيرة أن تنتقل بحرا إلى شرم الشيخ لتنضم إلى الحامية الكبيرة هناك وقد اضطرت جميعا إلى التسليم نظرا لانقطاع الطريق إلى القناة . وعلى أثر إحتلال الإسرائيليين لشرم الشيخ وصلت سفينتان مؤجرتان فى أثيوبيا وتحملان على ظهرهما المؤن اللازمة للغزاة ، ويدل ذلك على دقة الترتيب للحملة وكيف أن أثيوبيا الدولة الأفريقية لم تنحز دبلوماسيا فقط نحو إسرائيل بل أنها ساعدت إيجابيا فى تدبير العدوان . وعبثا حاول الملحق العسكرى المصرى فى أديس أبابا تقديم إحتجاج على الحادث فكان نصيبه الطرد من البلاد(٢) .

لم يمر العدوان الثلاثى دون وقوع خلافات بين أطرافه المختلفة ومن الحقائق الهامة التى كشفتها مذكرات ديان(٣) محاولة جرت لتعديل خطة الحملة

---

(١) Dayan p 219

(٢) Azeau p 389

(٣) Dayan p 192

على أساس انفراد فرنسا بغزو بورسعيد على أن تترك سيناء للإسرائيليين يتصرفون فيها كيف شاءوا حتى الضفة الشرقية للقناة . وجاءت المبادرة من القيادة الفرنسية ورحب ديان بالخطة غير أن الفرنسيين تراجعوا خوفا من التورط فى مغامرة لا يستطيعون مواجهتها وحدهم .

(٣) النتائج

تم إنسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية من مصر كما هو معروف فى ٢٣ ديسمبر. أما إسرائيل فقد استمرت تحتل سيناء وغزة وساومت كثيراً فى الأمم المتحدة قبل إخلائهما وذلك رغم صدور قرارات متوالية بضرورة الانسحاب. ويمكن القول بأن الضغط والضمانات الأمريكية لإسرائيل كانت هى العامل الحاسم فى الانسحاب وسيتضح ذلك عند تتبع تفاصيل ما دار فى الأمم المتحدة حول هذا الموضوع .

فقد أصدرت الجمعية العامة قرارات متوالية بانسحاب القوات المعتدية يوم ٢ ، ٤ ، ٦ نوفمبر واقترن القرار الصادر فى ٤ نوفمبر بإنشاء قوات طوارىء دولية تشرف على عملية الانسحاب ، غير أن إسرائيل طالبت فيما بعد بأن يكون لهذه القوات صفة دائمة وأن ترابط على الجانب المصرى فقط من الحدود وتستمر فى احتلال شرم الشيخ حيث تلحق بها قوة بحرية وأن يكون وجودها فى غزة ذا صفة سياسية وليس عسكرية محضة بمعنى أن يدول القطاع وتشترك إسرائيل مع مصر والهيئة الدولية فى الإدارة المدنية الخاصة باللاجئين وأن تعمل هذه الإدارة على حل المشكلة حلا جذريا ، بعبارة أخرى تصفية وضع اللاجئين .

ومن الواضح أن إسرائيل أسرفت فى مساوماتها حتى أنها لم تظفر بتأييد ما فى الجمعية العامة ، بل أن همرشلد الأمين العام كتب مذكرة مطولة فى

٢٥ يناير ينتقد المطالب الاسرائيلية[1] ومما جاء فى هذه المذكرة أنه لايجوز تغيير الوضع القانونى لأية مشكلة نتيجة استخدام القوة ، وأنه يجب موافقة الدول التى تعمل بها قوات الطوارىء الدولية على وجودها ، كذلك إذا كان لابد من إشراك الأمم المتحدة وحدها فى الإشراف الإدارى على اللاجئين فى قطاع غزة فلابد من موافقة مصر . إذ أن فرض إدارة الأمم المتحدة على القطاع ستكون نوعا من التسليم بالأمر الواقع الناجم عن الحرب وهذا هو المنطق الذى يرفضه الأمين العام. كذلك فنّدت المذكرة احتجاج إسرائيل على نظام الهدنة وكيف أنه لا يمنع مصر من متابعة تهديد إسرائيل فقال همرشلد فى مذكرته أن الهدنة لا تبيح استخدام القوات العسكرية المصرية شرق العريش وأبو عجيله كما تمنع من استعمال طريق طابا ـ القسيمة ـ العوجه ، وأشار بهذه المناسبة إلى أنه يجب إعادة تجريد العوجة من السلاح كما كان الحال قبل ١٩٥٥ وفى تلك الحالة يمكن مرابطة قوات الطوارىء الدولية بها بشرط موافقة إسرائيل لأن قرار الأمم المتحدة نص على موافقة مصر فيما يخص أراضيها .

وبخصوص العقبة أعاد همرشلد إلى الأذهان حيثيات قرار مجلس الأمن الصادر فى ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ وهو الذى ذكر فيه بأنه بعد مضى أكثر من سنتين ونصف على الهدنة صار من الصعب على أحد الطرفين الزعم بأنه فى حالة حرب . وبالتالى لا حاجة إلى استخدام حق الزيارة والتفتيش ويمكن تطبيق هذا النظام على خليج العقبة ، وأقرت المذكرة بأن لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة لم تستطع أن تبت برأى حاسم فى شئون المضايق التى تؤلف جزءا من البحار الاقليمية لدولة أو لأكثر وتكون فى نفس الوقت هى الممر الوحيد لدولة أخرى .

(١) جمعت وزارة الخارجية المصرية بعض وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ونشرتها فى كتاب بعنوان حول انسحاب إسرائيل من سيناء والعقبة .

وفى أثناء المناقشات بالجمعية العامة قدمت كندا مشروعا فى ١ فبراير يقضى بتدويل قطاع غزة ومرابطة قوات الطوارىء الدولية على طول خطوط الهدنة وساحل خليج العقبة . ومما هو جدير بالملاحظة أن كندا كانت هى صاحبة فكرة إقامة هذه القوات الدولية من الأصل فى نوفمبر سنة ٥٦ وأنها طوال الأزمة كانت أكثر تحيزا من الولايات المتحدة نحو إسرائيل .

واتخذت إستراليا تقريبا نفس الموقف أو أشد تحيزا إذ صرح مندوبها أنه يجب فتح قناة السويس وليس خليج العقبة فقط فى وجه الملاحة الإسرائيلية وأن منع الملاحة يعد عملا حربيا واقترح رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية . ثم قدمت كل من الولايات المتحدة والبرازيل وكولومبيا والنرويج ويوغوسلافيا وأندونيسيا مشروعا آخر أعتمد على غموض الفقرات ليجعله مقبولا من مصر . فطلب فى الفقرة الأولى الإنسحاب من العقبة وغزة ثم إنتشار قوات الطوارىء الدولية على الحدود دون تحديد أماكنها ويطلب المشروع إلى كل من مصر وإسرائيل مراعاة شروط الهدنة والتوصيات الواردة فى تقرير همرشلد الصادر فى ٢٥ يناير .

ومنذ البداية استنكر الإتحاد السوفيتى ومعه الكتلة الشيوعية فكرة إقامة قوات طوارىء دولية وقالوا أنه حتى إذا كان لابد من وجودها فينبغى أن تنتهى مهمتها بتنفيذ الإنسحاب وألا يكون وجودها بصفة دائمة بأية حال .

أما الولايات المتحدة فأعادت طرح مشروع آخر على الأمم المتحدة من شقين ينص فى الجزء الأول منه على ضرورة الإنسحاب والثانى على خلق ظروف مناسبة للسلم ، ومن مستلزمات هذه الظروف ، إقامة قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ منعا للاشتباك البحرى ، ولم يذكر صراحة أنها وجدت لضمان الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة .

وتم الاقتراع على المشروع فنال الشق الأول ٧٤ صوتا ضد ٢ هما صوتا فرنسا وإسرائيل وامتنعت هولندا ولكسمبرج . أما القرار الثانى الخاص بوضع قوات الطوارىء الدولية فى العقبة وغزة فوافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت إثنتان وعشرون منها مصر واعترضت الكتلة الشيوعية وعلق الاتحاد السوفييتى على ذلك القرار بقوله أن وجود قوات الطوارىء الدولية مخالف لميثاق الأمم المتحدة وأنه جزء من محاولة للضغط على مصر وتدويل القنال .

وعلى أثر صدور قرار الجمعية العامة بإنشاء قوات الطوارىء الدولية وتحديد أماكنها سئل إيبان عما إذا كانت بلاده مستعدة لمرابطتها على الجانب الإسرائيلى. فأجاب بالرفض ولكنه وافق على الرأى القائل بأن وجودها فى مصر لا بد وأن يكون بناء على موافقتها واستمرت إسرائيل تراوغ فى تنفيذ القرار مما دعى لبنان والعراق وبعض الدول الآسيوية إلى تقديم اقتراح بإنزال العقوبة عليها فواجه مندوب كندا ذلك باقتراح مضاد يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية مع عدم دخول القوات المصرية فى الأراضى التى تحتلها وأن تتولى الأمم المتحدة بالاشتراك مع كل من مصر وإسرائيل إدارة الشئون المدنيـة بقطاع غزة .

وكانت معظم شبه جزيرة سيناء قد أخليت فى ذلك الوقت وبقى القطاع ومنطقة شرم الشيخ تحت الإحتلال الإسرائيلى وشنت المعارضة ممثلة فى حزب حيروت حملة شديد على الحكومة حتى لا تنسحب من القطاع غير أن الضغط الدولى جعل إسرائيل تستأنف المساومة مع الأمين العام فوجهت إليه بعض الاستفسارات عن مهمة قوات الطوارىء الدولية وأماكنها. وفى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ رد على هذه الاستفسارات فذكر أن قوات الطوارىء الدولية وظيفتها منع وقوع الأعمال الحربية ولكنها لن تستعمل قط لفرض حل

ما لمسألة سياسية أو قانونية تكون موضعاً لخلاف ، أما فيما يتعلق بطلب إسرائيل وجوب قيام الأمين العام بأخطارها قبل اتخاذ اجراء بسحب قوات الطوارىء الدولية فقد أجاب بأنه من الجائز الإبلاغ عن ذلك . ورفض التقرير طلب إسرائيل بإلحاق قطع بحرية بقوات الطوارىء الدولية .

على أن إجابة الأمين العام ووجود قوات الطوارىء الدولية الذى تقرر بالنسبة لشرم الشيخ لم يكن كافياً لإقناع إسرائيل بالانسحاب من هذا الموقع وكان للتعهد الأمريكى وزن لدى إسرائيل أقوى من وجود قوات الطوارىء الدولية وقرارات الجمعية العامة ، ويحتوى هذا التعهد على خطاب من دالاس فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ يؤكد فيه أن مضيق تيران وخليج العقبة هما من وجهة النظر الأمريكية مياه دولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية وأن الولايات المتحدة سوف تمارس حقها فى الانتفاع بهذه المياه[1] . وتأمل أن ينضم إليها الأعضاء الآخرون للوصول إلى الاعتراف العام بهذا الوضع وأن إسرائيل تبعاً لذلك سوف تقوم بسحب قواتها من منطقتى شرم الشيخ وغزة .

وقد كشف عن هذا التعهد يوم ٤ مارس حينما أعلنت جولدا مايير ، وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك ، عن نية بلادها فى الإنسحاب . ورحبت أن تنضم جميع الدول البحرية إلى تعهد الولايات المتحدة وبادرت فرنسا بالفعل إلى إصدار تصريح مشابه .

واستشهد مندوب الولايات المتحدة فى ٨ مارس على صحة الضمان بأن قال أن مصر حينما احتلت تيران وصنافير فى يونيو سنة ١٩٥٠ أبلغت الولايات المتحدة أنها تفعل ذلك من أجل الأمن فقط أما الاتحاد السوفيتى فظل يحتج

---

(١) حامد سلطان : المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين ص ٤٨ وما بعدها .

على وجود قوات الطوارىء الدولية ولذلك امتنع هو والكتلة الشيوعية عن المساهمة فى نفقاتها وقال إن الولايات المتحدة تريد من وراء هذا التعهد أن ترسل أساطيلها إلى الخليج بحجة أختبار حرية الملاحة.

أما وجهة النظر المصرية فقد عبر عنها الدكتور محمود فوزى فى ختام هذه المناقشات قائلا أنه يفهم أن القرار الذى يجب تنفيذه هو الذى يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب بدون قيد أو شرط . ومن الواضح أنه كان يستهدف التحفظ فى المستقبل بشأن سحب قوات الطوارىء وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل العدوان . ولكن بعد مضى عشر سنوات كان النسيان قد طوى هذا الخطاب العابر الذى لم يوضع موضع التنفيذ طوال هذه المدة بينما ألحت إسرائيل على الدول البحرية فى أن تذكر الضمانات التى أعطيت لها فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٧ .

إدعى جميع الأطراف فى حرب سنة ١٩٥٦ أنهم خرجوا منتصرين . فزعم إيدن أنه منع اتساع الأزمة وامتداد الحرب إلى مناطق أخرى ، كأن هذا هو الهدف الحقيقى من غزو مصر ! ! وفى فرنسا لم يخجل بعض الوزراء من التصريح بأنهم حققوا بالحملة أمن إسرائيل وذلك بفتح خليج العقبة وتحييد قطاع غزة[١] فتساءل آخرون بحق وهل كان أمن إسرائيل يتطلب أن تنفق فرنسا ثلاثين مليون فرنك ثم تنسحب دون تحقق هدفها الأساسى وهو النيل من النظام القائم فى مصر والذى يمد الثوار الجزائريين بمساعداته المعنوية والمادية ؟ وإذن فالنتيجة هى الخسارة المحققة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا .

وإذا كان هناك من خرج رابحاً من هذه الحرب فهما مصر وإسرائيل،غير أن مكاسب الأخيرة أعظم شأناً ، فهى قد فتحت ممراً حيوياً لاقتصادها واستراحت من الفدائيين فترة من الزمن ، ولو أنها لم تستطع أن تمنع نشاطهم بصورة تامة

(١) Azeau p 389

كما كانت ترجو ، إذ استمرت أعمالهم من الجانب السورى والأردنى .ولـكن من جهة أخرى خسرت إسرائيل دبلوماسيا وذلك بإفساد العلاقات التى كانت ترجو أن تنشئها مع بعض الدول الآسيوية والأفريقية بسبب اشتراكها مع دولتى الاستعمار القديم .

أما بالنسبة لمصر فللمسألة وجهان، فبمقياس المصالح الاقتصادية الداخلية يمـكن القول أنها خرجت وقد كسبت تأميم قناة السويس وهى من كبريات الشركات الأجنبية التى لها ماض سيىء فى استغلال البلاد وكانت تلك مناسبة لـكى تتخلص مصر من كثير من مظاهر النفوذ الاقتصادى الأجنبى فى البلاد .

أما بالنسبة لقضية فلسطين ، وهى ليست بأقل حيوية لأنها قضية عربية عامة كما تأكد سنة ١٩٦٧ فإنه يمـكن القول بأن مصر خرجت خاسرة من هذه الجهة ، لذا كان من الخطأ تصوير النتيجة بأنها نصر شامل كامل .

خاتمة

إذا تأملنا فى تطور الأحداث خلال الفترة التى ندرسها نلاحظ أن الصهيونية أحرزت مكاسب متوالية، ففى سنة ١٩٤٧ ظفر اليهود بقرار التقسيم من الجمعية العامة. وفى سنة ١٩٤٩ فرضوا بقوة السلاح خطوط الهدنة التى تعطيهم مساحة أكبر مما خصص لهم فى قرار التقسيم، وفى سنة ١٩٥٦ تمكنوا بالتواطؤ مع الدول الإمبريالية من فتح خليج العقبة وتجميد نشاط الفدائيين من جانب الحدود المصرية.

وكلما حققت الصهيونية كسبا طالب العرب بإعادة الوضع إلى ما كان عليه فى المرحلة السابقة، ففى بداية الأمر رفضوا التقسيم وبعد أن اضطروا إلى عقد اتفاقيات الهدنة الدائمة عادوا يطالبون بتنفيذ قرار التقسيم، وبعد انقضاء أحد عشر عاما على وجود قوات الطوارىء الدولية وفتح خليج العقبة حاول العرب أن يعيدوا الوضع إلى ما كان عليه قبل العدوان الثلاثى فكانت النكسة. التى مازال تفسيرها بعيدا عن متناول المؤرخ.

وكما هو مفهوم من عبارة إزالة آثار العدوان، فإنها تعنى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ أى الاعتراف بفتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، فهل معنى ذلك أن الزمن يسير لصالح إسرائيل ؟.

إن الحلول التى كان يفضلها العرب فى أعقاب كل نكسة عسكرية كانت هى الميل إلى تنازلات أرضية كما حدث سنة ١٩٤٩. وقد فضلوا هذا الأسلوب على أن يتفاوضوا مباشرة مع إسرائيل، وهذا أسلوب سليم لو أنه كان يتبع بالاستعداد للحرب.

وإذا كنا قد أبرزنا ، خلال الفترة التى ندرسها، اعتقادنا الراسخ فى ضرورة الحل العسكرى ، فقد صار هذا الحل ألزم بعد نكسة سنة ١٩٦٧ ، إذ بدونه سيضطر العرب إلى تنازلات خطيرة . وحينئذ لا يكون الزمن فى المدى القريب على الأقل سائراً لصالح الأمة العربية . ونحن نسلم بالدليل القائل أن الإمكانيات البشرية الهائلة التى يتفوق فيها العرب تفوقا تاما على إسرائيل يجعل الزمن بطبيعة الحال متمشيا مع مصلحة العرب ، غير أننا نرى أن ثمة فرقا بين الإمكانيات البشرية وبين كيفية استخدامها وتنظيم هذا الاستخدام . فلكى تكون هذه الامكانيات فعالة يجب إعادة تنظيم العرب سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا ، والتنظيم السياسى هو المسئول الأول عن اكتساب الصفات الاجتماعية والأخـــلاقية المطلوبة ، فالاستعداد للتضحية مثلا ، وهى صفة خلقية المواطن ، لا تتحقق إلا اذا كانت هناك عقيدة راسخة فى الأنظمة السياسية القائمة . وحينما كان يضرب المثل بشدة مراس الفيتناميين واستعدادهم للتضحية كان يجاب بأن طبيعة البلاد وانتشار الأحراش فيها يجعلها مختلفة عن طبيعة الأرض العربية ، هذا فضلا عن جوار دولة قوية صديقة مثل الصين ، وقد سقطت بعض هذه الحجج بعد أن اتسعت أعمال الفدائيين الفيتناميين وانتشرت فى المدن ذاتها . وإذا كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات هائلة إلى إسرائيل فإن مظاهر التدخل وحجمه فى فيتنام يفوق كثيراً مساعدتها للدولة الصهيونية .

ومن جهة أخرى فإن إسرائيل مازالت تربط نفسها بالصهيونية العالمية ، وتسيطر عليها الروح العسكرية التوسعية (١) ، وهى بحاجة إلى إحراز الإنتصارات العسكرية التى تكسب بواسطتها ثقة اليهود فى مختلف أنحاء العالم وتدفعهم للهجرة فى مكان أمين . وهنا يمكن القول بأن العمل الفدائى يفيد من هذه الجهة لأنه يزعزع الثقة بالأمن على الأقل ولكنه لن يحل القضية فى رأينا حلا جذريا كما بينا ذلك فى ثنايا الكتاب . وقد توافدت أمواج جديدة من

(١) أنظر الملحق الأول والثانى من الكتاب .

المهاجرين فى أعقاب العدوان الثلاثى وماترتب عليه من تأمين الحدود الإسرائيلية من جانب مصر . وبعد عدوان سنة ١٩٦٧ دعى زعماء الصهاينة من جديد إلى الهجرة بأعداد متزايدة ، وإذا بقى الوضع متجمدا مدة طويلة ووفد هؤلاء المهاجرون بينما يخرج العرب من الأرض المحتلة فقد يأتى وقت ينسى فيه العالم أن هذه الأرض كانت عربية .

الصراع إذن حتمى ، وهو ليس قائما على أساس تطرف قومى أو دينى كما يظن بعض السطحيين وإنما لأن وضع إسرائيل فى هذه المنطقة شاذ جغرافيا . ان وضعها يشبه غرس الأجسام الغريبة وسط محيط مختلف تماما حضاريا ، وللأسف كان من الممكن أن يتضح هذا الشذوذ بصورة أفضل لو أنه كانت ثمة دولة عربية موحدة تطوق إسرائيل ، إذن لأصبح من الممكن مقارنتها مثلا بدويلة يسعى المهاجرون الصينيون إلى إنشائها بين ولايتى فرجينيا ونيويورك ، ولا شك أن هذا التعدد يتيح لبعض المفكرين السياسيين أن يقولوا أحيانا ، كما قال دالاس سنة ١٩٥٥ ، لتكن إسرائيل دولة جديدة من دول الشرق الأوسط المتعددة وتكف عن صلاتها بالصهيونية العالمية فيكون فى ذلك ترضية كافية للعرب ، وقد كان تعبير الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة من اختراع الرجال العسكريين البريطانيين وللأسف تابع الكتاب العرب دون وعى استخدام هذا التعبير للدلالة على الشرق العربى مع أن ذلك يطمس الصفة القومية العربية للمنطقة ، وهكذا نجدهم يرددون عبارة أزمة الشرق الأوسط وهى فى الحقيقة أزمة الشرق العربى بصفة خاصة والوطن العربى بصفة عامة .

لقد كان العرب يتحدثون فى الماضى عن استئصال شأفة اليهود دون أن يملكوا القدرة على تحقيق ذلك ، وهذا هو أسوأ موقف يمكن اتخاذه والأفضل

منه هو التحدث من حل معتدل على أساس أن يفرضه العرب بقوة السلاح ، ذلك أن الحلول المعتدلة التى يقترحها العرب الآن لايمكن أن توضع موضع التنفيذ بالطرق الدبلوماسية لا فى المستقبل القريب أو البعيد ، مثال ذلك الحل القائل بالسماح لليهود بالبقاء فى فلسطين على أن يتمتعوا باستقلال ذاتى فى إطار دولة عربية كبيرة متحدة ، بل ان حلولا أدنى من ذلك لايمكن أن تقبلها إسرائيل دون استخدام القوة المسلحة ، ولايمكن أن يتقبلها الرأى العام العالمى إلا اذا وضع أمام الأمر الواقع وقد رأينا من خلال هدا العرض كيف استخدم الصهاينة بنجاح سياسة الأمر الواقع وبوسع العرب أن يتبعوا نفس الأسلوب .

الملحق رقم ١

إعلان قيام دولة إسرائيل

أرض إسرائيل هى مهد الشعب اليهودى . هنا تكونت هويته الروحية والدينية والسياسية . وهنا أقام دولته للمرة الأولى ، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومى وإنسانى جامع ، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد .

بعد أن نفى من بلاده عنوة حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها.

سعى اليهود جيلا تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية إلى إعادة ترسيخ أقدامهم فى وطنهم القديم . وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة . جاءوا إليها روادا ومدافعين : فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى وأوجدوا مجتمعاً نامياً يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته ، مجتمع يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقدجلب نعم التقدم إلى جميع سكان البلاد وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة .

انعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى عام ٥٦٥٧ عبرية (١٨٩٧ ميلادية) بدعوة من ثيودور هرتسل الأب الروحى للدولة اليهودية وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودى بتحقيق بعثه القومى فى بلاده الخاصة به .

واعترف وعد بلفور الصادر فى ٢ تشيرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٧ بهذا الحق وأكد عليه من جديد صك الانتداب المقرر فى عصبة الأمم وهى التى منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودى وأرض إسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودى فى إعادة بناة وطنه القومى .

وكانت النكبة التى حلت مؤخراً بالشعب اليهودى وأدت إلى إبادة ملايين اليهود فى أوروبة ، دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل من جديد تلك الدولة التى سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيها أمام كل يهودى وتمنح الشعب اليهودى مكانته المرموقة فى مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلا للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية فى الأسرة الدولية .

تابع الذين نجوا من الإبادة النازية فى أوروبة وسائر اليهود فى بقية أنحاء العالم عملية الهجرة إلى أرض إسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار ولم يكفوا أبداً عن توكيد حقهم بالحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف فى وطنهم القومى .

ساهمت الجالية اليهودية فى هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل فى الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية ونالت بدماء جنودها ومجهودها فى الحرب حقها فى الاعتبار بمصاف الشعوب التى أسست الأمم المتحدة .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٧ مشروعاً يدعو إلى إقامة دولة يهودية فى أرض إسرائيل. وطالبت الجمعية العامة سكان أرض إسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار . أن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودى فى إقامة دولته هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه .

أن هذا هو الحق الطبيعى للشعب اليهودى فى أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقى الأمم فى دولته السيدة .

وبناء علية نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلى الجالية اليهودية فى أرض إسرائيل والحركة الصهيونية فى يوم انتهاء الإنتداب البريطانى على أرض إسرائيل وبفضل حقنا الطبيعى والتاريخى وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل والتى سوف تدعى (دولة إسرائيل).

ونعلن أنه منذ لحظة إنتهاء الأنتداب هذه الليلة عشية السبت فى السادس من آيار (مايو) ٥٧٠٨ عبرية (الموافق للخامس عشر من آيار ١٩٤٨م) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقاً للدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية — المنتخبة فى مدة لا تتجاوز أول تشرين الأول (اكتوبر) ٩٤٨، منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت. وسوف يكون جهازه التنفيذى الذى يُدعى (إسرائيل).

دولة إسرائيل سوف تفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين، سوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع السكان وستقوم على مبادىء الحرية والعدالة والسلام كما تصورها أنبياء إسرائيل، وستحافظ على المساواة التامة فى الحقوق الإجتماعية والسياسية لجميع سكانها دون تفرقة فى الدين أو العرق أو الجنس وسوف تضمن حرية الدين والمعتقد واللغة والتعليم والثقافة — سوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادىء شرعة الأمم المتحدة.

أن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الوحدة الإقتصادية لأرض إسرائيل بكاملها.

نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودى فى بناء دولته وأن تستقبل دولة إسرائيل فى مجتمع أسرة الأمم.

نناشد السكان العرب فى دولة إسرائيل وسط الهجوم الذى يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا فى بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة

نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودى صاحب السيادة والمتوطن فى أرضه ٠ أن دولة إسرائيل على استعداد للاسهام بقسطها فى الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه .

نناشد الشعب اليهودى فى جميع أنحاء المنفى الإلتفاف حول يهود أرض إسرائيل ومؤازرتهم فى مهمات الهجرة والبناء والوقوف بجانبهم فى الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم ــ خلاص إسرائيل .

نضع ثقتنا بالله القدير ونحن نضيف توقيعنا إلى هذا الإعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة للمؤقت على أرض الوطن فى مدينة تل أبيب، عشية هذا السبت اليوم الخامس من ايار ٥٧٠٨ (الموافق للرابع عشر من ايار ١٩٤٨) .

الملحق رقم ٢

قانون العودة ٥٧١٠ عبريه ـ ١٩٥٠ ميلادية

١ ـ يحق لـكل يهودى المجىء إلى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد .

٢ ـ أ ـ أن يكون الاشتراك فى موجة الهجرة العودة على أساس تأشيرة ممنوحة للمهاجر العائد (تأشيرة مهاجر) .

ب ـ تمنح التأشيرة إلى كل يهودى يعبر عن رغبته فى الاستيطان بأرض ـ إسرائيل إلا إذا رأى وزير الهجرة واقتنع بأن مقدم الطلب :

١ ـ يقوم بنشاط موجه ضد الشعب اليهودى أو .

٢ ـ يحتمل أن يشكل خطرا على الصحة العامة أو يتهدد أمن البلاد وسلامتها .

٣ ـ أ ـ ينال اليهودى الذى جاء إلى إسرائيل وعبر لدى وصوله عن رغبته فى الاستطان بإسرائيل شهادة مهاجر عائد (بطاقة هوية للمهاجرين) بينما لا يزال مقيما فى إسرائيل .

ب ـ يسرى مفعول القيود المحددة أعلاه فى المادة (٢ ب) على منح شهادة المهاجر العائد أيضاً غير أن شخصا لن يعتبر ممن يتهددون الصحة العامة بسبب مرض ألمّ به بعد وصوله إلى إسرائيل .

٤ ـ يعتبر كل يهودى هاجر إلى هذه البلاد قبل أن يصبح هذا القانون سارى المفعول وكل يهودى مولود فى هذه البلاد سواء كان مولودا قبل أن

يصبح هذا القانون سارى المفعول أو بعده بشخصا جاء الى هـذه البلاد بصفة (مهاجر عائد) فى ظل هذا القانون .

٥ ـ يعهد إلى وزير الهجرة بتنفيذ نصوص هذا القانون ومواده ويجوز له ـ إصدار القوانين واتخاذ الإجراءات والترتيبات فى جميع المسائل المتعلقة بهذا التنفيذ ويمنح تأشيرات وشهادات الهجرة ـــ العودة إلى القاصرين حتى سن الثامنة عشرة .

مصادر الكتاب

أولا : وثائق منشورة :

بالعربية :

ا ـ قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين يونيو ١٩٤٥ ومارس ١٩٦١ الأمانة العامة ـ القاهرة ١٩٦١ .

ب ـ مضابط مجلس الشيوخ المصرى لسنة ١٩٤٨ .

حـ ـ وزارة الخارجية المصرية ـ نشرة صحيفة حول انسحاب إسرائيل من سيناء والعقبة إبريل سنة ١٩٥٧ .

بالإنجليزية :

ا ـ هناك ثلاث مجموعات من مضابط ووثائق الأمم المتحدة ـ (١) المحاضر الكاملة للجمعية العامة general Assembly (٢) المحاضر الكاملة لمناقشات مجلس الأمن secuirty council والمجموعتان غير كاملتين فى مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة ـ أما المجموعة الكاملة فهى الكتاب السنوى الذى يلخص هذه المحاضر ويصدر باسم U. N, year book .

ب ـ American Foreign Policy 1956.

جـ ـ Great Britain Colonial office-Palestine : statement of Information relating to Acts of Violence CMD 6873.

د ـ Report of the Anglo-American Comity of enquairy. Department of state U.S.A. 1946.

هـ ـ Servey of Palestine 1939—1946, 2 vols., London 1946.

ثانيا : دراسات ومذكرات

بالعربية :

ـ إبراهيم العابد : المابای الحزب الحاكم فى إسرائيل منشورات منظمة التحرير الفلسطينية بيروت نوفمبر ١٩٦٦ .

ـ أحمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين القاهرة ١٩٦٧ .

ـ أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين بيروت ١٩٦٦ ـ ميزان القوى العسكريه بين الدول العربية وإسرائيل من منشورات منظمةالتحرير الفلسطينية بيروت ١٩٦٧ .

ـ حامد سلطان : المشكلات القانونيه المتفرعة على قضية فلسطين ـ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ .

ـ خيرى حماد : قضايانا فى الأمم المتحدة بيروت ١٩٦٢ .

ـ ريتشارد ب : ستيفنس الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧ ترجمه نجيب واكيم بيروت ١٩٦٧ .

ـ سامى حكيم : أمريكا والصهيونية القاهرة ١٩٦٧ .

ـ سايكس ، كريستوفر : مفارق الطرق إلى اسرائيل ترجمة خيرى حماد بيروت ١٩٦٦ .

ـ شايلدرز أرسكين : الطريق الى السويس ترجمة خيرى حماد القاهرة ١٩٦١ .

صلاح العقاد : العرب والحرب العالميةالثانية من منشورات معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٦ .

ـ عبد الله التل : كارثة فلسطين ـ مذكرات القاهرة ١٩٥٩ .

ـ محمد طلعت الغنيمى : قضية فلسطين أما القانون الدولى الإسكندرية ١٩٦٧

ـ موسى العلمى : عبرة فلسطين بيروت ١٩٤٩ .

باللغات الأجنبية :

— Az eau, Le piége de Suez. Paris 1964.
— Begin, Menahem : The revolt, London 1951.
— Ben Gurion, David : Rebearth and Destiny of Israel, New York 1954.
— Berger, Earl : The Covenant and the Sword, Arab-Israele Relations 1948—56, London 1965.
— Bernadotte : To Juresalem, London 1956.
— Brom Berger. S. et A. : Les Sécrets de l'expédition d'Egypte, Paris 1957.
— Burns, Lt. general e.L.M. : Between Arabs and Israel. New York 1962.
— Crossman, Richard : Palestine Mission, London 1947.
— Dayan, Moshé : Journal de la Campagne de Sinaï, Paris 1966.
— Doharty : The Jordan river, New York 1965.
— Eban, Abba : The voice of Israel, London 1958.
— Eden, Anthony : The memories of the R.T. honorable Sir, vol : 3 London 1960.
— Eytan, Walter : The First Ten Years, London 1958.
— Gabbay, Rony E. : A Political Study of the Arab-Jewish Conflict, The Arab Refugee Problem (a case study) Genéve 1959.
— Garcia, Granados : The Establishment of Israel, New York 1948.

— Glub, John : A Soldier with the Arabs, London 1957.

— Hure Witz : The Struggle for Palastine, New York 1951.

— Hutchison, eh. : Violent truce 1951—55, New York 1956.

— Kirk, George : The Middle East 1945—50, London 1954.

— Lenczowski, George : The Middle East in World Affairs, New York 1957.

— Lilienthal, Alfred : The other Side of the Coin, New York 1965.

— Macdonald, James : My Mission to Israel, New York 1951.

— Sacher : Israel, Establishment of a State, London 1949.

— Shabtai, Levy : Israili Armistice agreements with the Arab States, Tel Aviv 1951.

— Weizmann, Chaïm : Naissance d'Israël, Paris 1957.

ثالثا : المجلات

— Middle East Jornal Year, 1948—1949, New York.

— Orient Contemporain, 1957, Paris.

الفهرس

صفحة

المطبعة الفنية الحديثة
١٠ شارع طه حسين الزمالك ت ٥٦٨٧١